قاسيون

العدد 301
السبت 14 نيسان 2007
16 صفحة ـ الثمن (15) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (٢٢١٠٤٨٣) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ فاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

مظاهرات النجف.. الشعب العراقي بأطيافه كافة يهتف: يسقط الاحتلال!

د. قدري جميل لصحيفة الوطن القطرية:
نحن معارضة لكل القوى التي تسعى للانخراط بالمخطط الأمريكي ص7

حي بستان الباشا بحلب بعد كارثة الانهيار
وعود خلبية للاستهلاك الإعلامي.. وفضائح بالجملة ص6

متى استعبدتم الناس...
وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟ ص5

إشارات ضرب إيران تصدر عن حزب الله
إنهم لايعرفون الجحيم المتجهين إليه!! ص9

الافتتاحية

وجهان لعملة واحدة

يحفل الإعلام العربي ووسائل الاعلام الأمريكية والغربية بتحليلات وتصريحات لباحثين ومسؤولين سياسيين ودبلوماسيين غربيين وعرب، حول وجود انقسام في المجتمع السياسي الأمريكي«بين الديمقراطيين والجمهوريين» بهدف إيهام الرأي العام العالمي و«العربي» تحديداً أن الخلاف حول الهدف والاستراتيجيا لايتوقف عند الشكل.

وإذا كان النظام الرسمي العربي قد وجد مخرجاً له، ولعجزه، وارتباطه «على صعيد المصالح بمرجعيته الأمريكية» من خلال ترويج فكرة قرب انفراج الوضع بالمنطقة مع ذهاب الجمهوريين، ومجيء الديمقراطيين بعد سنتين، فإن الشعوب في العالم وفي منطقتنا، لن تنطليَ عليها مخاطر التضليل، وقلب الحقائق أو تجاهل الدروس المستفادة من تجارب شعوبنا المريرة مع الامبريالية الأمريكية وأهمها أن المؤسسة الحاكمة في أمريكا واحدة، وهي مُلاّك أمريكا من كبريات الشركات الاحتكارية العملاقة بغض النظر عن اللاعبين على السطح.

...وإذا عدنا إلى موضوع الخلاف بين فريقي الجمهوريين والديمقراطيين في المنطقة، نجده يتمركز حول العراق ولبنان وفلسطين وإيران. وينحصر الخلاف أو بمعنى أدق، التباين حول الشكل الأمثل للسيطرة على المنطقة في إطار المشروع الامبراطوري الأمريكي على المستوى الكوني، وهو الموضوع الاستراتيجي المتفق عليه من قبل الطرفين. وقد تجلّى ذلك في تقرير بيكر. هاملتون المعد من قبل أبرز رموز الجمهوريين والديمقراطيين.

وهنا يجب التأكيد على أن حجم الخلاف ليس فقط ينحصر في الشكل، والتكتيك، بل إن طريقي الخلاف كلاهما يكمل الآخر. حيث أن المشروع الثاني «هاملتون ـ بيلوسي» هو احتياطي لمشروع الجمهوريين الأول، والأساسي، ويسهل له النجاح وتصويب المواقف، وبالوقت ذاته يستبق آثار الفشل إذا لم تتمكن فلسفة القوة واستخدامها المفرط من تحطيم المقاومة في البلدان التي يستهدفها المشروع الأمريكي التفتيتي من فلسطين إلى لبنان، مروراً بسورية إلى العراق وإيران.

فالمشروع الثاني يهدف إلى تثبيت أكتاف المقاومات وإضعاف حركتها في كل من فلسطين ولبنان والعراق عبر استخدام الحلول التخديرية التي تساهم فيها السعودية بنشاط، كما يهدف إلى شل سورية وفك تحالفها مع إيران، كل هذا في حال حدوث الضربة ضد إيران كي تتفرغ قوى العدوان ضد هذا الهدف دون إزعاجات تذكر في المنطقة.

كما أنه يسعى في حال فشل العدوان العسكري المرتقب في تحقيق هدفه والذي يجري التحضير له على كل المتسويات، إلى لملمة آثار ونتائج الفشل، لمنع قوى المقاومة والممانعة من جني النتائج السياسية الإيجابية المحتملة لهذا الفشل تحضيراً لجولات أخرى.. أي بكلمة أخرى فإن المشروعين مكملان لبعضهما البعض وهما وجهان لعملة واحدة.

وبالتالي لاتجوز المراهنة على مواقف سبق أن اختبرناها، ودفعنا دماء غالية جراء عدم الحزم، وغياب الإرادة السياسية لمواجهة المشروع الامبريالي ـ الصهيوني الذي لاتنفع معه مساومة، أو مهادنة، أو تنازل تكتيكي، لأن المشروع الإمبراطوري الأمريكي محكوم بالعدوان، وتوسيع رقعة الحرب، وتفتيت بنية دول المنطقة عبر استخدام الصراعات الطائفية والمذهبية والعرقية.

لذلك مَنْ يعوّل على الانقسام في المجتمع السياسي الأمريكي لينفد بريشه، ليس فقط واهماً، بل إنه يسيرإلى حتفه، ولن يجني إلا قبض الريح. وقد صدق الأمين العام لحزب اللّه السيد «حسن نصر اللّه» عندما قال: إنه فقط بالمقاومة الشاملة سيتغير وجه المنطقة لصالح شعوبها، وليس لصالح الغزاة. وبهذا فقط يمكن تأمين كرامة الوطن والمواطن.

■■

تصاعد الأزمة السياسية في أوكرانيا

دخلت الأوضاع في أوكرانيا طوراً آخر من تنازع القوى الداخلية بامتداداتها الإقليمية والدولية، ويبدو أن الأزمة السياسية في ذلك البلد تمضي باتجاه المزيد من التفاقم مع غياب أي مؤشر على حل سريع لها، وعودة التظاهرات والتظاهرات المضادة إلى شوارع العاصمة كييف، بعضها يؤيد الرئيس فيكتور يوتشينكو الذي ينال رضى ودعم الغرب، أما أغلبها (بما فيه حزب الأقاليم، والاشتراكيون، والشيوعيون) فإنه يوالي الحكومة والبرلمان..

رئيس الوزراء الأوكراني فيكتور يانكوفيتش دعا الرئيس يوتشينكو لوقف العمل بقرار حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، محذرا من عواقب رفضه لذلك.

كما انتقد المحكمة الدستورية لتأخرها في النظر في هذا القرار وتأجيل هذه المسألة لمدة أسبوع، مشيرا إلى أن حكومته ستطلب تعليق العمل بقرار الحل نظرا لهذا التأجيل.

وكان من المفترض أن تبدأ المحكمة النظر في دستورية المرسوم الرئاسي الأربعاء الماضي، لكن خمسة قضاة في المحكمة رفضوا حضور الجلسة بسبب تعرضهم لضغوط من معسكر رئيس الوزراء يانكوفيتش الذي ينفي أنصاره ذلك، متهمين الرئيس بالضغط على المحكمة.

وقد أعلن وزير الدفاع الأوكراني أناتولي غريتسينكو بعد لقائه الرئيس يوشينكو مع قادة مؤسستي الشرطة والجيش، أن مسألة إعلان حالة الطوارئ في أوكرانيا بسبب الوضع السياسي الراهن غير مطروحة، مصرا على أن القوى السياسية وحدها هي من يتوجب عليها أن تحل الأزمة بأسرع وقت ممكن.

رئيس البرلمان الأوكراني الكسندر موروز أعلن لدى افتتاحه اجتماع البرلمان بحضور ٢٥٧ نائبا، أن البرلمان سيعمل يوميا وفق نظام عمله المعتاد مع إمكانية تمديد فترة الجلسات إن استدعى الأمر، رافضا بذلك الرضوخ لإرادة الرئيس يوشينكو.

يذكر أن المئات من أنصار رئيس الوزراء الأوكراني كانوا قد احتفلوا بعيد الفصح بالتجمع في الميدان الرئيسي للعاصمة كييف، وتعهدوا بمواصلة الاحتجاج ضد قرار الرئيس يوتشينكو قائلين إنهم تعلموا درسا من احتجاجات ما يسمى بـ«الثورة البرتقالية» التي أتت به إلى السلطة.

■■

حوايج نهر الفرات.. «الرئة المستباحة»

يزخر نهر الفرات بعشرات الحوايج «الجزر» التي تتراوح مساحتها بين عدة دونمات وتصل أحياناً إلى أكثر من خمسة آلاف دونم.. وقد كانت مكونة من غابات من أشجار الصفصاف والطرفة، واستبيحت باحتطاب جائر.. ويجري الآن استباحتها بطريقة أخرى من قبل بعض المسؤولين والمتنفذين وأصحاب رؤوس الأموال، ومنها على سبيل المثال «حويجة صقر» شرق دير الزور، على الرغم من أن هذه الحوايج هي (أملاك دولة) بموجب القانون..

لذا نتوجه إلى وزارة البيئة ومديرياتها، وإلى جمعيات حماية البيئة للتصدي لأشكال التعديات كافة من خلال:

١ ـ تعميم نظام الحراسة على كافة الحوايج الكبيرة والمتوسطة وإقامة وحدات زراعية إرشادية فيها بإشراف مهندس زراعي للعمل على إعادة تأهيلها والمحافظة على تنوعها الحيوي.

٢ ـ اصطفاء حويجة كبيرة كل ٢٠ ـ ٣٠ كم وتحويلها إلى مركز استجمام ومتنزهات طبيعية في إطار تشجيع السياحة البيئية.

٣ ـ اعتبار الحوايج محميات طبيعية ومنع كل أشكال الاستثمار فيها.

٤ ـ إلغاء أشكال الاستثمار الحالي فيها، وخاصة الاستثمار الصناعي من مقالع وغيرها.

٥ ـ تشجيع السياحة الداخلية والخارجية إليها بعد تأهيلها بالتنسيق مع مديريات السياحة الزراعة..والبيئة.

٦ ـ إعادة زراعة وتأهيل الحوايج المتضررة، وتشجيرها بشجر النوب.. والطرفاء..

٧ ـ منع كافة أشكال الصيد البري فيها لمدة خمس سنوات على الأقل لعودة الحياة الطبيعية للحيوانات والطيور التي على وشك الإنقراض، وإعادة البعض الذي انقرض كالغزلان، وغيرها.

٨ ـ تنظيم معسكرات بيئية وثقافية من أجل نشر الثقافة والوعي البيئي وكذلك معسكرات إنتاجية لطلبة الجامعة..والفنانين التشكيليين لدراستها.

٩ ـ التشدد في تطبيق قانون الحراج رقم /٧/ لعام ١٩٩٤ والعمل بقانون الضابطة الحراجية رقم /٨٦/ لعام ١٩٥٣ وتعليماته.. وتعديلاته لضمان حمايتها.. فهي الرئة التي يتنفس منها أبناء الوطن.

■ دير الزور - مراسل قاسيون

كلام وزير:

فساد خارج السيطرة.. ومسؤولية ضائعة؟؟!

ثمة أشياء توحي بداية بالتفاؤل وربما تدعو للشعور بالرضى، قبل أن يتبدد كل ذلك وكأنه كان حلماً ورديا مخادعاً..

مؤخراً، سمعنا وزير الزراعة وهو يقول أمام نقابات الصناعات الغذائية والتنمية الزراعية وبصراحة مطلقة حول مديرية المصالح العقارية: إن هذه المديرية تعاني مشكلة فساد كبيرة جداً وأصبحت خارج السيطرة، ثم يضيف: ربما يستغرب البعض أن يقول وزير عن مديرية تابعة لصلاحياته إنه يوجد فيها فساد، ولكن هذا هو الواقع، ولا يمكن إخفاؤه.. لافتاً أن المدير الجديد يقوم بإعداد دراسة شاملة لواقع هذه المؤسسة الهامة في سورية وهي تحتاج إلى مدراء لا يحملون أية سمة من سمات الفساد.

خارج السيطرة

وضع السيد الوزير نقاطاً، ولكنها لم تكن فوق الحروف، وكنا نتمنى لو كانت فوق الحروف وعند ذلك نكون قد وضعنا اليد على الجرح وهذا يعني بدء العلاج والبدء في استئصال الفساد الذي استشرى في كافة مديريات المصالح العقارية وفي مؤسسات أخرى عديدة في وزارة الزراعة.

الفساد في مديريات المصالح العقارية له إبعاده الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة، وما حدث في قرية معرشحور في محافظة حماه من توتر نتيجة تجاوزات على القانون في موضوع «تجميل الأراضي» أدى إلى اشتباك بين الأهالي وإلى مقتل بعض المواطنين هو دليل صارخ على فساد وعلى تلاعب بالقوانين وعلى تجاوز هذه القوانين، والآن يحدث في السلمية ما يحدث من توتر في عمليات التجميل وإزالة الشيوع في بركان السلمية وقد بدأت عمليات التجميل في هذه المنطقة منذ عام ١٩٨٣ ولم ننته حتى الآن. بل نقول إن المشكلة بدأت منذ عام ١٩٣٦ حيث قسمت أراضي المنطقة إلى أربع مناطق. وفي العام ١٩٦٣ وقع ظلم في المنطقة حيث أعطي سبعة آلاف دونم لأهالي المنطقة للتملك مقابل أقنية ري في مناطق أخرى وكانت هذه المساحة غير مستصلحة وقد تم استصلاحها وزراعتها من قبل الأهالي، وفي عام ١٩٨٣ بدأت عمليات التجميل وإزالة الشيوع بموجب قرار وزير الزراعة وتبلغ المساحة الكلية ٢٨ ألف دونم يملكها قيداً في السجل العقاري أكثر من ١٣٠٠ مالك، ومنذ ذلك التاريخ والاجتماعات تتوالى والتدخلات تجري.

سنوات طويلة

التصنيف المعتمد يعود لتاريخ مضى عليه أكثر من ربع قرن وقد تبدلت القيم المعطاة لكل قطعة، والآن وبعد البدء في عمليات التجميل حدثت إشكالات قد تؤدي إلى درجة الانفجار وقد تؤدي إلى عواقب لا يمكن معرفة نتائجها.

هناك مئات الأسر المتضررة التي تملك الأرض أباً عن جد، وفي التجميل تم انتزاع هذه الأرض منهم وهناك من لا يملك وقد حصل على أرض.

المتضررون وجهوا عشرات الكتب إلى وزير الزراعة وإلى كافة الجهات الوصائية يطالبون بوقف عمليات التجميل وإيفاد بعثة من قبل السيد الوزير للإطلاع على الواقع وطالبوا بإعفاء القاضي العقاري في حماه، وحضرت لجنة وعقدت اجتماعات عديدة، واتخذت قراراً بوقف التجميل وأقال السيد وزير الزراعة القاضي العقاري ولكن بنفوذه رجع بعد أيام من إقالته.

ولكن ماذا بعد

بناء على أوامر القاضي العقاري استلم البعض الأرض المخصصة لهم، ويأتي النائب العام يسأل: أين سندات التمليك، لا يحملون شيء.

فلحت الأرض من قبل أصحابها يضر مساح من حماه فيقول لهم أين سندات التمليك.. لا توجد.

فساد.. ومساومات.. تفتيت ملكية..

ملاك باع أملاكه منذ سنوات وفي عملية التجميل حصل ولده على ٢٠٠ دونم.

تبادل اتهامات بين المستفيدين والمتضررين..

اعتراضات.. موافقات.. تجاوز القوانين..

وقف التجميل.. متابعة التجميل

تدخلات سافرة..

أكثر من مرة تم عزل القاضي العقاري. ومن ثم يرجع إلى موقعه.

اللجنة المكلفة من قبل القاضي العقاري أنهت أعمالها بعد جهود كبيرة وهي تفخر بما أنجزت حتى الآن وتقول: إن القاضي العقاري ساعد اللجنة ولم يتدخل وإن ما قامت به هو عمل حضاري.

الملاكون الذين تضرروا يقولون إن اللجنة التي كلفت غير شرعية ولم يتم انتخابها من قبل الملاكين وإن قراراتها باطلة وإن القاضي العقاري متواطئ والعمل يتخلله فساد كبير بدعم من جهات وصائية مستفيدة.

والسؤال المطروح

ما دور وزير الزراعة ولماذا لا يتخذ قراراً قبل فوات الأوان؟!!

ونعتذر عنه، لأن الفساد خارج السيطرة

■ نزار عادلة

عدنان درويش في مؤتمر الحرفيين:

هذه أولى «فضائل» تحرير التجارة والأسواق!

- بطالة
- إفلاس المنشآت الحرفية
- ضرب الصناعة الوطنية!

عقد اتحاد الجمعيات الحرفية في محافظة ريف دمشق مؤتمره السنوي الثاني بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٩ في قاعة المركز الثقافي في دوما بحضور الرفيق أمين فرع ريف دمشق لحزب البعث العربي الاشتراكي الدكتور دعاس عز الدين وبحضور رئيس الاتحاد العام للجمعيات الحرفية إحسان عطايا، وقدم الرفيق عدنان درويش عضو المؤتمر مداخلة هامة قال فيها:

أيها الرفاق والأخوة قبل عام قدمت مذكرة للمؤتمر الأول تضمنت رفع توصية من المؤتمر بإلغاء القرار رقم ٢٣٠٣ الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. الذي سمح باستيراد الألبسة بكافة أنواعها ومسمياتها والجلديات والأحذية والحقائب والعطورات ومياه التقطير. ووافق المؤتمر مشكوراً على إلغاء هذا القرار.

ولكن وللأسف ما يزل هذا القرار ساري المفعول نتيجة إصرار الفريق الاقتصادي على سياسة الانفتاح تحت ما يسمى سياسة الاقتصاد الاجتماعي.

حيث هناك أكثر من مئة وعشرين ألف منشأة صناعية وحرفية مهددة بالتوقف عن العمل وتسريح العاملين بها لتتزايد البطالة في السوق.

نحن نريد من وزارة الاقتصاد أن تعمل لمصلحة الإنتاج الوطني وتوفير الحماية الجمركية له لتوفير فرص العمل ولزيادة الدخل الوطني وهنا أقول كيف نفهم التصدير نحن الحرفيين.

١ ـ تصدير سلفة فائضة واستيراد بديل عنها سلفة ضرورية اجتماعية صناعية أو غذائية.

٢ ـ ولكن ما يجري حالياً هو تصدير سلفة ضرورية اجتماعياً مثل غنم العواس والمنتجات الزراعية وهذا أدى إلى أن يكون ثمن كيلو البطاطا أغلى من ثمن كيلو الموز. وأما أسعار اللحوم فأنتم تعرفون الأسر المحرومة منها لعدم توفر القدرة الشرائية.

وهذا نتيجة طبيعية لتنفيذ شروط البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي نريد تحرير الاقتصاد بما في ذلك تحرير التجارة وتحرير الأسواق، ورفع الحماية عن المنتجات الوطنية.

علماً أن هناك ضوابط في أغنى البلدان الرأسمالية في أمريكا وفرنسا وبريطانيا وحتى في مصر. يوجد لجنة من وزارة التجارة المصرفية. وضعت ضرائب جمركية على أقلام الرصاص الواردة من الصين والهند بنسبة ١١٥٪ إلى ٢٣٣٪ وكذلك رسوم على لمباة الكهرباء ورسوم على الإطارات ذات المنشأ الفرنسي واليابانى. ورسوم على ألواح الصلب الآتية من روسيا وأوكرانيا وذلك حماية للصناعة والمنتجات الوطنية المصرية.

علماً أن جميع البلدان التي سنت قوانين الحماية لصناعتها هي بلدان رأسمالية.

وهنا نرى العجب في سورية أمام الفريق الاقتصادي الذي يبدي حماساً منقطع النظير للانفتاح والليبرالية الحديثة لتحرير التجارة الخارجية وكان من نتائج ذلك إيصال القطاع العام إلى ما وصل إليه بل هناك تصفية لهذا القطاع وإيصال الشركات الرابحة إلى خاسرة خلال فترة قصيرة ومثال ذلك شركة الإطارات دون فرض أية رسوم فتوقفت الشركة عن الإنتاج وهكذا ساهم الفريق الاقتصادي بتهريب الأموال من الصناعة والزراعة لتوظيفها بالريع العقاري مما أدى معه إلى ارتفاع جنوني بأسعار الأراضي والبيوت حتى بات شراء منزل حلماً يصعب تحقيقه على كل مواطن.

والحرفيون هم أول من يتأثر بذلك ولكن السؤال الكبير الذي يطرح نفسه: ما الهدف من ضرب الصناعة الوطنية ولمصلحة من. علماً أن المواطن يدفع الضريبة لرجال الجمارك من أجل حماية الحدود وليس من أجل تمرير الدخان المهرب الذي يباع في الأسواق أمام أعين ومرأى جميع المسؤولين.

وبإحصائية بسيطة يباع يومياً حوالي مليون باكيت دخان بسعر وسطي ٥٠ ل.س أي هناك يومياً ٥٠ مليون ليرة سورية أي أن هناك ١٨ مليار ليرة سورية تذهب لجيوب المافيات، ولا نعلم مصادر هذا الدخل. يقول نابليون: إذا أردت أن تكسب حرباً عليك توفير شروط ثلاثة ـ المال ثم المال ثم المال!

والكل يعلم أن سورية تجابه أشرس مخطط من قبل الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية تحت ما يسمى مخطط الشرق الأوسط الكبير الذي يستهدف تفكيك الدولة والمجتمع. وجعل العراق نموذجاً يحتذى في كل المنطقة العربية.

وهذا يتطلب اقتصاداً قوياً اقتصاداً مقاوماً قادراً على تلبية متطلبات المرحلة المقبلة في المجابهة لتبقى سورية قلعة للصمود والمقاومة. أشكركم وأشكر إصغاءكم. ■■

(حوش بلاس).. صراع الطابقين ما يزال محتدماً!!

رفع تجار قطع الغيار في الطابق العلوي – المنطقة الصناعية لمحافظة مدينة دمشق في (حوش بلاس) كتاباً جديداً للسيد محافظ دمشق شارحين فيه مستجدات قضيتهم التي لم يبادر أحد بشكل جدي لإيجاد حل لها، والتي تتلخص في كون المحلات في الطوابق السفلية المخصصة كورش تصليح، بدأت تبيع قطع الغيار، مما أدى ويؤدي لتضررهم.. وهذا مضمون الكتاب الجديد..

السيد محافظ دمشق المحترم

نداء... نداء... نداء

من تجار قطع الغيار في الطابق العلوي – المنطقة الصناعية لمحافظة مدينة دمشق في (حوش بلاس)

نذكر بما يلي:

١. القرار ١٨٥٨ لعام ١٩٨٦ المادة ١٣ ب نظام الاستثمار (عدم استخدام الوحدة الحرفية أو الصناعية إلا بما أعد له).

٢. القرار ٣٢٦ تاريخ ١٩٩٦/٢/٢٤ رئيس مجلس الوزراء (عدم إستعمال المقسم بالمناطق الصناعية إلا بما أعد له).

٣. القرار ٥٢٨١ تاريخ ٢٠٠٣/٧/٥ نظام المدن الصناعية (عدم إستعمال المقسم إلا فيما أعد له).

٤. القرار ٦١١ لعام ١٩٩٣ المكتب التنفيذي (يحظر تغيير صفة محلات حوش بلاس المخصصة على أساس المهنة)

٥. القرار ٥٥٩ م ت ٢٠٠٠/٥/٢٣ (ماعدا بيع قطع الغيار في الطابق الأرضي) يمكن تغيير صفة المحل لمهن السيارات

٦. القرار ٢٢٣ م ت ٢٠٠٢/٢/١٦ فقرة ٤ (عدم إعطاء أي ترخيص للمحلات الأرضية ببيع قطع الغيار).

٧. القرار ٢٢٨ م ت ٢٠٠٢/٢/١٦ تكليف دائرة خدمات حوش بلاس إلزام الحرفيين بالمحلات الأرضية ممارسة مهنتهم.

٨. القرار ٤٦٧ م ت ٢٠٠٢/٤/٩ لأصحاب مهن إصلاح السيارات بالأرضي توفير قطع غيار لإصلاحاتهم بحد أدنى.

رغم وضوح القرارات أعلاه بالنسبة للجميع والمصلحة العامة لمحافظة مدينة دمشق ببقاء المدينة الصناعية بحوش بلاس مركزاً لتقديم خدمات الصيانة والإصلاح للسيارات، وعدم السماح بتسرب حرفيي الميكانيك والخدمات الأخرى لمحيط مدينة دمشق ومناطق المخالفات والأراضي الزراعية بدمشق، كون فئة صغيرة من سماسرة العقارات وبعض أصحاب المحلات الأرضية يرغبون بتحويل المحلات الأرضية لمحلات تجارية وسوق لبيع قطع الغيار بدلاً من الطابق العلوي المخصص كسوق تجاري لمستلزمات الإصلاح، وهروبهم باتجاه مناطق المخالفات بمدينة دمشق بعد بيع المحلات الأرضية بأسعار مرتفعة، وتعويم المنطقة الصناعية بحوش بلاس كسوق وعقارات للمضاربة المالية.

المفارقة العجيبة واتحاد حرفيي دمشق:

كلفت محافظة دمشق إتحاد الحرفيين إجراء استبيان للهيئة العامة للشاغلين، والبالغ عددهم ٢٠٤٣ مخصصاً (تم إستبعاد كل من تملك أو استأجر أو استثمر أو شارك بأتعابه المخصص بأي صيغة قانونية كانت)!

وحضر للإستبيان ٢٢٠ مخصصاً فقط ؟؟ أي نسبة ١٠٪ من أصحاب المحلات المخصصين، وافق منهم ٢١٣ فقط، ولم يؤخذ بعين الإعتبار أسباب عدم حضور ٩٠٪ من المخصصين؟؟؟ لسبب بسيط أن المخصصين اليوم أقلية وهم ١٠٪ والواقع أن باقي الشرائح (مالكين شراءً قانوناً – مستثمرين – مستأجرين – مشاركين... وصيغ أخرى) تم استبعادهم من الجمعية الحرفية واللجنة المشرفة على الاستبيان (لأسباب محض شخصية و إنتهازية ومنفعية) لأن القائمين على الجمعية الحرفية وعضو الإتحاد الذي حضر الاستبيان لهم محلات أرضية ويرغبون بتحويلها تجارياً وضرب ضربتهم وبيعها، ولا إحساس لديهم أنهم سيفتحون باب البيع للمحلات الأرضية وبدء هروب الحرفيين لأطراف المدينة ومناطق المخالفات لشراء محلات أرخص والاستفادة من فارق سعر المبيع للمحل المخصص أصلاً لمهنة إصلاح السيارات.

والمرجو وقف مهزلة نتائج الاستبيان ووضع إتحاد حرفيي دمشق أمام مسؤولياته الحقيقية، وهي أن من يملك المحل حالياً بأي صيغة وقائم بالعمل ويفتح محله للرزق هو الحرفي الحقيقي، لا الحرفي الوهمي الذي تملك وخصص بمحل والآن يريد أن يصبح سمسار عقارات بعد أن وصل لأرذل العمر، وخاصة بعض أعضاء الجمعية الحرفية للسيارات والمعدنية وغيرها.

وأن ١٠٪ من الحرفيين لا يمثلون ٢٠٤٣ مخصصاً باع أو أجر أو عرض محله للاستثمار بأية صيغة قانونية.

والمرجو تطبيق القرارات الواردة أعلاه أنها تخص الوطن وتطبق على مساحة الوطن وعلى كل المجمعات الصناعية في سورية.

والرجاء من السيد الدكتور محافظ دمشق:

تطبيق القانون والقرارات المبينة أعلاه وإغلاق الطرق الالتفافية للمنتفعين والانتهازيين الذين لا يقدرون إلا مصالحهم الضيقة. وابتداء التفضل بالتوجيه بإغلاق المحلات الأرضية المخالفة للقرارات أعلاه، ممن يمارسون مهنة بيع قطع التبديل وغيرها في المحلات الأرضية (بتمويه) أحكام قضائية وعددها أربعون محلاً هي سبب المشكلة، وأحكامها القضائية غير واضحة ومفصلة على القياس وقد توقفت إجراءاتها لعدم قانونيتها (مضمون كتاب بلدية حوش بلاس رقم ٤٣٥/ ص ٤/١٠/٢٠٠٦).

والتوجيه بتنفيذ القرار ٣٢٦ تاريخ ١٩٩٦/٢/٢٤ الصادر عن السيد رئيس مجلس الوزراء بأن المدن والمقاسم الصناعية لا يجوز استعمالها إلا فيما أعدت وخصصت له، وهنا بيت القصيد، المدينة الصناعية بحوش بلاس أحدثت وخصصت لحرف إصلاح وصيانة السيارات بالمحلات الأرضية، وسوق تجاري لمستلزمات الإصلاح في الطابق العلوي.

ودمتم لمدينة دمشق رجل الحق والقانون.

■ **عن تجار مدينة حوش بلاس الصناعية**

(المفوضون أصولاً) محمد معتز أبو حيبر – رفيق الجراح نورس عجاج – يحيى كلش – م. مروان العش

معاناة أهالي حي «الشوربجي» تتفاقم

يستغيث أهالي حي «الشوربجي» (على أطراف دمشق) منذ سنوات بأهل الخير والنخوة بلا طائل.. فما من سامع وما من مجير!!

هذا الحي لمن لا يعرفه امتداد لشارع دف الشوك قرب حي التضامن، وهو يعد امتداداً لبساتين الشاغور التي كانت موجودة في الأيام الغابرة، وتكمن طرافة ومأساة وضعه أنه مجهول الهوية والانتماء، أي أنه غير واضح التابعية، وسكانه لا يعلمون إن كانوا على ملاك محافظة دمشق أو ريفها؟؟!!

وعلى سبيل المثال فهم يدفعون فواتير الكهرباء في «ببيلا» التابعة لمحافظة ريف دمشق، وإصلاح أعطال الكهرباء تقوم بها طوارئ «يلدا» (أيضاً ريف دمشق)، بينما هاتفياً يتبع الحي لمقسم اليرموك (محافظة دمشق) وكذلك المالية.. وهكذا، وكما يقال: (ضايعة الطاسة)!

حي «الشوربجي» هذا غارق في الطين وأكوام القمامة والسكن العشوائي، بسبب الإهمال واللامسؤولية وضياع التابعية.. ويبلغ تعداد سكانه نحو ١٠٠ ألف نسمة وهم في تزايد مستمر..

من الناحية الخدمية حدث ولا حرج.. فرغم أننا في القرن الواحد والعشرين إلا أن هذا الحي البائس ما يزال خارج التاريخ، إذ لا توجد فيه حتى الآن مدرسة ابتدائية، وأقرب مدرسة منه تبعد عنه أكثر من ٢ كيلومتر، كذلك لا توجد هواتف خاصة إلا لدى شريحة محدودة، ولا تتوفر الهواتف الطرقية رغم وجود الكابينات المخصصة لهذا الغرض. أما الطرقات فهي الأكثر بؤساً حيث لا وجود للأرصفة ولا لإشارات مرور، ومعظم الشوارع غير مزفتة او تآكل فيها الزفت منذ مدة طويلة، وخدمة الإنارة تكاد تكون معدومة..

الداخل إلى الحي أول ما تستقبله هي روائح القمامة التي تملأ المكان.. والتي لا يتم ترحيلها إلا مرة أو مرتين في الأسبوع، وهي تشكل تلالاً عالية على أحد جانبي الطريق الرئيسي للحي كون المنطقة مليئة بورش تصليح السيارات وكل البقايا المعدنية والبلاستيكية وغيرها بالإضافة إلى النفايات المنزلية والطرقية تقذف عشوائياً في الطريق فتنبعث منها روائح كريهة وتصبح ملجأ للحشرات والجراثيم، فتؤثر في المحصلة على صحة السكان كباراً وصغاراً مما يؤدي إلى تفشي الكثير من الأمراض والأوبئة بينهم ويساهم في خلق جيل مشوّه، خصوصاً إذا أضفنا لكل ما سبق أن الصرف الصحي الموجود في الحي عفا عليه الزمن وبات غير صالح، لا بل وفي بعض أطرافه لا تتوفر أساساً خدمة الصرف الصحي.

المثير للسخرية في هذا الوقت بالذات هو الانتشار التلوثي لصور مرشحي مجلس الشعب في الحي ومعظمهم من قوى الفساد الذين لا يعنيهم من هذه المناطق البائسة سوى شراء أصوات سكانها الفقراء، دون تقديم أية خدمة لهم عند فوزهم في الانتخابات..

لذا، فالمطلوب من أصحاب الشأن التوقف عن التشدق بإنجازاتهم الخدمية، والتدخل الفوري لإيقاف هذه المهزلة التي تتم بحق المواطنين، وتقديم الخدمات للحي وإصلاح شؤونه كافة، وتوضيح ما إذا كان هذا الحي تابعاً لمحافظة دمشق أم ريفها؟

فهل من مغيث؟؟

■ دمشق - مراسل قاسيون

«البيروني» ترد: هذا ما كان من أمرنا... وبانتظار الوثائق..

نشرت قاسيون في عددها رقم (٢٩٥) الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٣ مقالاً عن مشفى البيروني بدمشق، حاول كاتبه فيه تسليط الضوء على بعض الجوانب السلبية المتعلقة بتأمين وسائط النقل للعاملين في المشفى، وحين قرأت إدارة المشفى هذا المقال، قامت مشكورة بإرسال الرد التوضيحي التالي:

السيد رئيس تحرير جريدة قاسيون المحترم..

.توضيحاً لما نشر في جريدتكم بالعدد /٢٩٥/ تاريخ ٢٠٠٧/٣/٣ الصفحة الثالثة حول مشفى البيروني وسياسة هدر المال العام واتهام المدير الإداري بالاختلاس العلني والمبطن نبين لكم أنه:

. صدر القانون رقم /٣٢/ تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٩ القاضي بدمج الطب النووي سابقاً مع المشفى المركزي، وهذا ما أدى إلى تزايد عدد العاملين في المشفى من ٤٦٠ عاملاً إلى ٨٤٤ عاملاً، وبالتالي فإن عدد الميكروباصات الموجودة مسبقاً لم يعد تكفي لنقل جميع العاملين بعد الدمج، وبناءاً على ذلك ورغبة من الإدارة في تقديم الخدمة لجميع العاملين تم الإعلان عن مناقصة أصولية رقمها ١٢٩٣/ص٢ لتأمين باصات لتخديم جميع العاملين وتقدم إلى المناقصة كل من:

١ . السيد محمد عبد الغني . ٢ . السيد أحمد السحار . ٣ . السيد صالح الصالح بن هلال . ٤ . السيد خليل قدرة . ٥ . السيد علي الخطيب.. وتم استدعاء المتقدمين بشكل أصولي لحضور فض العروض ومن خلال فض العروض فاز العارض محمد عبد الغني حيث رست عليه المناقصة بمبلغ /٥٤٤٠٠٠ ل.س/ خمسة ملايين وخمسمائة وأربع وأربعين ألف ليرة سورية لا غير لقاء تأمين /١٤/ أربعة عشر ميكروباص سعة الميكرو /٢٢/ راكباً، وشكلت لجنة لمراقبة عمل المتعهد ويتم صرف الكشف الشهري للمتعهد بناءً على تقرير اللجنة وتوقيعها على الكشف مؤكدين التزام المتعهد بدفتر الشروط.

. أما بالنسبة لشراء ميكروباصات والاستغناء عن خدمات متعهد النقل قامت الإدارة بتوجيه كتاب إلى وزارة التعليم العالي رقم /٣١/ص٢ تاريخ ٢٠٠٧/٢/٨ للتوسط لدى رئاسة مجلس الوزراء للموافقة على شراء /١٧/ سبعة عشر ميكروباصاً سعة /٢٥/ راكباً من المنطقة الحرة علماً أن هذه المعلومات موثقة لدينا لمن يحب أن يطلع عليها.

. أما السؤال الذي أريد توجيهه إلى كاتب المقال: أما كان من الأفضل أن يتفضل ويطلع على الوثائق والمعلومات من مصدرها ويتأكد بنفسه.. ثم يقوم بنشر مقاله بقلم حر صادق أمين أفضل من أن ينشر معلومات عارية عن الصحة هدفها التجني على المدير الإداري واتهامه بهدر المال العام والفساد المالي دون أية وثيقة أو مستند يدعم مقاله المغلوط.

غير أنه يلاحظ من خلال كتابته محاولة عرقلة عمل هذه الإدارة التي تسعى جاهدة للإقلاع بهذا الصرح العلمي الوحيد على مستوى القطر.

. أود توجيه السؤال الآتي للسيد كاتب المقال هل المدير الإداري في مؤسسة من مؤسسات الدولة آمر للصرف؟ ومادام ليس آمراً للصرف كيف يتهم بالفساد وهدر المال العام والاختلاس كما ذكرتم؟؟

■ المدير العام لمشفى البيروني الجامعي
الأستاذ د. محي الدين السعودي

❖❖❖

تعقيب سكرتير التحرير

لم تتل صحيفة «قاسيون» ثقة قرائها، إلا نتيجة التزامها الموضوعية والمصداقية العالية في مقالاتها وتحقيقاتها، وحرصها الشديد على إبراز الحقائق دون زيف أو مواربة أو مبالغة، وابتعادها عن الترهات «وشخصنة» الأمور، وقد أخذنا رد إدارة مشفى البيروني بالجدية التي يستحقها، وتقوم هيئة تحرير «قاسيون» حالياً باستيضاح جملة من الأمور والقضايا المثارة من كاتب المقال المذكور، راجين من إدارة المشفى إرسال الوثائق المدعمة لردها.. كي نقوم بوضع تصور نهائي لحقيقة المسألة.. ■■

متعهد، نعم.. ولكن ليس أخطبوطاً!!

حضر إلى مكتب «قاسيون» السيد محمد عبد الغني، المتعهد الشاب الذي رست عليه مناقصة مشفى البيروني لتأمين باصات لتخديم العاملين في المشفى.. عرّف عن نفسه، ثم بادرنا بالسؤال: «أنا الأخطبوط الذي تحدثت عنه جريدتكم.. بربكم هذا منظر أخطبوط»؟؟

السيد محمد شرح لنا جملة من التفاصيل المتعلقة بأحوال المشفى القائمة والسابقة، وأخرج لنا وثائقه التي تؤكد أنه تقدم للمناقصة بشكل قانوني، وأنه لم يفز بها إلا لأن عرضه كان الأنسب والأجدر بين العروض المقدمة، وشرح كيف تم فض جميع العروض بحضور أصحاب العلاقة، وبإشراف اللجنة المكلفة بذلك.. ثم أسهب في الحديث عن طبيعة الخطوط المكلف بتخديمها، والإشكاليات التي قد تنشأ هنا وهناك بينه وبين بعض الموظفين، الذين قام بعضهم (من وجهة نظره) بتقديم معلومات خاطئة لنا عن الموضوع، ليوهمونا بأن هناك فساداً متفشياً في إدارة المشفى..

السيد محمد عبد الغني كان شديد التأثر وهو يوضح موقفه، وأكد لنا، وهو غير مضطر لذلك، أنه مع اعتماد القطاع العام على إمكانياته الذاتية وتطويرها وخاصة في مجال النقل، مذكّراً بأنه لا أحد يموت من الجوع، المهم أولاً وأخيراً (هو البلد)، ورأى أن هناك الكثير من المغرضين الذين خسروا بعض مواقع المسؤولية التي كانوا فيها بعد التغييرات الإدارية الأخيرة في المشفى، يحاولون الآن توجيه الاتهامات الكاذبة كيداً وانتقاماً لوضع العصي بين عجلات المسؤولين الجدد الذين لم يقم أي منهم بابتزازه أو الضغط عليه، كما كان يحصل معه عادة في معظم المؤسسات والشركات العامة التي تعامل معها من قبل كمتعهد لخدمات نقل العاملين..

إننا في قاسيون، إذ نأخذ بعين الاعتبار توضيحات السيد محمد عبد الغني بكل ما ورد، وخاصة فيما يتعلق به شخصياً، نرى أن جوانب كثيرة من هذا الموضوع ما تزال غامضة.. وهي تحتاج إلى البحث والتدقيق.. وللحديث بقية.. ■■

أحداث المالكية (جرس إنذار) للجميع

لايهم هنا الدخول في تفاصيل الجانب الجنائي في القضية فهذه مهمة القضاء الذي نتمنى أن يكون عادلا، بل المهم هو الوقوف عند تداعيات القضية ولماذا أخذت هذه الأبعاد الخطيرة والسلوكيات الغريبة عن قيم وتقاليد الشعب السوري عموما، وأبناء هذه المدينة تحديدا المعروفة بتنوعها الديني والقومي..

إننا نعتقد أن ظهور العصبيات الدينية والقومية هو نتاج السياسات المتبعة في البلاد في الجانب الاقتصادي الاجتماعي والديمقراطي، وما تمخض عنها من بطالة وفقر وإحساس بالقهر والظلم الاجتماعي الذي يأخذ في بعض الأحيان لبوسا دينيا وقوميا، وغياب سلطة القانون نتيجة تفسخ السلطة القضائية، الأمر الذي يعني غياب الدولة بمعناها الحقيقي، ولما تكون الدولة غائبة، فإنها موضوعيا تفتح المجال لكل أشكال العصبيات البدائية التي تعود إلى ما قبل الدولة والتي يراها المواطن في هذه الحالة إنها ملاذه الوحيد... وما نود تأكيده هنا إن لجوء الدولة إلى قوة القبضة الأمنية وحدها لاتجدي نفعا في مثل هذه الظروف بل تزيد الأمور تعقيدا، ولا يمكن لهذه القبضة أن تكون حلا حقيقيا.. والحل كما أكدنا في أكثر من مناسبة هو في معالجة الأسباب العميقة الكامنة خلف مثل هذا الهيجان الشعبي إثر حادثة هي بالأصل خلاف شخصي بين شابين.

-وما يزيد الأمور تعقيدا هو حالة القلق والترقب القائمة بسبب تداعيات الوضع الإقليمي والخوف من القادم، والدفق الإعلامي ذو الصبغة الدينية أو القومية، وشحن الغرائز، وثقافة الغرف المغلقة، وازدواجية الخطاب الذي يمارسها البعض هنا وهناك، وغياب التأثير الجدي والفاعل للقوى السياسية.

-إننا إذ نسجل التقدير والاحترام لكل الجهود الخيرة من مختلف القوى السياسية، والفعاليات الدينية والاجتماعية، وتأكيد الجميع على ضرورة إبقاء المشكلة في إطارها الجنائي، ونبذ كل أشكال الإساءة إلى أي مكوّن من مكونات شعبنا، نؤكد على الدور الرائع لذوي المغدور في محاولة إخماد نار الفتنة وصرخة الأم البطلة: (لا تجعلوا من مقتل ولدي سببا للفتنة)، هي لسان حال لكل القوى الشريفة والواعية في البلاد، وهي صدى للضمير الحي، والنزعة الإنسانية لدى شعبنا السوري .

-إن المشكلة يجب أن تكون جرس إنذار لكل من يهمّه مصير البلاد والعباد للعمل من أجل إصلاح وطني حقيقي شامل ومتكامل، يحل كل الاحتقانات، ويعيد الاعتبار لدور الدولة لتكون الضامن لتنفيذ القانون، وبالتالي تحصين الوطن ضد جميع المخاطر الداخلية والخارجية التي يتعرض لها.. وستبقى ديريك رمزا لأخوة أبناء الجزيرة عربا وكردا وآشوريين وأرمن..

■ المالكية – مكتب قاسيون

تعا... نحسبها...

÷ ، × ، - ، +

تقاطع طرقي تضبط حركته ثلاث شارات ضوئية وتحدد مرور السيارات... اثنتان من ثلاثة متوافقة الحركة... أما الثالثة متعاكسة مع سابقتيها... تضاء هاتان الشارتان باللون الأحمر لمدة ٤٠ ثانية، وتوقف عدداً من السيارات يقدر بـ ٤٠ سيارة على كل شارة... والإجمالي ٨٠ سيارة للشارتين معاً لمدة ٤٠ ثانية... ويفتح السير على الأخضر لمدة ٣٠ ثانية... أي أن الإشارة الثالثة توقف السير لمدة ٣٠ ثانية، وعدد السيارات المتوقفة خلفها هي ٥٠ سيارة لمدة ٣٠ ثانية...

تعمل هذه الشارات الثلاث من السابعة صباحاً وحتى التاسعة ليلاً... والمدة ١٤ ساعة، أي ما يقارب ٥٠٤٠ ثانية بالكثافة المرورية المذكورة... هذا يعني أن الشارتين توقفان السير خلال يوم العمل لمدة قدرها ٢٨٨٠ ثانية، وتسببان توقف ٥٧٦٠ سيارة لمدة ٤٠ ثانية (ما يعادل توقف ١٥ سيارة في هذا المكان ومحركها في حالة الدوران لمدة ٢٤ ساعة)

أما الشارة الثالثة... فتسبب بتوقف السير خلال اليوم لمدة ٢١٦٠ ثانية وتسبب توقف ٣٦٠٠ سيارة لمدة ٣٠ ثانية (ما يعادل توقف ٤ سيارات في هذا المكان ومحركها في حالة الدوران لمدة ٢٤ ساعة). وبذلك يكون مجموع عدد السيارات المتوقفة لمدة ٢٤ ساعة ومحركها في وضعية الدوران هو١٩ سيارة...

إذا كان وسطي سعة المحرك لهذه السيارات هو١.٣سم٣ فالتقدير أن مصروفها في ساعة المسير في المدينة هو ٧٥ ل.س، وهذا يعني أن كل ساعة توقف لهذه السيارات والمحرك في وضعية الدوران يكون المصروف من الوقود ما قيمته ٢٥ ل.س (وهي ثلث طاقة الدوران أثناء المسير)...وفي الـ٢٤ ساعة مصروف السيارة الواحدة ٦٠٠ ل.س ومصروف ١٩ سيارة اليومي هو:

١٩سيارة × ٦٠٠ ل.س/يوم = ١١٤٠٠ ل.س/يوم وهو قيمة ما تسببه هذه الشارات الضوئية من صرف زائد للوقود..وخلال سنة العمل لهذه الشارات...

٣٦٠ يوم × ١١٤٠٠ ل.س/يوم = ٤١٠٤٠٠٠ ل.س تظهر الخسارة المادية التي يسببها هذا التقاطع الطرقي من هدر الوقود دون الدخول في حساب قيمة الوقت المادية...

أما بالنسبة لكمية الوقود المستهلكة (سعر لتر البنزين المدعوم هو ٣٠ ل.س) هي:

٤١٠٤٠٠٠ ل.س ÷ ٣٠ ل.س = ١٣٦٨٠٠ لتر بنزين

وكلفة الدعم للتر البنزين من الحكومة السورية هي ٢٠ ل.س تكون الكلفة الإضافية للتوقف على هذه الشارات الثلاثة هي...

١٣٦٨٠٠ ليتر × ٢٠ل.س كلفة الدعم = ٢٧٣٦٠٠٠ ل.س

إجمالي الخسارة السنوية ...

٤١٠٤٠٠٠ ل.س +٢٧٣٦٠٠٠ = ٦٨٤٠٠٠٠ ل.س

وخلال خمس سنوات ....

٦٨٤٠٠٠٠ × ٥ سنة = ٣٤٢٠٠٠٠٠ ل.س

ولعدد غير منته من التقاطعات المتشابه مع تقاطعنا المذكور أعلاه تكون الخسائر غير منتهية أيضاً... مسببة... الخسارة نفسها... والأغلب أن ما تسببه هذه الشارات من خسارة في الوقود خلال خمس سنوات، تعادل كلفة إنشاء نفق أو غير ذلك، وهي حلول ممكنة من وجهة نظر أهل الاختصاص وبكفاءات وإمكانيات....

محلية ...

taanhsubah@kassioun.org

الشيوعية والأحزاب الشيوعية-ج5

بلدان الاشتراكية العلمية، وأية بلدان مناضلة وطنياً هي بحاجة إلى الديمقراطية، ولكن لا إلى ديمقراطية الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان، أو إلى ديمقراطية الرئيس الحالي جورج دبليو بوش، ولا إلى ديمقراطية شكلية تسمح بنفوذ جميع قوى الثورة المضادة إلى البلد ومؤسساته.

لكن من المفترض أن تقوم الأحزاب الثورية بتربية كادرات قادرة أن تضمن استمرار الحزب، فليس من الطبيعي أن يبقى رئيس الحزب مدى الحياة، حتى ولو أصبح في شيخوخة تمنعه عن تأدية أبسط الواجبات العامة، وأن ترثه طواقم مضادة لاتجاهه، ولاتجاه الحزب ولاتجاه البلد. وهذا لا تحله «الديمقراطية» الرأسمالية، وإنما تحله الأحزاب الثورية، التي من المفترض أن تدرك هذا الخلل الكبير وتعالجه.

رابعاً: هل تحول العديد من الأحزاب الشيوعية إلى الليبرالية يحل المشكلة الإيديولوجية للشيوعية، ويساهم في بناء جديد لها؟

على المسرح الدولي الأحزاب الشيوعية «التائبة» تؤلف قوة ضعيفة جداً إلى جانب الأحزاب الرجعية بمختلف أطيافها، وتأثيرها، أياً كان، لا يمكن إلا أن يكون ضعيفاً فهي على الصعيد العام ليست ذات أهمية، أما على الصعيد الشخصي، فيمكن أن تستفيد قياداتها قليلاً، أو كثيراً. الأممية الثانية، من دون الحزب الديمقراطي الاجتماعي الروسي لم تؤثر رغم حجمها الكبير نضالياً على الصعيد الدولي، والأممية الاشتراكية، التي ورثتها، كانت قوة اجتماعية مساعدة للرأسمالية الدولية.

أما على الصعيد الإيديولوجي، فلا يمكن أن تتفق الشيوعية نظرياً أو نضالياً مع التحالف والرأسمالية الدولية، الأمر، الذي ينطوي على تأييد مختلف جرائمها الاجتماعية والدولية.

خامساً، هل الثورة البروليتارية، أو من أجل البروليتاريا ممكنة في البلد الضعيف التطور؟

الجواب التاريخي هو أن الثورة كانت ممكنة في روسيا القيصرية، وكانت ضعيفة التطور، وكانت ممكنة في الصين، وكانت ضعيفة التطور، غير أنه ثمة نقاط هامة في هذا المجال:

- ثورة أكتوبر ١٩١٧ ما كان يمكن أن تعيش، لولا الثورة الصناعية؛ ولذا فأية ثورة بروليتارية (أي من أجل البروليتاريا)، في أي بلد، متطور أو ضعيف التطور، مهمتها الأولى هي التطوير.

- شيوعية الحرب، رغم أنها كانت إلى حد ما ضرورة تاريخية، كانت لها آثار مدمرة على كل مسار الإرهاصات الثورية في العالم، وأيضاً على البلد السوفييتي، وكان ثمة خطر في أن تنهي الثورة فيه.

- الثورة البروليتارية (أي التي من أجل البروليتاريا) ليست ثورة تقشفية. «الثورات التقشفية» تعود إلى ما قبل الرأسمالية، أي هي تراث إقطاعي، أكثر منها ثورة حديثة، وقد تأخذ أشكالاً رهيبة مثل الشكل الذي أخذه نظام بول بوت في كامبودجيا.

- في نظام الاشتراكية العلمية يجب أن تكون وسائل الإنتاج ملكية عامة، ولكن وسائل الإنتاج الرأسمالية، لا الحرفية أو الفلاحية. فالاشتراكية العلمية هي بديل للرأسمالية، لا للحرفية. والالتباس هنا يتسبب أحياناً، وقد تسبب، بكوارث اجتماعية في ظل «التقدم»، فقد يتحول عمل الفلاحين إلى سخرة، وإلى جوع، وقد تعاني الفئات الشعبية صعوبات حياتية مرة. أصولاً، شيوعية الحرب في روسيا القيصرية تسببت بمثل ذلك.

وتحويل الإنتاج الرأسمالي إلى ملكية عامة لا يمس فقط الرأسماليين أصحاب العلاقة، وإنما أيضاً شبكة العلاقات الرأسمالية، التي كانت قائمة، ويمس من الجملة الحرفيين والفلاحين، ولذا يجب أن تؤلف السلطة الثورة بديلاً في شبكة العلاقات عن الرأسماليين، كيلا تقطع السبل بالحرفيين والفلاحين، ويجب في الوقت نفسه، أن يكون البديل غير مستغل مثل الرأسمالي، وأن يكون عامل تطوير. عندما ينتعش الحرفيون والفلاحون، ويجدون أنفسهم يتقدمون باستمرار، فإنما يصبحون مدافعين أشداء عن النظام الثوري.

- العامل الدولي له تأثيره الكبير، فأي بلد، كبيراً كان أو صغيراً، لا يؤلف جزيرة منعزلة.

- رأسماليو البلد هم غير الرأسمالية الدولية ويتميزون عنها، وإن كانت الصلة بينهم وثيقة، وكثيراً ما وقعت الأحزاب الثورية في مطبات بسبب عدم التمييز ذاك. من المفترض دوماً أن تكون الحرية الثورية، إذا استطاعت موجهة بالدرجة الأولى إلى الرأسمالية الدولية. ■■

ذكرى مؤلمة من انتخابات نيابية «سابقة»

لاحظ وكيل مرشح نقابي لعضوية مجلس الشعب، أن اليوم الثاني للانتخابات، تميز بنشاط مكثف، لآلية قوائم حيتان المال، سيارات لا تهدأ في نقل الناخبين، يرافقونهم حتى الصندوق، رجال يحملون أكداساً من البطاقات الانتخابية، والهويات الشخصية، الوكلاء والوكيلات الأنيقات، يهجمون على كل ناخب قادم، ويضعون بطاقات مرشحيهم في أيديه، المرشحون الحيتان، يستقبلون بترحاب حار، ويودعون بتطمينات: «إن شاء الله نكون عند حسن ظنكم سيدي، صواني المشاوي، ولفّات الكباب، والمياه الغازية، لا تنقطع، قال أحد وكلائهم:

- هذه ثالث انتخابات أتوكل فيها عن معلمي، إنه ناجح بها أو بدونها..

- ولماذا كل هذا النشاط من صور وناشطين وخيام وطعام وشراب وتوزيع علب سمن ومنظفات و..

- دعاية شخصية، من مظاهر الزعامة الجديدة، يستفيد منها أهالي حينا أكثر من غيرهم.

- هل تلتقون نائبكم، وتكلفونه بطرح مطالب حيكم؟

- كلا، فلا فضل لأحد عليه بنجاحه، إنه يحققه كما يقول نزار قباني «بدراهمي».

- هذا اغتراب وقطيعة بين النائب والناخب، إلا في أيام الانتخابات.

- لا تكبرها يا شيخ.. إنها تمثيلية للاستهلاك، ألا ليتها تتكرر كل عام (لنفك زنقتنا).

بدأ الفرز، الأصوات تنصب بغزارة لقوائم الحيتان، علق أحد الوكلاء:

- أهي انتخابات أعضاء مجلس الشعب، أم مجلس اللوردات؟! ضحك الجميع.

المرشح النقابي لم يفز بأي صوت، نهض وكيله محتجاً:

- هل أنا في حلم أم علم؟! لا أسأل عن عشرات الأصوات من عائلة موكلي وأصدقائه وأقاربه، لعلهم انقلبوا عليه وغدروا به، ولا أسأل عن عشرات الأصوات من أهلي وأصدقائي ومعارفي، الذين زودتهم بيدي، بطاقات انتخاب موكلي، لعلهم هم أيضاً كانوا يحملون بطاقات أخرى في جيوبهم، قبضوا ثمنها، ولا أسأل عن مئات الأصوات من زملائه العمال، الذين انتخبوه عضواً في اللجنة النقابية للمعمل، ضد قائمة الإدارة وأنجحوه رغماً عنها، إذ لعلهم رضخوا لتهديدات الإدارة بمعاقبة كل من ينتخب موكلي العامل. كل هذا جائز، لكن أسألكم بربكم، كيف تبررون ضياع صوتي الذي وضعته في الصندوق أمامكم؟

أجابه رئيس الصندوق:

- شوفة عينك، أنت لم تغادر الصندوق لحظة واحدة.

- باستثناء ليلة الأمس، حيث منعت قسراً من المبيت إلى جانب الصندوق.

- ماذا تقصد؟

- اقلب لي عقب الصندوق ستعرف.

قلب رئيس المركز الصندوق الخشبي متحدياً وقال:

- ماذا في أسفله!

بعد أن تمعنه الوكيل قال:

- انظر يا أستاذ، إن حواف الصندوق محفورة حديثاً، أي أن الصندوق فتح ليلاً وجرى تزوير الأصوات لصالح قوائم حيتان المال.. انظر وتأكد.. والسلام عليكم!!

■ **عبدي يوسف عابد**

انتخابات «نص كم»

انتهى الدور التشريعي الثامن، وعاد الأعضاء إلى مكانهم الطبيعي سالمين غانمين، لتبدأ مرحلة جديدة من الغش والتزوير والصراع غير النزيه غالباً على من سيربح بدورة أخرى من وأنا كلما تذكرت الانتخابات أحزن كثيراً وأتألم لا لأنني أرشح نفسي ولا أنجح، بل لأنني من المغضوب عليهم في هذا الوطن جراء الإحصاء الاستثنائي المشؤوم، وسيىء الصيت في محافظة الحسكة الذي بموجبه حرمت من حق الانتخاب ومن حق الترشح؟

نعم، في وطن مضى على وجود أجدادي فيه آلاف السنين لا حق لي في الترشح والانتخاب، في حين يحق للمغترب الذي يقطن في أقاصي الدنيا حق التصويت، وهو لا يعرف أين يقع مجلس الشعب السوري؟ وما مهمته؟ اللهم إلا في القوانين والمراسيم التي يصدرها من أجل استثمارات (المستثمرين) على أنقاض قطاع الدولة وقوت الشعب!! ولشعوري الدائم أنني ابن هذا الوطن مهما حصل آحشر نفسي بهذه الانتخابات وما يرافقها من مهازل

لعل أهم نقطة يجب أن نذكّر بها هنا أن أعضاء الدور السابق من المجلس قد أقروا ٥٣٧ مرسوماً وقانوناً، وبإجماعهم كلهم، دون أن يحاسَب أحد منهم أمام الشعب باعتباره هو من أوصلهم لهذا المجلس، خصوصاً وأن معظم هذه القوانين المقرة لم تصب بمعظمها في صالح الجماهير!

والأنكى من هذا أننا لم نسمع يوماً أحداً من أعضاء المجلس قد حاسب مسؤولاً أو وزيراً أو أي لص من سارقي لقمة البلاد وثروة العباد.. وذلك وفق الصلاحيات الممنوحة لهم في النظام الداخلي للمجلس. فكم من قانون ومرسوم أقره المجلس من أجل خدمة الشعب وتحقيق أحلامه بالعيش الكريم دون أن تهان كرامته؟؟؟ ذكّرونا يا سامعي الصوت!

وبالعودة للمرشحين فإن أقل ما يمكن إطلاقه على حملاتهم الانتخابية بأنها جعجعة بلا طحن، وصور بلا بيانات، وشعارات مزيفة، فنرى أحدهم قد كتب في إحدى يافطاته أنه سيقضي على البطالة (من دون شك)، مع العلم أن هذا الشخص أو المرشح، يملك معملاً لا يعمل فيه السوريون سوى في الأعمال الخدمية، أي مستخدمين! وقد جاء بكل مهندسيه وخبراته من تركيا وبلغاريا و.. ....وآخر أكد أنه صوت العمال الحر، وهو لم يلتق أحداً من العمال في دائرته أبداً!

ومن المضحك في العملية الانتخابية استخدام بعض المرشحين لعناصر تعمل لصالحها بهدف التجسس والتنصت على المرشحين الآخرين وطرق الدعاية لديهم لتقليدهم..

ومن النوادر المثيرة للسخرية أن أحدهم اضطر إلى وضع عدسات على عينيه لكي يبدو وسيماً وأجمل من منافسه (أبو عيون خضر) وآخر سمى نفسه «حبيب الشباب والصبايا الحلوة»! والثالث أبو الفقراء، وهو بالأصل يمص دماءهم!!

ومنهم من يدعي بأنه ملاك التقوى والورع أسوة بالممثلات المصريات المعتزلات التائبات المستغفرات، رغم أنه الأبرع في نهب الناس وخداعهم.

أما القوائم.. وما أدراك ما القوائم؟ فهي لوحدها حكاية فبدءاً من «قائمة الخير» إلى «قائمة البشائر» إلى «قائمة الشام» كل هذه القوائم تقدم نفسها على أنها الأفضل والأتقى.. مما جعل أحد الظرفاء يكتب على صورهم في الشوارع تعابير لا تخلو من الفكاهة والسخرية معاً مثل: قائمة النصابين والكذابين والمخادعين والنشالين والمجرمين و..... وتطول القائمة.

أما إحدى أغرب طرق الدعاية كحالة سورية خاصة، هي فتح أحدهم أبواب ومكاتب العمل قبل إعلان الترشيحات والاتفاق مع بعض السماسرة للسيطرة (انتخابياً) على المجتمع الطلابي مستغلاً حاجة وعوز الطلاب للسيولة النقدية، والعمل على شراء أصواتهم!!

والبعض الآخر من المرشحين يؤكد في جلساته الخاصة بلغة فيها الكثير من التكبر أنه على وشك الاحتفال بالفوز قبل حدوث الانتخابات!!

وآخر أقام حفلة خاصة لطلاب جامعة دمشق وأنفق أموالاً كثيرة طمعاً بأصواتهم، مستغلاً الشعور القومي لدى بعضهم مما آثار حفيظة الكثير ممن عرفوا الحقيقة لاحقاً ولكن بعد فوات الأوان وانتهاء الحفلة.

■ **علي نمر**
ali@kassioun.org

كيف أصبحت شيوعياً

ضيفنا لهذا العدد الفنان التشكيلي الرفيق د.غسان منيب السباعي
من الرفاق بتنظيم «النور»

رفيقنا المحترم دغسان كيف أصبحت شيوعيا؟

بداية من الطبيعي أن أعرّف بنفسي: أنا من مواليد مدينة حمص عام ١٩٣٩، كان والدي طبيبا، تعلمت بمدرسة الراهبات ثم في الابتدائية الرسمية فالتجهيز الأولى، ونلت البكالوريا عام ١٩٥٨. تعرفت على الشيوعية من خلال مكتبة خالي الرفيق برهان السباعي، وما شدني للحزب- ليس الواقع المعيشي، فأنا من عائلة ميسورة الحال- بل شدني ما ملأ نفسي من مشاعر الكره للظلم الذي رأيت صوره القاسية بوجوه الخادمات الصغيرات في منازل الجيران، حين كان يأتي بهن آباؤهن للعمل في بيوت الأغنياء من الجيران لقاء أجر سنوي(١٠٠) ل.س، فيتم حلق شعورهن وغسل رؤوسهن بالكاز للقضاء على القمل، ليصبحن بعدها مباشرة آلات خدمة شاقة لسنوات طويلة بلقمة محدودة ولباس عمل ونوم بزاوية مهملة من زوايا البيت..

كذلك جذبني للحزب ما جذب الكثيرين غيري من مشاعر الإعجاب برفاق شباب ذوي سمعة جيدة أمثال ظهير عبد الصمد وموريس صليبي وبدر الدين السباعي الذين كانوا قدوة مشرفة للشباب. في عام ١٩٥٩ اشتركت بالمظاهرة الكبرى التي انطلقت لتشييع الرفيق الشهيد المعلم سعيد الدروبي الذي استشهد تحت التعذيب البربري بأقبية المباحث، وعقب مواراته الثرى في المقبرة ألقى الرفيق رياض الترك كلمة أشادت بالشهيد الغالي وندد بالمجرمين القتلة وبحكم الإرهاب، وما أن انتهى التشييع حتى بدأت حملة اعتقالات واسعة لكل من شارك بتلك المظاهرة الحاشدة، فتواريت عن الأنظار بغرفة أحد عمال الأنوال اليدوية في البساتين.

– كلفت ببعض المهام بين دمشق وحمص ثم بين حمص ولبنان، وفي إحداها اعتقلت على طريق طرابلس وأودعت قبو المباحث لمدة عشرة أيام حقق معي خلالها عبدو الحكيم، ثم نقلوني إلى سجن حمص لأبقى فيه أكثر من ثلاثة أشهر،

التقيت حينها بالرفاق يونس فلاحة وبرفيق أرمني نسيت للأسف اسمه وإسماعيل الكردي وهم من العاملين بسد محردة، وكان للرفيق إسماعيل دوره برفع معنوياتي وبث روح الشجاعة، فقد حدثني أنه أعتقل عدة مرات خلال عهد الحكومات الديكتاتورية التي زالت، واليوم أيضا سيزول هذا الحكم المتسلط وسيطلق سراحنا، وقد قُدّمت للمحكمة التي اكتفت بالمدة التي أمضيتها في السجن و«أمرت» بإطلاق سراحي، لكن المباحث التي كانت فوق المحاكم أبقتني أسبوعين «بضيافتها» ثم سافرت بعدها إلى مصر وقدمت أوراقي لكلية الفنون بالقاهرة فرفض طلبي «بادعاء أنني شتمت العميد الذي لم أسمع به أصلا» فانتقلت إلى الإسكندرية ودخلت فيها كلية الفنون، ونلت شهادتها عام ١٩٦٤ وعدت إلى الوطن، وأديت الخدمة العسكرية، ثم التحقت بالعمل في مشروع محطة تلفزيون السعودية أنا ورفيقي زكريا تامر، وبعد شهور معدودة ألغي عقدنا بدعوى «تهديد الأمن» فرجعنا إلى بلدنا، ثم سافرت إلى فرنسا لمتابعة الدراسة، وهناك

أتيحت لي فرصة قراءة الكثير من الكتب السياسية والفكرية والفنية، وعايشت العمل مع الرفاق الفرنسيين، وكان في صفوفهم خيرة الأدباء والفنانين والمثقفين، وهنا لا بد من إيضاح أن الإحساس الفني والأدبي عامل أساسي يجعل حامله وبشكل طبيعي في ركب التقدم ويشده أكثر إلى الفكر الشيوعي، لأنه ينطلق بحكم إحساسه الإنساني (الفني) مستشرفا عالم المستقبل الأجمل ساعيا لتجسيده واقعاً حياً.

حصلت على شهادة الدكتوراة وعدت إلى الوطن لأتابع التزامي الحزبي ولأمارس عملي الفني والتدريسي، وكما يعرف الغالبية من الرفاق فقد طرأت تبدلات على أداء الحزب نتيجة الابتعاد عن ساحة النضال الفعلي، والقبول بدور محدود، أضحى أقرب ما يكون للعمل الوظيفي، وقد لاحظت تبدل النظرة نحو المثقفين والفنانين الذين كانت لهم سابقا مكانتهم وحضورهم في صفوف الحزب، فقد بدأت تتفشى ظاهرة غريبة عن الشيوعيين تمثلت بسرعة إطلاق الاتهامات في كل شاردة وواردة لتتداخل الأمور وينحسر شيئا فشيئا شعور الاعتزاز بالروح الرفاقية. وإنني أحمّل مسؤولية ذلك لقيادات أصبح كلّ همها «جمع الأزلام» لتبقى في مراكزها القيادية التي تحقق لها مصالحها، ممارسة سياسة قمع الرفاق، متجاوزة أسس التنظيم الحزبي، وبرأيي فإن «تشبثها بالمركزية وتنكرها للديمقراطية» جعلها تفتقد القدرة على القيام بمهام القيادة الفعلية، وأنا أرى أن الديمقراطية حاجة حياتية وإنسانية داخل الحزب وفي المجتمع والدولة، ولكي يستعيد حزبنا أداء الدور التاريخي المنوط به، على جميع الشيوعيين أن يجابهوا التشرذم والانقسامات بسلاح الفكر العلمي الذي يعي الواقع والتطور ويتابعه عملاً صادقاً حياً بين جماهير الشعب وفي مقدمتها لبناء المجتمع والوطن الأعدل والأفضل.

■ **محمد علي طه**

نقابات سورية تعقد مؤتمراتها المهنية.. خلاصات أولية..

الوزراء يحمّلون العمال مسؤولية ما جرى للقطاع العام

جاءت مؤتمرات الاتحادات المهنية للنقابات كختام لمؤتمرات اتحادات المحافظات والتي عكست إلى حد بعيد واقع الحركة العمالية،ومعاناتها، وحقوقها، ومكاسبها، ومطالبها، وعكست أيضاً تخوفاتها على القطاع العام ودوره المستقبلي، وتعاطي الحكومة مع هذا القطاع الحيوي في توجهاتها لكي يستمر في أداء دوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي. النقابيون أكدوا أن العديد العديد من القضايا تُدوّر من عام إلى عام دون نتائج ملموسة على طريق حلها.. وقد تماثلت المؤتمرات المهنية في القضايا المطروحة مع تمايز في المطالب بين مهنة وأخرى.

المداخلات التي طرحت ركزت بمعظمها على القضايا التالية:

١ ـ القطاع العام الصناعي والإنشائي.. واقعه الحالي واتجاهات الإصلاح التي تقوم بها الحكومة.

٢ ـ تخوفات النقابيين المشروعة من ترك شركات القطاع العام تموت شيئاً فشيئاً دون العمل على تقديم حلول ودعم لهذه الشركات تمكنها من الإنتاج وهي قادرة على ذلك، بينما في الجانب الآخر تدعم الاستثمارات الخارجية وتصدر لها كل ما تحتاجه من قوانين وتشريعات وتسهيلات أي أن الحكومة تكيل بمكيالين.

٣ ـ الموقف من الفساد والنهب وضرورة محاربة وتخليص القطاع من رموزه العلنيين والمستورين، فقد جاء في مداخلة لنقابات حمص (من كانت أوطانهم في جيوبهم لا يربطهم بمصالح الوطن والشعب غير النهب والتسلط، فأوطانهم حيث تكون حساباتهم).

وتابعت المداخلة: «إن الحرامية الكبار ينهبون الملكية العامة ويحولونها إلى ملكية خاصة وتوجهاتهم النهائية السيطرة على القرار السياسي إن من يملك يحكم»

٤ ـ البطالة: فقد طرحت بقوة في المؤتمرات كافة لما تشكل هذه القضية من مخاطر اجتماعية وسياسية واقتصادية، واعتبرها النقابيون قنبلة موقوتة داخل المجتمع السوري قد تنفجر بأية لحظة، لذلك لا بد من إيجاد حلول سريعة مثل صناديق المساعدة التي تقدم العون المؤقت للعاطلين عن العمل، ولكن يبقى الحل النهائي لهذه المسألة في زيادة الاستثمارات الحكومية في المشاريع الصناعية أولاً وفي المشاريع الأخرى التي تستطيع أن تمتص قسما كبيرا من العاطلين عن العمل.

٥ ـ الأجور: أخذت جزءاً مهماً من المداخلات التي ألقيت، وهذا طبيعي بسبب معاناة الطبقة العاملة السورية بمجملها من هذه القضية، لأن ما يتقاضاه العمال من أجور لا يتناسب مع تكاليف الحياة من تعليم، صحة، مواصلات، وسكن... وغيرها، حيث جاء غلاء الأسعار الفاحش، وارتفاع أجور السكن ليزيد الطين بلة، مما جعل قضية الأجور تطغى وتضغط باتجاه المطالبة بزيادتها من مصادر تمويل حقيقية، وليس من زيادة الأسعار على العديد من السلع والمشتقات البترولية، وزيادة الضرائب المختلفة على الطبقات الشعبية كما هي عادة الحكومة دائماً.

حق الإضراب

ركزت العديد من المداخلات وخاصة مداخلات النقابيين الشيوعيين على حق الإضراب والاعتصام للطبقة العاملة السورية من أجل زيادة أجورها والدفاع عن حقوقها، وأكدت على ضرورة تبني الحركة النقابية لهذا المطلب الذي لم يعد مقتصراً على الشيوعيين، بل طرحه نقابيون آخرون مما يعني أنه بدأ يشق طريقه بقوة داخل الحركة النقابية، وفي حال تبنيه مجدداً سينقل الحركة النقابية نقلة مهمة إلى الأمام، ويخلق توازناً لمكونات العمل الثلاثة، ويخرج النقابات من دائرة المذكرات والمراسلات كأسلوب وحيد لتحصيل الحقوق الذي لم يعد مجدياً كثيراً في ظل التحولات الجارية في البلاد، ودخول استثمارات أجنبية تستخدم المزيد من اليد العاملة التي لا بد من ضمان حقوقها والدفاع عنها.

٦ ـ التلوث: كان له نصيب في المداخلات، حيث بينت المداخلات تعاظم المخاطر التي يتعرض لها العمال من جراء التلوث الحاصل في مواقع العمل، وإهمال المسؤولين لهذه المسألة والتعامل معها باستخفاف، مما جعلها تتفاقم وتتحول إلى كارثة على العمال كما هو الحال في معمل الأسمدة بحمص حيث توفي (٢٤ عاملاً) جراء التلوث كما ذكرت إحدى المداخلات، كذلك إصابة العديد من العمال بالسرطان في معمل أحذية درعا نتيجة المواد الكيماوية المستخدمة دون أن تكون هناك إجراءات حقيقية لحماية العمال من هذه الملوثات، وعلى هذا الصعيد تتسع قائمة الإصابات بالأمراض المختلفة نتيجة تلوث العديد من مواقع العمل (مصفاة حمص، معامل الإسمنت، الدهانات، مناجم الملح، الفوسفات.. الخ) مما يستدعي موقفاً حازماً من النقابات لمواجهة التلوث الحاصل في المعامل والشركات وتعزيز دور الصحة والسلامة المهنية والفحص الدوري للعمال والذي يرفضه الكثير من مدراء الشركات باعتبار ذلك يترتب تكاليف إضافية غير مبررة من وجهة نظرهم وكأن صحة العمال وسلامتهم آخر همهم؟!

عمال القطاع الخاص.. أكثر المظلومين

٧ ـ تناولت المؤتمرات جميعها قضية عمال القطاع الخاص ومعاناتهم مع أرباب العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية المنحازة لأرباب العمل، وخاصة بقضية أجور العمال وزيادتها والتسجيل بالتأمينات الاجتماعية، وغض الطرف عن إجبار العمال على توقيع استقالات مسبقة وبراءة ذمة التي تمكن أرباب العمل من التحكم الكلي بمصير مئات الألوف من العمال.

يلاحظ في المؤتمرات الأربعة التي عقدت حتى الآن، أنه لم يكن من ضمن المداخلين أي نقابي من القطاع الخاص، اللهم سوى مداخلة وحيدة لنقابي من الحسكة، وهذا خلل ولا يعكس وزن العمال من حيث العدد الكلي للطبقة العاملة السورية هذا جانب، والجانب الآخر بهذا الخصوص أن الحركة النقابية تطرح قضية عمال القطاع الخاص وضرورة تطوير العمل معهم من أجل كسبهم إلى التنظيم النقابي في كل المؤتمرات، ولكن على الأرض لم تتطور الإجراءات والخطوات باتجاه فعل حقيقي يمكّن من جذبهم إليها. هذا يحتاج إلى خطوات عملية تقنع العمال بأهمية الانتساب سواء بحجم الخدمات التي تقدمها النقابات أو بمناصرتهم في مواجهة أرباب العمل، لأن العديد من التجارب تركت انطباعات عندهم بأن هذه النقابات لا تعبر عن مصالحهم، خاصة وأن الكثير من أعضاء اللجان النقابية في معامل القطاع الخاص يجري تعيّنهم عن طريق صاحب العمل، فيكونون أداة بيده ولا يمثلون العمال ومصالحهم.

إن عدداً من النقابيين طرح ضرورة عقد مؤتمر أو اجتماع موسع يجري فيه نقاش واسع لأوضاع عمال القطاع الخاص، ودراسة الإجراءات والخطوات التي قد تجذبهم إلى المظلة النقابية والتأمينية وحماية حقوقهم بالأشكال المختلفة، ومنها حقهم بالإضراب والاعتصام، وضرورة إقامة صناديق مساعدة لهم، وكذلك حماية القادة النقابيين من تعسف أرباب العمال، ولكن إلى الآن لم تتم الاستجابة لتلك النداءات.

العمال المؤقتون.. في مهب الريح

٨ ـ طرح النقابيون موضوع تثبيت العمال المؤقتين الذي يقارب عددهم الـ(٤٦ ألف عامل) مؤقت يعمل معظمهم بأعمال لها صفة دائمة، وعلى خطوط الإنتاج في المعامل مثل معمل إسمنت طرطوس، ومرفأ طرطوس والشركات الإنشائية، ولا يتمتع هؤلاء العمال بالكثير من الحقوق بالرغم من أن القانون (٥٠) يساويهم بالحقوق مع العمال الدائمين. ولكن الشركات تحرمهم من تلك الحقوق بحجة نقص السيولة المالية حتى أن الأجور تتأخر لشهرين أو ثلاثة أشهر.

وهناك الكثير من المطالب التي تقدم بها النقابيون وحملوها معهم من مؤتمر لآخر دون الحصول على جواب شاف في تحقيقها مثل الطبابة واختلاف الأنظمة المطبقة على العاملين أو طبيعة العمل حيث حرمت التعليمات التنفيذية الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء العمال من النسب التي أقرها القانون (٥٠) وحرمت فئات أخرى من طبيعة العمل، والوجبة الغذائية والوقائية وقيمتها المترتبة وعدم شمولها للكثير من القطاعات العمالية، وبدل اللباس أيضاً والإجازات الساعية وعطلة يوم السبت... الخ من المطالب.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن هذه المؤتمرات هي الأخيرة لهذه الدورة الانتخابية، ومن المفترض أن تكون نوعية من حيث القرارات المتخذة نسبة لنوعية النقاشات التي بتقييمها تقييماً حقيقياً يمكن تحديد مهمات المرحلة القادمة، خاصة وأن الكوادر النقابية التي حضرت المؤتمر قدمت مداخلات وطرحت قضايا عمالية ومهنية لها أهمية وطنية كبيرة.

إن واقع القطاع العام وتوجهات الحكومة وخطتها وبرنامجها في الإصلاح وتحسين أداء الشركات الإنتاجي والاقتصادي وانعكاس هذا التحسن على مصالح العمال وحقوقهم.

إن كل ذلك كان مثار اهتمام النقابيين. والملاحظ أيضاً في هذه المؤتمرات حضور بعض الوزراء حيث كانت إجاباتهم موحدة تقريباً بما يتعلق بمطالب العمال، فقد حمّلوا العمال مسؤولية ما جرى للقطاع العام، لذلك قدموا نصيحة لممثلي العمال أن يكونوا واقعيين ويكفوا عن المطالب الدائمة والاهتمام أكثر بالإنتاج، لأن موارد الدولة قليلة!!

إن هذه الطروحات الخطرة لم تجد من القيادة النقابية الرد الكافي والحازم في مواجهة ما يطرحه الوزراء من اتهامات.. إن جملة التبريرات التي قدمها الوزراء وأعوانهم من بعض المدراء هدفها النهائي عدم تحقيق مطالب العمال، لا بل إن المكاسب التي حصل عليها العمال بالقانون أصبحت في خطر، فهي تتعرض للهجوم بأشكال وأساليب مختلفة، مما يعني في حال استمرار الموقف على ما هو عليه فقدان المزيد منها، وهذا ما لن يقبل به العمال على الإطلاق..

■■

متى استعبدتم الناس... وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟!

يعاني عشرات العاملين في محافظة دمشق – مديرية النظافة من استبداد مديرهم المباشر (مدير النظافة)، وإعراض بقية المسؤولين، وتحديداً محافظ مدينة دمشق، عن الاستماع لشكواهم والتلكؤ في إنصافهم، وغياب أي دور لنقابتهم في الدفاع عن حقوقهم المشروعة..

هؤلاء العاملون، وعددهم يقارب المائة والخمسين عاملاً، لديهم أوضاع صحية خاصة، إذ تعرضوا نتيجة عملهم الطويل لإصابات عمل مختلفة، وبعضهم مصاب بنسب عجز تصل إلى ٤٠٪، ونتيجة لذلك تم تعينهم كعمال مراكز في مديرية النظافة (حراس – نواطير)، ولكن، وبناء على أمر إداري من مدير النظافة الجديد (المدعوم بقوة) تم نقلهم إلى ورشة الطوارئ بصفة عمال فعليين، وبالتالي صار لزاماً عليهم القيام بأعمال شاقة ومجهدة لا تتناسب مع أوضاعهم الصحية المتردية.

وحين لم يفلح العمال بإقناع مديرهم، مدير النظافة، بالتراجع عن قراره، وأوصدت بوجههم أبواب المحافظ، اضطروا للجوء إلى السيد وزير الإدارة المحلية، فرفعوا إليه كتاباً متضمناً شرحاً وافياً لحالهم، ومدعماً بالثبوتيات الإدارية والتقارير الطبية التي تبين سوء أحوالهم الصحية، فأوعز الوزير للمحافظ كي يتابع الموضوع، لكن مدير النظافة استطاع إقناع، أو ربما إلزام المحافظ بالموافقة على قراره المستبد، وظل هؤلاء العمال يعملون في ورشة الطوارئ التي أدى عملهم الشاق فيها إلى تدهور الأوضاع الصحية لمعظمهم، وبات عدد منهم بحاجة إلى عملية جراحية جديدة، أو نقاهة طويلة الأمد..

بعض هؤلاء العمال (وليس العبيد) اضطر لتقديم إجازة بلا راتب، وبعضهم الآخر يفكر في تقديم استقالته رغم أنه بأمس الحاجة للعمل، أما القسم المتبقي الذي لم ييأس بعد، فقد لجأ إلى صحيفتنا «قاسيون» طالباً العون.. وها نحن نعلن تأييدنا لمطلبهم العادل.. ونطالب المسؤولين المجحفين بحقهم أن يتوقفوا عن هذا الاستعلاء والاستكبار، وألا يسيؤوا استخدام سلطتهم، وأن يتذكروا قليلاً أنه: ما طار طير وارتفع، إلا كما طار وقع..

وللحديث بقية..

■■

عمال الرقة يطالبون:

الديمقراطية في الحياة النقابية واستقلال القرار وحق الاعتصام والإضراب

عقد عمال الرقة مؤتمرهم السنوي يوم الثلاثاء ٣/٢٧ بحضور رئيس الاتحاد العام شعبان عزوز والقيادات المحلية، وجرى التصويت على التقرير السياسي، ثم فتح باب النقاش..

التقرير أكد أن المؤتمرات محطات للمراجعة والتقييم، وثمن الموقف الوطني تجاه ما يجري في المنطقة من محاولات للهيمنة الإمبريالية..

المداخلات والمناقشات جاءت معبرة عن هموم الطبقة العاملة والشعب ومطالبة بالحقوق:

عبد الشواخ (التنمية الزراعية) قدم لمحة عن النقابة ومطالب متعددة منها:

– الحفاظ على القطاع العام والعاملين فيه وخاصة مؤسسة حوض الفرات التي تحتاج إلى تحديث لشبكات الري والمعدات والآليات.

– إشراك قيادات العمل النقابي في اجتماعات الحكومة واختيار النقابيين الأكفاء في مجلس الشعب.

– زيادة الرواتب والأجور فالأسرة الصغيرة تحتاج إلى (١٠٠٠) ليرة يومياً.

– الحكومة حرمت الأغلبية من طبيعة العمل بعدم تطبيقها للقانون(٥٠)

– قيمة اللباس عام ٢٠٠٥ م ١١.٥ مليون وفي ٢٠٠٦، ٥ مليون فقط. فحرمنا من ٩ مليون؟؟

واللباس الجديد قيمته ١٥٠٠ ل.س وسابقاً كان ٦٠٠٠ ل.س.

– القرار (١٦٠٠) وضع العلامات على الأجر أثناء توزيع السكن، وبالتالي حصره بالفئة الأولى وحرم الفئات الأخرى؟!

جمال قاسم (النفط والغاز):

طالب بتأشير مسابقة عمال النفط من قبل جهاز الرقابة، ومنح الحوافز

حسب العلاقة المستحقة، وعدم تحويل عقود العمال وتثبيتهم هي مخالفة للقوانين، فمعظمهم مضى عليهم أكثر من خمس سنوات، ووحدة الغاز تنتج ١١ألف أسطوانة رغم قدمها، فلا بد من تحديثها وتوفير الأسطوانات.

إبراهيم خابور(البناء والأخشاب):

– القانون ٨ حجب الترفيعة عن العمال (المؤقتين)؟!

– نطالب بإعادة النظر بموازنة الأدوية، وإصدار نظام الحوافز.

– تنظيميا نطالب ببقاء عمال الشركة تابعين للنقابة.

محمد العباس (سكر الرقة) الصناعيات الغذائية:

نطالب بالساعة الحرارية لعمال خط الإنتاج، وزيادة الإضافي لعمال الصوامع من(٢٥٪) إلى (٥٠٪)، ومنح العامل البائع في المخبز الإضافي عن عمله في أيام العطل.

يونس داود (مؤسسة سد الفرات):

نطالب بتنفيذ الدعاوي بالتماثل والمحكمة الإدارية ترفض أي حكم بشكل جماعي لأي فئة؟ ونطالب بمنح عمال محطة الطاقة ٦٠٠ ك واط مجانا وتحديث المؤسسة وإقامة منشآت صناعية وسياحية جديدة لتوفر الطاقة وجمال مدينة الثورة والتخفيف من البطالة!!

اذا رفعنا سعر الكيلوواط من٢٠ إلى ٣٠ قرشاً نحقق٢٤ مليار ليرة وتصبح المؤسسة رابحة ؟ نطالب بإشراكنا عند توزيع السكن الوظيفي فقد جاءنا ١٧ مهندساً وتركوا لعدم منحهم السكن؟

عيسى خوري (النور):

تحدث عن أهمية الوحدة الوطنية، ودور القوى الوطنية والعلمانية واتحاد العمال في مواجهة المشاريع الامبريالية، وأن فلتان الأسعار والبطالة والنهب من نتائج السوق الاجتماعي، بالإضافة لاستغلال العمال من أرباب العمل وتراجع الدخول وازدياد الفقراء، وتمركز رأس المال بيد أفراد ونتطلع إلى دور الاتحاد في الدفاع عن المكاسب وضرورة عقد المجالس في موعدها وعند المستجدات، وحول الديمقراطية في العمل النقابي طالب باستقلالية القرار وحقّ الإضراب والاعتصام، كما طالب بإصلاح القطاع العام وتفعيل دور الدولة في الرعاية الاجتماعية وتشكيل ودعم نقابات لعمال القطاع الخاص، وإنشاء صندوق دعم مالي للعاطلين عن العمل.

أحمد الخلف (الكهرباء):

طالب بتخصيص قطعة أرض بجانب محطة التحويل لبناء سكن للعمال المناوبين، وبناء سكن لعمال محطة (الكنطري) التي تبعد ٩٠ كم عن المدينة، وإيجاد صيغة لحماية عمال قمع المخالفات،

محمد عيد الدندل (متقاعد):

يجب ألاّ يستسلم الاتحاد أمام أية وصاية سياسية أو حكومية أو إدارية واختيار الممثلين لمجلس الشعب طبقيا وليس عشائريا أو عائليا، ونطالب بإحداث جمعية على غرار جمعية المتقاعدين العسكريين.

جمال عبد (الصناعات المعدنية):

نطالب بإحداث قسم لحرفة الخراطة والتسوية في المعهد لتخريج كوادر نحن بحاجة إليها.

مطر السرحان:

لدينا مبقرة إداريا تابعة للحسكة، وحليبها يباع في حماه؟

إبراهيم سليمان (الزراعة) :

أموال الاتحاد عامة وديونه على الشركات والمؤسسات بلغت ٤٤ مليون، وفي المؤتمر السابق ٢٢ مليون. لماذا لا يسددونها لنبني مشفى بدلا من أن نترجى التأمينات؟ أقترح وضع فوائد على الأموال المتأخرة.

■ **زهير مشعان**

حي بستان الباشا بحلب بعد كارثة الانهيار

وعود خلبية للاستهلاك الإعلامي.. وفضائح بالجملة

خمس وثمانون أسرة تعاني، وأكثر من ثلاثين محلاً تعيل عشرات الأسر أصبح مصير أصحابها مجهولاً. الوعود السخية تبخرت من شدة حرارتها، ولم يبق للمنكوبين سوى رحمة ربهم ومساعدات الأقارب، المحافظ يعلنها بشكل علني بأن المحافظة غير معنية بإعادة البناء وعلى السكان تدبر أمرهم.

«**أحمد رياض كركج**» تحدث إلينا بمرارة عن تفاصيل انهيار البناء الذي أودى بحياة زوجته الحامل في شهرها الرابع، وابنه، وأخيه الذي ترك وراءه أربعة أطفال يتامى، المرارة الأكبر من طريقة تعامل موظفي البلدية مع المتضررين، حيث تحولت وعود التعويض إلى سكن مؤقت على شكل الإيواء (وهذا الإيواء هو لعدة أشهر فقط)، هذا السكن عبارة عن غرفة وصالون صغير في شقة غير مكتملة تحتاج للإكساء وتوفير الماء والكهرباء، وهنا لا فرق بين أسرة كبيرة وأخرى صغيرة في التخصيص. تم تسليم البيوت بعد ١٢ يوماً من حادثة الانهيار، مع العلم أن الجميع قد بصم على أوراق كثيرة لدى كاتب العدل بعد أن أثبت عدم امتلاكه منزلاً آخر (تصوروا حالة الأسر التي فقدت كل شيء وخرجت بثيابها فقط، تطلب منهم البلدية مجموعة من الأوراق تكلف أياماً عدة لتوفيرها)، التكاتف الاجتماعي الذي مازال موجوداً أمّنَ المبيت والكساء والطعام لجميع الأسر المتضررة والمخلاة في الأبنية المجاورة، ولكن إلى متى تستطيع تلك الأسر المضيفة تحمل عبء تلك الضيافة،؟؟ وهنا لابد من الإشارة إلى أن محافظة حلب أو أية جهة تابعة لها (بإجماع جميع من التقينا بهم من المتضررين) لم تقدم أي شيء للمساعدة، وهذا بخلاف الأفاويل التي تحدثت عن مساعدات طارئة للناس، ولا نعرف إن كانت هناك ميزانية للطوارئ أو الكوارث لدى المحافظة، ولكن ما يعلمه الجميع أن هناك ميزانية كافية للاحتمالات المختلفة التي لا تنتهي.

أحد الذين التقينا بهم اقترح على المحافظة توجيه نداء إغاثة للتبرع كون محافظة حلب لا تملك ما يكفي لإعادة بناء ما تسببت به منظومة الصرف الصحي (التابعة لها) من انهيار المبنى، أو ما تسبب به فساد مهندسي البلدية المشرفين على ترخيص البناء إذا صح تعليل سبب الانهيار إلى ضعف مواد البناء!!!

معلم الخراطة **السيد دولت جنانيان** أحد أصحاب المحلات المتضررة جزئياً في البناء المجاور، فقَد عدته وعمله وحتى زبائنه وهو لم يترك باباً إلا وطرقه لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ولكن هيهات فإن الوعود تذهب لتأتي بعدها وعود أخرى، ولا شيء يتحقق، وحتى أنه عرض أن يزيل الأنقاض بنفسه، إلا أنهم منعوه، وحاله هذه هي حال عشرات المحلات المجاورة التي تم تشميعها، بغض النظر عن معيشة الناس وأحوالهم، وعن مستقبلهم وبدون أية حلول حالية أو حتى مساعدات طارئة، فالأمر متروك لهمة اللجان، واللجان عند الجان، والجان عند الحلاق، و الحلاق عند ..

إن حال الكثير من أبنية حلب النظامية أو المخالفة منها والواقعة ضمن قوس الفقر هي حال تدعو لإعلان حالة الطوارئ الفعلية لإنقاذ الناس من كوارث مؤكدة هي إحدى ثمرات الفساد الذي ضرس به أبناء الشهباء الفقراء، بعد أن تمتع بعائداته الكثير من الفاسدين منذ عشرات السنين وحتى الآن.

حي بستان الباشا نموذج لحي شعبي منظم بأدنى مستويات السلامة الإنشائية وبأعلى مستوى للفساد الإداري، مئات العمارات السكنية المتلاصقة والمتشابهة في بنائها وشكلها وتجاوز عدد الطوابق المرخص لها بطابقين أو أكثر، وهي تخلو من أي مسحة جمالية تعطي انطباعاً واحداً فقط لناظرها أن تلك المباني صممت للسكن الشعبي الرخيص نسبياً فقط، بغض النظر عن أية معايير صحية أو إنشائية، هنا تتبدى للعيان الرطوبة الشديدة وخصوصاً على المداخل وداخل الأقبية، وكون البناء تم بطريقة البناء الحجري حتى آخر طابق دون أي حساب للحمولات الزائدة أو لاحتمالات الانهيار أو الزلازل حيث، فإن الضحايا الثلاثة قضوا وهم نازلون على درج البناء.

مسؤولو محافظة حلب، وبعد التحليل والدراسة حسموا سبب انهيار أبنية الحي بنقص الحديد أو ضعف الإسمنت فقط. لاشك أن هذه العوامل تسهم في الانهيارات، لكنها ليست على الغالب السبب الحقيقي أو الوحيد، لقد تجاهلوا العوامل الأخرى واتهامات السكان للبلدية بالسكوت عن تسرب مياه المجاري لقبو البناء الذي قُدم به العديد من الشكاوى للبلدية بشأنه من صاحبه السيد «جان بارسيل»، لكنها لم تأت بنتيجة، إلى أن قرر صاحبه هجر ذاك القبو، الذي أصبح على ما يبدو خزاناً لمياه الصرف المتسربة، والتي أنهكت أساسات المبنى، وكانت السبب الرئيس لذاك الانهيار المفاجئ.

ومن باب تعميق المعرفة فإن الدراسات الأكاديمية أكدت أن الانهيارات المفاجئة تتم نتيجة عدم الدراسة الوافية للتربة، ونتيجة جهل المصمم لما تحت الأرض.. فهناك وسائل كثيرة لمعرفة باطن الأرض، وهناك علم كامل يسمى علم (الجيوتكنيك) مختص بدراسة تربة الموقع قبل التنفيذ وتحديد مقاومة التربة، حيث أن عمليات سبر التربة تتطلب معدات للكشف والتحليل، وهي مكلفة وتشكل قيمة لا بأس بها من كلفة البناء، لذلك يعتمد كثير من المهندسين على الحدس في تقدير مقاومة التربة أو يأخذون عيناتهم من السطح

أو من أعماق قريبة، وغالباً ما تكون هذه العينات مقبولة إلا إذا وجد تكهف تحت البناء أو طبقة من الكلس الحي قابلة للانحلال بالماء، وفي حالة حي بستان الباشا في حلب فمن اسمه نستنتج أنه عبارة عن بستان سابق كأغلب أحياء حلب، حيث أن مجرى نهر قويق لا يبعد عنه كثيراً، وبحسب العرف، وجرياً على طريقة ترخيص الأبنية في حلب، فمن المستبعد تماماً أن تكون قد أخذت أي عينة تربة من تلك المنطقة للدراسة قبل البناء، وإنما كما يحدث غالباً يتم الحفر بهدف بناء الأقبية في طبقة كلسية مميزة للمدينة. وهنا تعبير دارج أن الحفر يستمر حتى طبقة الجبل التي تتراوح بين المتر والعشرة أمتار..في حالتنا فإن أصحاب المحلات أحسوا بشكل مفاجئ بتكسر طبقة الطينة التي تكسو الأسقف وسمعوا طقطقة تكسر حديد التسليح، الأمر الذي أفزعهم، وهنا انتشر خبر السقوط، وتم الطلب من السكان الإخلاء الفوري، مع العلم أن البناية لم تكن مصنفة تحت أي خطر بعكس بعض الأبنية المجاورة التي دعمها ساكنوها، وكان واضحاً للعيان الخطر الكامن. معظم متاع الناس وأشياؤهم وبالتأكيد الكثير من ذكرياتهم قد دفنت تحت أكوام التراب..

ويؤكد كل من التقينا بهم على سلبية أجهزة الدولة بدءاً من المحافظة إلى البلدية ورئيسها المشغول دائماً حتى وصل بهم الهوان والذل إلى بعض الموظفين الصغار الذين سخروا منهم، وكأن المطالبة بالحقوق والمساعدة سوف تسحب من جيوبهم، وليست من المال العام الذي يسهل صرفه على طاولات الولائم ومهرجانات الـ...!!!

ومن المؤلم ما ذكره المتضررون من طريقة تعاطي الشرطة مع الناس المتجمعين والباحثين عن أهليهم، حيث أنهم مارسوا ما تعلموه من فنون التنظيم في مباريات كرة القدم، فانهالوا على الناس بالضرب العشوائي دون تفريق وبشكل فريد، لن نجد ما يشابهه في أي مكان آخر.. وما يُخجل بالفعل ما أخبرنا به الناس أيضاً من سرقة بعض عناصر الشرطة للبيوت المخلاة من أصحابها في الأبنية المجاورة، حيث كُشف أمر خلع أربع شقق محروسة ونادي لكمال الأجسام، الأمر الذي جعل الناس يرسلون أبناءهم لحراسة بيوتهم من حُماتها، متجاهلين كل المخاطر، فأين الأمان بعد كل ما ذُكر؟؟ وماذا يمكن أن يحدث فيما لو تعرضنا لكارثة ما أو عدوان؟؟ كيف سيكون تصرف مسؤولينا؟ وكيف ستُحفظ حقوق الناس؟ أم أنّ اللصوص سيكملون على ما تبقى من الأحياء، ليغلقوا دائرة التدمير وليعطروا بفسادهم مصائرنا المقبلة؟؟

إننا هنا نتحدث عن بناء تجاري مرخص ومبني بشكل نظامي، وليس عن أحد أبراج البلوك المنتشرة بكثافة في أغلب أحياء حلب، والتي تشكل قنبلة موقوتة تهدد أكثر من مليون مواطن لا يملك أغلبهم سوى بيته، وهنا نعود إلى تكرار تحذيرنا من الخطر المؤجل المحدق بحلب، ويحق لنا التساؤل عن سر احتفاظ الكثير من الأبنية في بعض مناطق حلب القديمة بنضارتها وشبابها على الرغم من قدمها، بعكس ما يظهر على الأبنية المبنية منذ ثلاثين سنة والتي تصاب بمرض الخرف الشيخوخي وهي في مطلع الشباب، هل السبب هو إصابتها بداء الفسفس الفتاك؟ الجواب معروف، فهل دواؤه متاح؟؟؟

■ مراسل قاسيون في حلب- سليم اليوسف
saleem@kassioun.org

ندوة الثلاثاء الاقتصادية حول: تحديات التنمية والأمن القومي

د. نبيل سكر: تغيير الخطاب الاقتصادي للسير مع دول الاعتدال

بحضور قليل وبعد تأخير استمر أكثر من نصف ساعة عن المحاضرة، على عكس سرعة السياسات الليبرالية القائمة، ألقى د. نبيل سكر في ٤/١٠ محاضرة حول الانخراط في العولمة..

يرى د. سكر في أول محاور المحاضرة أن الاقتصاد العالمي شهد أربعة تحولات رئيسية خلال الخمس والثلاثين سنة الماضية، وهو على مشارف محطة خامسة، وهذه المحطات هي ظاهرة النمور الآسيوية في السبعينات والثمانينات، وسقوط نظام التخطيط المركزي في الاتحاد السوفييتي وكتلته الشرقية، وظاهرة العولمة الاقتصادية ودولة الاتصالات والمعلومات، وانضمام دول شرق أوربا للاتحاد الأوربي في السنتين الأخيرتين، وظاهرة الموجة الجديدة من العولمة التي تتمركز بانفتاح دول كبيرة بالعالم الثالث كالصين والهند البرازيل على العولمة والثورة الرقمية، مما يعني أن العولمة التي تتصف بالتدفق والتجارة ورؤوس الأموال أصبحت قدراً محتوماً.

ثاني المحاور **العولمة السياسية** التي تلازمت مع العولمة الاقتصادية، وسببها سقوط الاتحاد السوفييتي السابق وكتلته الشرقية، مما حول النظام السياسي من الثنائية إلى الأحادية، وقد أدت ممارسة الدولة العظمى الأحادية إلى تراجع الأمم المتحدة عن تحقيق السلام في العالم، وخلقت شعوراً كبيراً بعدم وجود الأمان وخصوصاً في الشرق.

ثالثاً-«إسرائيل» التي استطاعت بعد ٦٠ سنة من تأسيسها أن تصبح واحدة من الدول الصناعية في العالم، والناتج «القومي» فيها ١٢٣ مليار دولار، ومتوسط دخل الفرد ١٨.٦٠٠ دولار، بينما متوسط دخل الفرد في الدول العربية النفطية يبلغ ٤٠٠٠ دولار. واستطاعت «إسرائيل» الاندماج الكامل بالنظام الاقتصادي العالمي وتسعى للهيمنة الاقتصادية في المنطقة في حالة حصول السلام مع جيرانها وخاصة بعد فتح الدول العربية حدودها لها.

أما المحور الرابع **الوطن العربي من حيث التنمية والأمن**، فيبلغ الناتج المحلي العربي ٤١٨ مليار دولار وتضم المنطقة العربية ٥٪ من سكان العالم ولديها ٦٠٪ من الثروة النفطية لكنها تعاني من أزمة تنمية حقيقية، ولم تستطع أن ترفع المستوى المعيشي للمواطن وإقامة تشكيل نظام اقتصادي وسياسي إقليمي ذي وزن ، كما قامت في الوطن العربي أنظمة حكم احتكرت السلطة وسيطرت على المجتمع وحدت من المشاركة الشعبية.

المحور الخامس **الحالة السورية** التي تراكمت فيها المشاكل الاقتصادية على مدى الثلاثين السنة الماضية، متمثلة بالجمودات بالهياكل الاقتصادية، وتدني المعدلات الإنتاجية، وتزايد البطالة، وضعف التصدير، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية، وظلت سورية غير مندمجة بالاقتصاد العالمي تجارة واستثماراً.

وأضاف د. سكر أن سورية عانت أيضاً من نزيفين أساسيين هما: النزيف المالي والبشري، فالنزيف المالي تشكل من الخسائر السنوية الباهظة التي تتكبدها مؤسسات القطاع العام الاقتصادي والتي بلغت ٨٥ مليار سورية في العام الفائت، والنزيف البشري بهجرة الشباب الذي يعني حرمان الاقتصاد الوطني من الموارد البشرية. ورأى د. سكر أن أهم ما يميز الاقتصاد السوري خلال السنوات الخمس الماضية زيادة دور القطاع الخاص وتحديث البنية التشغيلية والتنظيمية وتطوير القطاع المصرفي والمالي وتحرير التجارة، وقد تجاوزت الإصلاحات المحطة الرئيسية في العام ٢٠٠٥ حين تبنت الدولة والحزب مبدأ اقتصاد السوق الاجتماعي.

واقترح د. سكر نموذجاً يرتكز على ثلاثة مرتكزات هي الارتقاء التكنولوجي بشقيه التقليدي والحديث، المهارات البشرية العالية، والأجور المرتفعة، وهذا النموذج يزيد الإنتاجية ويقلل المنافسة ويساعدنا على النمو المستدام.. يتيح الإنتاج سلعاً ذات تقنيات عالية بأجور عالية بما يعزز قدرتنا التنافسية بالاقتصاد العولمي!!. ويزيد القدرة على التصدير وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والدخول في حلقات الإنتاج والتسويق العالمية، ويعزز قدرتنا على الردع العسكري من خلال الارتقاء التكنولوجي وتطوير مهاراتنا البشرية، ويرفع قدرتنا التنافسية في مواجهة التحدي الإسرائيلي (بعد السلام؟).

وأكد د. سكر بأنه علينا السير بهذا الطريق لأنه ليس هناك خيار آخر، وأن سورية بإمكانها أن تلعب دوراً ريادياً في إحياء النظام الإقليمي العربي استعداداً لمرحلة السلام مع إسرائيل في المنطقة، وذلك من خلال التحاور مع كل من مصر والسعودية حسب القمة العربية في الرياض باتجاه تحالف ما بين مجموعة من الدول العربية لمواجهة القوة الإيرانية!! «أي الدول المعتدلة ومشروع رايس الأخير» ويقول د. سكر إذا أرادت سورية رفع دورها فعليها تغيير خطابها الاقتصادي لتعزيز موقعها الاقتصادي في المنطقة من جهة، ليتماشى مع الأنظمة الاقتصادية الليبرالية بجميع أقطار الوطن العربي «هل يطلب سكر من سورية تغيير خطابها الاقتصادي أكثر من هذا؟». مضيفاً أن سورية لا تستطيع أن تطير خارج السرب، والتكامل الاقتصادي العربي الجديد لا يمكن إلا أن يعتمد على القطاع الخاص والمتوقع منه أن يبادر إلى تعزيز تدفق التجارة والاستثمار «كشف عن أنيابه».

إن النظام الإقليمي العربي يجب أن يكون ليبرالياً، وإن الدفاع عن التخطيط المركزي لم يعد مجدياً، ويجب علينا الانخراط في العولمة وليس لدينا خيار آخر لأنها أصبحت واقعاً حقيقياً ولم يبق خارج العولمة سوى نحن.. وكوريا الديمقراطية.

تعقيب ومداخلات

بعد انتهاء المحاضرة قدم د.منير الحمش مداخلة نورد فيما يلي أهم ما جاء فيها:

إن ما طرحه د.نبيل سكر فيه الكثير من الأفكار التي تستحق المناقشة والتدقيق جيداً في أبعادها، ولكن من حيث المبدأ، فإن الربط ما بين التنمية والأمن مسألة أساسية، وقد وفق المحاضر بهذا الربط، لكنه عندما تحدث عن التنمية لم يوضح أي تنمية يقصد، هو يرغب بنظام اقتصاد السوق وفي ظل هكذا نظام لا توجد تنمية!! قد يتحقق في اقتصاد السوق نمو اقتصادي، ولكن التنمية بالمفهوم العلمي الذي يؤكد أن التنمية فعل إرادي غير ممكنة! بينما النمو الاقتصادي هو الذي يمكن أن يتحقق في الاقتصاد حينها، هناك مسألة جوهرية، التنمية مطلوبة ونحن نريدها لكن لا تنمية في ظل اقتصاد السوق لأنه يعني أن الدور الأساسي والقيادي في الاقتصاد سيكون بين القطاع الخاص، وإطلاق الحرية في السوق والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى أن اقتصاد السوق خلال الوصفة الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي يؤمن بها د.نبيل سكر هي حكومة الحد الأدنى.. أي انسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي والاجتماعي.

ففي عام ٩٨-٩٩ قدم المحاضر بحثاً عن الإصلاح الاقتصادي، وتوليت آنذاك التعقيب على المحاضرة، واتفقنا على أن الاقتصاد السوري يمر بأزمة، واتفقنا أيضا أنه لا بد من السير نحو الإصلاح الاقتصادي، ولكن نقطة الخلاف بيننا كانت في تشخيص أسباب الأزمة، بينما كان يرى د.سكر ولا يزال أن سبب الأزمة عدم المضي في الإصلاح الاقتصادي باتجاه إقرار اقتصاد السوق، كنت أرى سبب الأزمة هو السير في عمليات إطلاق حرية التجارة وفتح الأبواب أمام اقتصاد السوق وهذه من الأسباب الجوهرية لخلافنا مع المحاضر، وفي عرضه الحالي ركز على ثلاث نقاط رئيسية: التطور التكنولوجي، تطوير المهارات، وبالنهاية طالب بالانخراط بالاقتصاد العالمي والعولمة، واستشهد في ذلك بأمثلة من الهند والصين، وهذا مهم، لكن في آخر الإحصاءات عن الصين هناك ٨٠٠ مليون فلاح ريفي صيني يعيش بمتوسط دخل لا يتجاوز ٤٦٠ دولار في العام، فالشرخ الذي أحدثته الإصلاحات الاقتصادية بدأ يخلق أوضاعاً اجتماعية واقتصادية قاسية جداً على المجتمع الصيني.

هناك خلط بين التعامل مع الاقتصاد العالمي انطلاقا من المصالح الاقتصادية الوطنية وما بين الانخراط والاندماج في هذا الاقتصاد، نحن بحاجة إلى التعامل مع الآخرين ولا يمكن أن نعيش خلف الأسوار، ولكن هناك فرق كبير ما بين الرضوخ لمطالب الخارج وما بين الانطلاق من المصالح الوطنية..

أما **دحيان سليمان** فقد قال في مداخلته:

لماذا الجميع متفقون بشكل ضمني أو علني أن يكون رئيس البنك الدولي أمريكياً، ورئيس صندوق النقد الدولي أوربياً؟؟ هذا قائم منذ الحرب العالمية الثانية، وهو يعتبر من أكبر الخروقات في جدار المساواة التي ينشدونها. أما منظمة التجارة العالمية فحسب الوصفات التي قدمها كبار الباحثين في أمريكا وأوربا فبعد مؤتمر الدوحة في قطر قد انهارت، وإن الدول النامية لم يكن لديها أي موقف سوى المتفرج على ما يجري..

أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير فليس من الصدفة أن يقوده واحد مثل (وولفوفيتز) المجرم بحق العالم وشعوب الدول النامية.

وأخيراً إن الذي يسبب ٢٥٪ من الكربون العالمي هي المصانع الأمريكية، ثم تأتي وتقول إنها ضد الإرهاب الدولي وترفض أن يخضع جنودها للمحاكمة الدولية..ألا تعتبر هذه مسخرة؟

■ قاسيون

د.قدري جميل لصحيفة الوطن القطرية:

نحن معارضة لكل القوى التي تسعى للانخراط بالمخطط الأمريكي

أجرت صحيفة الوطن القطرية لقاء موسعاً مع د. قدري جميل، نشرته في ٢٠٠٧/٤/٨وحاورته في مجموعة من القضايا السياسية والاقتصادية وقضايا الشيوعيين السوريين، نورد فيما يلي أبرز ما جاء فيها..

• بداية د. قدري، إلى أين وصلت جهودكم لتوحيد حركة الشيوعيين السوريين؟

❖ نحن لا نقصد بفكرة توحيد الشيوعيين السوريين تلصيق الفصائل الموجودة بعضها ببعض. هذه الطريقة ليست توحيدا. الوحدة الحقيقية التي تنتج حزبا بالمعنى الذي نريده، هي وحدة إرادة عمل، والحزب هو دور وظيفي فكري سياسي، والدور التنظيمي يحقق ذاته من خلال تحقيق الدور الوظيفي على مستوى المجتمع، وإذا لم يحقق ذلك، فهذا يعني أن الدور الوظيفي مفقود. وحين يكون الدور الوظيفي مفقودا، يكون الحزب عبارة عن اسم بلا مضمون. وهذا ليس حال الحزب الشيوعي وحده، وإنما حال أكثرية الأحزاب السياسية في بلدنا.

• ما هي المشكلة بين الشيوعيين؟

❖ أعتقد أن مشكلة الشيوعيين، تتوزع بين العام والخاص. العام له علاقة بمجمل الحركة السياسية التراجعية، وقد بدأ هذا التراجع قبل سقوط الاتحاد السوفيتي بأربعين سنة، حيث أخذت الهوة تزداد بين الأحزاب السياسية الموجودة وبين الحركة الجماهيرية، ثم كبرت الهوة إلى أن وصلت اليوم إلى وضع مأساوي. ما نراه اليوم من تفعيل لنشاط، ما قبل الحياة السياسية، أي الأشكال الطائفية والدينية والعرقية، هو نتيجة للفراغ السياسي. فلو كانت هناك حركة سياسية نشيطة، وفرز للناس على أساس سياسي، وليس على أساس عرقي أو ديني أو طائفي، لما كانت الأمور كما هي عليه اليوم.

• ما هي أسباب هذا التراجع مقارنة مع الخمسينيات؟

❖ هذا يدخلنا في الخاص، وهو التشخيص الخاطئ للواقع. كانت هناك مشكلة معرفية، مشكلة تتعلق بالمستوى المعرفي العام لقادة وكوادر الحركة.

• هل تعتقد أنه لايزال للحركة الشيوعية مستقبل بعد سقوط الاتحاد السوفياتي؟

❖ الحركة الشيوعية كانت موجودة قبل وجود الاتحاد السوفيتي. والشيوعيون لايزالون موجودين بعد زواله، وسيستمرون بالوجود..

• لاحظنا إثر سقوط الاتحاد السوفياتي، أنه لم يكن هناك دفاع من الشيوعيين عن ثورة أكتوبر ١٩١٧ ؟

❖ السؤال هو إلى أي مدى كانت قيادة الاتحاد السوفيتي الأخيرة نظيفة، كي ينزل الشيوعيون للدفاع عنها. كان مدعاة للغرابة أن كل القيادة الأخيرة للحزب الشيوعي هي التي تسلمت قيادة دول الاتحاد السوفيتي المتفككة مثل «ادوارد شيفر نادزة» و«يلتسين» وغيرهما، الناس كانوا محقين لجهة عدم النزول إلى الشارع للدفاع عنهم. لأن هؤلاء لم يكونوا ممثلين فعليين للاشتراكية التي كانت بالنسبة لهم يافطة مزورة.

• هل تعتقد أن هؤلاء، مثل غورباتشوف، كانوا مخترقين؟

❖ هذا تبسيط للأمور. القضية أكثر تعقيدا، لقد نشأت شريحة في قمة السلطة، لها مصلحة في الفساد. وقد راكمت هذه الشريحة الثروة، ومدت يدها للأجنبي للحصول على الدعم والحماية، وغيرت النظام بهدف تبييض ثرواتها.

• كيف ترون واقع العمل الحزبي في سورية؟

❖ برأينا أن الحياة السياسية تعاني من مشكلة في سورية. وكنا نفضل أن تأتي انتخابات مجلس الشعب بقانون انتخابي جديد ينشط الحياة السياسية. المشكلة في الحياة السياسية أن الأحزاب في واد، والناس في واد آخر.الآن فعليا، كم عدد المواطنين الذين يشاركون في الانتخابات في سورية؟؟ هناك من يقول ١٥٪ أو ٣٠٪. أعتقد أنه في بعض المناطق مثل العاصمة، لا يشارك أكثر من ٥٪ مشاركة حقيقية. في كافة البلدان، تتم الانتخابات في يوم عطلة، وإذا حدثت الانتخابات عندنا في يوم عطلة، سنرى حينها كم هي نسبة التصويت الفعلية. لماذا يستنكف الناس عن التصويت؟ لأنهم لا يملكون الثقة بكل ما يجري. لنأخذ على سبيل المثال: عندما تصدر قوائم الجبهة، يذهب الناس إلى مرشحي الجبهة لتهنئتهم بالنجاح. أي أنهم نجحوا قبل الانتخاب، أي أنه ليست هناك معركة انتخابية. حسنا، إذا لم تكن هناك معركة انتخابية، فلماذا يذهب الناخب ويصوت؟ لا حاجة لذلك.

• إذا أخذنا قوائم الجبهة المشتركة مع حزب البعث الحاكم، فهو يملك مليونا وأربعمائة ألف عضو. هذا يعني نجاح قوائم الجبهة لذلك من يصدر اسمه في الجبهة يهنئه الناس بالفوز؟

❖ لذلك أقول: إذا كان كل هؤلاء بعثيين، لماذا لا يضعون نظاما انتخابيا متقدما ويصبح فيه تنافس حقيقي يحسمه صندوق الانتخابات. من يملك مليونا وأربعمائة ألف عضو ستنجح قوائمه ١٠٠٪. ماذا يريدون من هذا النظام الانتخابي المتخلف الذي يمنع الناس من المشاركة في الانتخابات بالإضافة إلى أنه يحدث حالة اغتراب بين الناس ومجلس الشعب؟

• يقال إن هناك قانونا جديدا للأحزاب سيصدر، وأن هناك لجنتين واحدة حزبية وأخرى مستقلة لدراسة هذا القانون؟

❖ أنا أتحدث عن قانون انتخاب وليس عن قانون أحزاب. برأيي أن أي قانون أحزاب ليس له قيمة إذا لم يكن معه قانون انتخاب معاصر وجدي يفعل الحركة السياسة.. ما هي مشكلة قانون الانتخاب الحالي؟ أولا من الناحية التاريخية قانون انتخابنا «عصملي» مجازياً، وضع في الخمسينيات وهو نسخة عن النظام الفرنسي. الفرنسيون غيروه مرتين إلى الآن، هو نظام الدائرة الكبيرة الموجود فيها عدة مرشحين. في دمشق مثلا، هناك ٢٩ مقعدا، فأي ناخب سيذكر ٢٩ مرشحا؟ أليست هذه مشكلة؟ هذا يعني أن هناك اغترابا بين الناخب وبين النائب، كيف نلغي هذا الاغتراب؟ بأن يكون النائب مسؤولا أمام الناخب، لأن المرشح بعد أن ينتخبه الناس يذهب إلى المجلس فلا يرونه إلا بعد أربع سنوات، ثم يعود إليهم بعد أربع سنوات ليريهم صوره لا ليريهم ما قام به وما لم يقم به. هذا النظام متخلف والنظام الأكثر تقدما منه بخطوة، هو النظام الذي يقام على أساس الدائرة الفردية، يعني تقسيم البلد مثلا إلى ٢٥٠ دائرة، كل دائرة يترشح فيها ٢٠ شخصا، ومن ثم ينتخب شخص واحد، الناس حينها يعرفون من ينتخبون، ويصبح هذا المنتخب المفترض مضطرا إلى إرضاء الناس من خلال برنامجه ومن خلال ركضه وراء مصالحهم العامة، وليس من خلال تعقيبه لمعاملاتهم، وعندما لا يعجبهم لا يصوتون له في الانتخابات القادمة، بل يصوتون لمنافسه. هكذا يتم التنافس بين الأحزاب السياسية لأنها هي في النهاية سوف تضع مرشحيها. إذا لم نرغب بهذا الشكل، هناك شكل يلائم سورية وأوضاعها أكثر، هو الانتخاب النسبي. تعتبر سورية دائرة واحدة، وترشح كل القوائم على أساس أن سورية دائرة واحدة، وتملك برامج ومرشحين، وهذا يشابه النظام الايطالي و٥٠٪ من النظام الروسي. كل جهة تضع قائمة بـ ٢٥٠ شخصا بالترتيب، وكل منها يعلن برنامجه وكل واحد له رمز وله صورة، تتنافس على كل الناخبين في عموم البلاد. فأي ناخب من أية محافظة سورية يصوت لأي قائمة يشاء، ثم تجمع الأصوات على نطاق البلد وتقسم على عدد المقاعد.

• كأنهم مارسوها في العراق في الانتخابات الماضية؟

❖ في العراق جرى جزء منها نسبيا. لكن القوائم في العراق لم تكن مشكلة على أساس سياسي، بل على أساس طائفي.

• ألا يخشى من أن يحدث هذا الأمر عندنا؟

❖ إن إصدار قانون أحزاب وطني يمنع تشكيل أحزاب على أساس ديني وطائفي إلى جانب قانون انتخاب مناسب وعصري، سيحرك الحياة السياسية بالاتجاه الصحيح، عندها يصبح المرشح مضطرا إلى تقديم برنامج يحاسبه الناس عليه. الآن لا يوجد قانون انتخاب عصري ونسير على القانون القديم، ما هو المطلوب في هذه الحالة كحد أدنى؟ المطلوب، الحد قدر الإمكان من سلطة المال وسلطة جهاز الدولة في التأثير على نتائج الانتخابات.

• كيف؟

❖ سنوا قانونا في مجلس الشعب، يحدد سقف الدعاية للمرشح بثلاثة ملايين ليرة سورية، ولكنهم لم يحددوا سقف الانفاق الذي بقي مفتوحا.

• لم يضعوا ضوابط لهذه المسألة وربطوها بـ ....؟

❖ أنا برأيي هذا هدف يجب أن نسعى إليه حتى لو لم يتحقق الآن..

• هل ستشاركون في الانتخابات القادمة؟

❖ ما زلنا ندرس هذا الموضوع في إطار لجنة الحوار الوطني، ولكن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، سوف تشارك بكل الأحوال، وسوف نستفيد من هذه الانتخابات للتعريف ببرنامجنا وسياستنا.

• لا يهم الفوز؟

❖ لدينا روح رياضية. هذه سياستنا. اللجنة الوطنية ستعمل في هذا الاتجاه، وهذا سيتوضح لاحقا.

• مضى على تشكيل لجنة الحوار أكثر من عام، وحتى الآن لم تقلع بأعمالها، ما السبب؟

❖ مجرد تأسيس اللجنة، هو إقلاع بحد ذاته، لأن هناك شيئا هاما قامت به بمجرد وجودها وبإعلانها. فبالمعنى السياسي، جمعت ببوتقة واحدة للحوار كل التيارات الأساسية في المجتمع السوري، من التيار الديني إلى التيار الماركسي مرورا بالتيار القومي. هؤلاء هم إما شخصيات لها وزنها في المجتمع أو ممثلو قوى وأحزاب. وإذا استرجعنا التاريخ السوري، نرى أنه لم تحدث حالة من هذا النوع من قبل: لجنة تتميز باتساع طيفها وإيمانها بالحوار المبني على أساس ثوابت أساسية متفق عليها.

• ما هي هذه الثوابت؟

❖ العداء للمخطط الامريكي – الصهيوني في المنطقة، والحفاظ على الوحدة الوطنية، والدفاع عن مصالح الشعب ضد ناهبيه.. هذا متفق عليه. يعني الجميع متفقون على الدفاع عن قوت الشعب ولقمة الناس واقتصاد الوطن، وهذا يصب مباشرة في خانة تقوية سورية ضد كل محاولات إضعافها. ولذلك فان نشوء اللجنة بحد ذاته، هو إنجاز كبير، واستمرارها إلى هذه اللحظة هو نجاح أكبر. اللجنة تملك مجلسها الذي يجتمع دوريا مرة كل شهر، ولديها مكتبها الذي يجتمع دائما وهو يدير عمل المجلس الذي يضم ٢١ شخصا، وتوصلنا مؤخرا إلى قناعات مشتركة نعمل عليها، ونحن نسرع الخطى باتجاه الانتقال من الحوار إلى العمل، أي إعادة النظر بالصيغة عبر الوصول إلى ائتلاف حقيقي وطني، وصياغة برنامج لهذا الائتلاف..إننا نعمل على ذلك اليوم، ولا نربط ذلك مع انتخابات مجلس الشعب، لأن الصراع مع العدو الداخلي والخارجي ليس مرتبطا بانتخابات مجلس الشعب، لأنه موجود قبلها وسيستمر بعدها.

• عقدتم منذ فترة اجتماعا لتفعيل عمل اللجنة ودعيتم حوالي ألف شخصية؟

❖ لا، لكن أحد أعضاء اللجنة تكلم في أحد التصريحات عن نيتنا بأننا عندما نصل إلى اتفاق نهائي حول تشكيل ائتلاف وطني، سوف نوسع طيفه وسندعو قوى وشخصيات وأحزابا ..ويجري العمل بهذا الاتجاه.

• هل ستحولون لجنة الحوار إلى تكتل سياسي؟

❖ بل ائتلاف سياسي.

• على هذه الثوابت التي ذكرتها؟

❖ نعم. بمعنى آخر يمكن أن تعتبرنا معارضة وطنية حقيقية. لكن هذه المعارضة، معارضة لكل القوى التي تعمل للانخراط في المخطط الأميركي، بالمعنى السياسي العام والمعنيين الاقتصادي والاجتماعي، وهذه القوى موجودة في جهاز الدولة والمجتمع، ونحن نعمل ضدهم صراحة. إننا لسنا مع ما يشاع عن ثنائية: معارضة – نظام، على أساس وجود قطبين فقط، لا نراها نحن هكذا. نحن نرى أن التقسيم والاصطفاف أعقد من هذا في المجتمع وجهاز الدولة.

• في حال صدر قانون جديد للأحزاب، من المؤكد أنكم ستبادرون بطرح تأسيس حزب؟

❖ عمن تتكلم الآن؟

• عن حركة توحيد الشيوعيين

❖ الاسم الرسمي لها هو: اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين.

• أو على مستوى لجنة الحوار الوطني؟

❖ لا.

• هل يمكن أن تدخلوا الانتخابات باسم لجنة الحوار على الثوابت والقواعد التي ذكرتها أم على أساس تأسيس حزب؟

❖ سندخل الانتخابات باسم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين، لكن نحن نعتبر هذه اللجنة الوطنية وعاء واسعا أكبر من مفهوم حزب بالمعنى الموجود. لذلك، الترخيص سوف يصبح للقوى السياسية. نحن قوة سياسية في اللجنة الوطنية، لكننا لسنا حزبا حتى الآن، لذلك إذا حصلنا على الترخيص، هذا لا يعني أننا أصبحنا حزبا، وإن كان من الضرورة لنعمل أن نحصل على ترخيص. قانون الأحزاب سيرخص لجمعيات وأحزاب وتجمعات.

• ما الذي أخّر صدور قانون أحزاب جديد؟

❖ أنا لست صانع قرار. يجب أن تسأل صناع القرار. إن تأخير صدور قانون الأحزاب برأيي غير مفيد.

• يقال إن أسبابا دولية هي التي أدت إلى تأخير صدور قانون الأحزاب؟

❖ أعتقد أن قانون الأحزاب حينما يصدر، سيكون مكسباً وطنياً، وتأخيره هو تأخير لمكسب، أي أن تأخيره خطأ.

• يقولون إنه بمجرد صدور قانون الأحزاب ستلغى المادة الثامنة من الدستور التي تنص على أن حزب البعث هو القائد للدولة والمجتمع.

❖ حسنا هل أتى حزب البعث بقوته من الدستور أم من وجوده الفعلي؟

من وجوده الفعلي ومن ثم كرسه الدستور.. حسنا. هل المادة المعنية في الدستور هي التي تحافظ على وجوده الفعلي؟ إذا كان الجواب لا... إذن فلنستغن عنها. إذا كان وجوده الفعلي قائما حقا، فهذه المادة لا تزيد ولا تنقص من وجوده. أما إذا أراد البعض إلغاء هذه المادة لإضعاف دور حزب البعث من الداخل، فهذا كلام آخر، لأنه لا يمكننا المقارنة بتجربة الاتحاد السوفياتي، لأن تلك التجربة إبان حقبة غورباتشوف، أزالت فقرة مشابهة من الدستور حينما كانت لدى غورباتشوف نية مبيتة من وراء ذلك. هذا لا يعني أنه في حال ألغيت هذه المادة من الدستور أن تتكرر النتيجة نفسها. أصحاب العلاقة يملكون الوعي ويعلمون ما الذي يريدونه. يمكن أن تلغى المادة ويقوى الحزب، إذا عرف الحزب كيف يعمل، وللعلم، فإن الحزب كان أقوى قبل وجود المادة، لأن وجود مادة كهذه تضعف درجة النشاط لدى الحزب وتخلق حالة استرخاء لديه.

• هل هناك اتصالات بينكم وبين جماعة إعلان دمشق؟

❖ نحن نعرفهم شخصيا، لكن الاتصالات الرسمية عبر لجنة الحوار لم تنجح حتى الآن. بعض أفراد إعلان دمشق وبعض الذين التحقوا به، كانوا موجودين معنا في الحوار، وبعد توقيع إعلان دمشق، خرجوا من الحوار معنا، وبقيت العلاقات الشخصية قائمة. نحن نكن الاحترام لأي وطني أينما كان. هناك أناس وطنيون في إعلان دمشق، وعلاقاتنا الشخصية بهم جيدة، ولكن إلى الآن لم يحدث أي حوار رسمي بين لجنة الحوار وجماعة إعلان دمشق، مع أننا نعتقد أن فيهم أناس وطنيين يمكن أن ينضموا إلى لجنة الحوار.

• بصفتهم مستقلين مثلا؟

❖ لا، بالصفات التي يريدونها. لا توجد لدينا أية مشكلة. لكن مشكلتهم أنهم يتهموننا بأن النظام يدعمنا، ونحن من جهة أخرى لا نعجب النظام، لأننا لا نعمل بوحيه وتعليماته.

• سورية تواجه تحديات وضغوطا، وهذا الأمر يتطلب من كافة القوى السياسية التعاون لمواجهة المرحلة كيف ترون أفضل الخيارات؟

❖ نحن مع إنشاء جبهة شعبية على الأرض. القوى يمكن أن تقوم بتحالفات عديدة، ما لم يكن هناك ما يمنع إقامة تحالفات أخرى. نحن أصلا في الوثيقة الوطنية التي أنشئت على أساسها لجنة المبادرة، قلنا إن هدفنا هو إنشاء أكبر جبهة شعبية على الأرض لمواجهة المخططات الأميركية والصهيونية من أجل مصلحة الشعب، وإن هذه الجبهة ليست جبهة حكم، وإنما جبهة مواجهة. لذلك لا نسعى إلى مكاسب ومغانم، ومن هو مستعد في النظام للمشاركة في الجبهة الشعبية لمواجهة المخطط الأميركي الصهيوني، أو في المعارضة، فأهلا وسهلا. جبهة وطنية شعبية على الأرض كهذه، ليست جزءا من النظام، هي تمثيل للمجتمع وأداة هامة في تحسين طرق المواجهة.

• هل ترون أن هناك إمكانية لمشاركة قوى المعارضة في انتخابات مجلس الشعب القادمة؟

❖ هم من يقرر ذلك، نحن لا علاقة لنا بالأمر. حتى في لجنة الحوار الوطني، لم نبحث الموضوع بشكل نهائي.هناك قوى وشخصيات لا تشارك وأخرى تشارك، هذه المسألة سيادية.

■■

❖ قانون الأحزاب حينما يصدر، سيكون مكسباً وطنياً، وتأخيره هو تأخير لمكسب وطني.

❖ المشكلة في الحياة السياسية أن الأحزاب في واد، والناس في واد آخر.

❖ المرشح بعد أن ينتخبه الناس يذهب إلى المجلس فلا يرونه إلا حين يعود إليهم بعد أربع سنوات ليريهم صوره.. لا ما قام به..

«... والأيادي الملطخة»

■ محمود عبد الكريم

❖ ...لن أشغل وقتكم بالكتابة عن المرشحين.. لا باعتبار ما كان بل باعتبار ما سيكون.. وقد باركت لهم من الزاوية الفائتة «والمبروك ممتد.. إلى نهاية الدور التشريعي التاسع ـ وقد ركبوا له مصعداً ـ مرفوع إلى جميع الأعضاء المرشحين المنتخبين ورئيس المجلس وأمانته وهيئته.. بارك الله بهمتكم.. مواطنين شرفاء.. مقاتلين في سبيل الحق والحرية ونصرة المظلوم.. رافعين أصواتكم بالصياح المدوي..

«سندعس على رقبتك أيها الفساد..

سنبصق في وجهك أيتها البطالة..

أما أنت أيها الغلاء.. ويحك.. يا بن خضراء الدمن لسوف نهينك.. ونجعلك مسخرة..»

ولن نترك صاحب حاجة ولا صاحب مظلمة ولا صاحب شكوى إلا ونتصفه.. بل لسوف نفتتح ديواناً «لرد المظالم» كما فعل الخليفة العادل النبيل الديمقراطي قولاً وفعلاً «عمر بن عبد العزيز بن مروان حفيد الفاروق عمر رضي الله عنهما»

❖ .. لن أشغل وقتكم.. لأنكم تعرفون ما سيكون من السادة «الأعضاء» الغيورين على مصالح الشعب.. وخاصة أولئك الذين تكلفت حملاتهم الملايين من فوق الطاولة.. والعشرات من تحت الطاولة.. وهم حتى الآن لم نعرف عنهم أنهم أووا مشرداً أو شغلوا عاطلاً.. أو دفعوا ضريبةً أو افتتحوا «عملاً منتجاً»، أموال تتكوم وتتكدس «وتهرب وتسرّب..إلى بنوك وبيوتات مالية بعضها أمريكي وجلها يهودي.. والمخفي أعظم»

ومع ذلك نقول: بأنهم سيدخلون المجلس ويرفعون الصوت.. والصدى.. وسمعت أنّ أحدهم سيفتتح عهده بموال عتابا يشكر فيه الناخبين على نفسهم وحسن خيارهم

❖ .. بكل الأحوال.. إذا أردت أن أكتب جملة واحدة جدية في هذا «المآل» فإنني أقول ما يلي:

«إنكم تصعدون.. إلى مجالس الشعب منذ عام ١٩٧٢ وتدخلونه وتقسمون اليمين.. وتظهر صوركم التلفزيونية الصامتة في مجلس الشعب ـ وأحياناً تكون ناطقة.. وإننا لنرجو منكم ولو لمرة: أقنعونا أن هذا المجلس «الشعب» بقضاياه وهمومه وأحلامه وطموحاته الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية..تعنيكم ولو لثانية واحدة.. وحينها.. افقؤوا في عيون حاسديكم حصرمة».

.. وبالمناسبة: لماذا لم يذكر أحدٌ منكم في بياناته أو شعاراته الانتخابية.. أو تحت صورته الباسمة كلمة ذات مغزى كمثل:

«سنناضل من أجل استرداد الجولان المحتل»

..ألا يوجد «جولان محتل» في ذهن أحد منكم أو في برنامجه أو شعاره.. اللهمّ إلا في ملصق وحيد قبالة المعرض القديم «بعنوان كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار» للمرشح علاء عرفات..

«هذا سؤال لا أكثر.. أما الجواب عليه..

فيستحق أن تسألوا عليه بأدوات مختلفة..قد يستغرب المواطنون.. أما أنا فإنني لن أستغرب.. لأنني أعرف.. ما في البير.. وما تحت غطاه»

.. ومن ثم

❖ .. فإن بعد المجلس نأتي إلى هذا الخبر، فإسرائيل تفكر بالإفراج عن بعض «من تلطخت أيديهم بدماء الإسرائيليين» مقابل «شاليط»..

وماذا في الأمر..«يا أولاد البلاّعة» منذ ثمانين عاماً لم تتركوا لكم يداً وقلباً وقدماً وعيناً وفكاً إلا وتلطّخ بدمائنا.. وها أنتم.. صرتم تسيدون وتميدون في العواصم العربية..فلكم- ويا للكارثة- حلفاء في المنطقة الخضراء ببغداد «وأصحاب حتى الموت» في الأكثرية اللبنانية.. وأصحاب «من الروح للروح» في الخليج تحت الطاولة وفوقها «ولمصر مبارك أنتم أهل وجدان ولكم في موريتانيا سفارة وفي أرتيريا عمارة وفي الصومال مجزرة متنقلة.. وتونس وما أدراك ما تونس والمغرب.. حتى صرتم أكثرية في الجامعة العربية لا يقضى أمر إلا بمعرفتكم وموافقتكم..

ولا ندري إن كان السيد «عمرو موسى باعتبار ماضيه الناصري السحيق في قدمه «قد قدّم لكم قوائم بأسماء قتلاكم «العرب» الذي تجاوزوا المليون وهم مع الجرحى والمشردين يزيدون عن العشرة ملايين عربي ثم تفكرون أن تفرجوا «عن بعض من تلطّخت أيديهم»... «آخ لو تجتمعون في شخص واحد فكم ستتلطخ يداي وحينها لا تفرجوا عني.. بل لأذهب هباءً منثوراً»

... تفووه على هذا الزمان الكلب.. المسعور وعلى عدالته السفيهة.. وفي وجهه الأشوه سنهتف.. «لنلطخ أرواحكم برمزية الشعار: فلسطين عربية وستبقى عربية من البحر.. إلى النهر.. ومن الجليل إلى العقبة..»

.. نعم هكذا «طقّوا افقعوا».. والأدهى لكم.. إنها سوف تعود.. وأنا لم أعد أرى ذلك بعيداً.. اللهم كحّل عيوننا بذلك اليوم يا أرحم الراحمين..

«سنعود..نعم سنعود..فلطخوا حياتنا

كيفما شئتم.. ستعود حجراً بحجر وزيتونة بزيتونة وموجة بموجة ويافا بيافا ولدّاً بلدّ وقدساً بقدس.. وأنتم «ستعبرون في الكلمات العابرة إلى مزبلة نيويورك وتتكومون تحت قدمي الآنسة «شوشولينا» هذا اسم صاحبة تمثال الحرية في نيويورك- اسم نحته لها من اسم.. الغانية الإيطالية التي فازت منذ سنوات في البرلمان الإيطالي لأنها تعرت للجمهور..كي تقنعهم «بروعة أفخاذها الديمقراطية» وقد اقتنعوا بل «أقنعتنا جميعاً» ومن يومها «احترم ذوق الطليان فلا حق عليهم»«اخرجوا من ديارنا يا أولاد الكلب»

.. ويبقى أن:

... نقول.. إن الشيخ المعمم.. السيد الباسل المقاوم الفذ.. أبو الشهيد وأمين عام الشهداء «حسن نصر الله» سدد لكمه «ديمقراطية بليغة» لدعاتها في لبنان وخارجة قال لهم:

ـ هلموا إلى الانتخابات.. فقالوا: لا

ـ هلموا إلى الاستفتاء.. فقالوا: لا..

ـ هلموا إلى الوحدة.. فقالوا: لا..

❖ ..هلموا إلى حماية الوطن ومنعته..فقالوا: لا

فقال لهم.. لا بأس.. «نصبر إلى أن يحين موعدكم الديمقراطي»

❖.. وحتى يحين ذلك الموعد سيقولون ما يلي:

« ... لقد جهزنا السكاكين وفجرنا الحرب الأهلية وكنا قد بعنا السيادة والاستقلال لأمريكا وها نحن نهدي الحرب الأهلية بكل عددها وعدتها ـ وأرشيفنا يشهد ـ «لإسرائيل ومن معها ومن والاها»..وسيفوت الموعد الديمقراطي..

❖ أيها السيد المعمم..أعرف أنك لا تصدقهم..

..ولكن لمن«يواليهم..ويحالفهم» عندنا وعند سوانا..

«ترى هل قرأتم سطور هذا الشيخ الديمقراطي البطل في وجه العدو الغاصب..واليمامة مع أبناء شعبه»

... وهل وصلتكم ردود «أصحابكم» الديمقراطيين الفاشيست..ألن تقولوا شيئاً..لا بأس..لن تقولوا..ولات ساعة مندم؟ ■■

ما بعد السقوط البريطاني في مياه الخليج؟

■ رسالة مصر/ إبراهيم البدراوي

أقامت الحكومة البريطانية والإدارة الأمريكية العالم ولم تقعده، بسبب أسر ١٥ جنديا من البحرية البريطانية دخلوا إلى المياه الإقليمية الايرانية، غطى الموضوع على مؤتمر القمة العربية، وعلى موضوع قتل العصابات الصهيونية للأسرى المصريين في سيناء في حرب ١٩٦٧.

كانت مواجهة حقيقية، أرادتها الإمبريالية الأمريكية وذيلها البريطاني فرصة لكسر حائط المقاومة في الإقليم، كما كانت فرصة للكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين لكي يصب أطنان الزيت على النار، لكن النار لم تشتعل.

إرادة المقاومة- بصرف النظر عن ميزان القوى- كانت قادرة على أن تقلب المعادلة رأساً على عقب، وهذا ما تم. كسب نهج المقاومة في المنطقة هذه المعركة، ولكن لا بد من الانتباه إلى أن الحرب لا تزال طويلة، وتصريحات ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي أن حربهم طويلة وقد تمتد «لأربعة عقود» وأنها «صراع وجود»، لكن الانتصار نهائي في حرب كهذه يتحقق بكسب معارك الواحدة تلو الأخرى، النصر هنا عملية تراكمية، النصر هو تحقيق هدف الطرف المقاوم بصرف النظر عن الخسائر وبصرف النظر عما يمتلكه المعتدي من عدة وعتاد وتفوق.

كيف انقلبت المعادلة في هذه المعركة؟

لكي نجيب على هذا السؤال لابد في البداية أن نستعرض مسرح الصراع الذي تجري فيه المواجهة بين الإمبريالية خاصة الأمريكية وذيلها البريطاني والكيان الصهيوني، وبين دول الإقليم. إذ تعاني قوات الأطلسي والأمريكية على وجه الخصوص خسائر يومية متصاعدة في أقصى شرق مسرح المواجهة (أفغانستان) وتغيرت الصورة تماما عما كانت عليه عقب الغزو الأمريكي لها.

وفي العراق يعيش الأمريكيون، والذيل البريطاني جحيما يوميا لايمكن احتماله لفترة طويلة، وفي لبنان حققت مقاومة حزب الله وحلفائه أخطر نتائج في مواجهة تموز، وهي كسر هائل في نظرية الأمن الإسرائيلية يصعب أن لم يستحل إصلاحه على المدى القصير، أما سورية وإيران فإن الصمود والتحدي أصاب العدو الإمبريالي الصهيوني بالهذيان، والمد الشعبي في كافة البلدان العربية المعادي للإمبريالية الأمريكية والبريطانية والفرنسية وللدولة الصهيونية بلغ درجة لم يبلغها من قبل، واهتزت كما لم يحدث من قبل مواقع الطبقات الحاكمة وحكامها المستسلمين في بلداننا العربية.

ويضاف إلى ذلك العزلة التي تعانيها كل من الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية وحكومة الكيان الصهيوني داخل بلدانهم.

هذا هو الوضع حينما تم الحدث حتى تمام الإفراج عن الأسرى.

ونعود إلى الإجابة على السؤال: كيف انقلبت المعادلة؟ وما هي نتائج المواجهة؟

لقد تحددت نتائج المواجهة بالمواقف الإيرانية، وهي مواقف دللت على حنكة وخبرة سياسة هائلة، أزالت مغالطات وأكاذيب روجها الإمبرياليون والصهاينة وتراكمت تلالا على مدى عقود مضت عن المسلمين وعن الحضارة العربية الإسلامية، من ناحية، وألحقت هزيمة بدعاة الاستسلام العرب من ناحية أخرى.

❖ أولا: ظهرت إيران بمظهر حضاري وإنساني نتيجة تعاملها مع الأسرى ثم الإفراج عنهم، على عكس الانحطاط الإمبريالي والصهيوني إزاء التفاعل مع الأسرى وغير الأسرى أينما حل، وبالتالي فقد ظهرت إيران بما هو نقيض عن ادعاءات الهمجية والعنف وعدم التسامح التي بذرتها الآلة الإعلامية والمؤسسات السياسية الإمبريالية عن العرب والمسلمين.

❖ ثانيا: أظهرت أمام العالم الغربي أن إيران دولة ناضجة سياسيا، لا تحكمها شخصيات ديماغوجية عالية الصوت لا تمتلك القاعدة المعرفية أو خبرة ممارسة وإدارة الصراع في عالمنا المعقد والعاصف، كما أنها دولة لا تحكم حكما فرديا، بل تحكمها مؤسسات مسؤولة تدرس وتقيس وتحدد ما هو مطلوب وكيف ومتى وأين.

❖ ثالثاً: أثبتت أنها قادرة على حماية مياهها الإقليمية وأمنها الوطني، وأنها تملك ما يمكنها من ذلك، كما تملك الإرادة لتحقيق ذلك.

❖ رابعا: أثبتت إيران أن لها دورا إقليميا لا يمكن تجاوزه فهي في النهاية دولة إقليمية فاعلة لا بد ان يحسب حسابها من أي أحد لدى تعامله مع الإقليم، كما لا يمكن إقصاؤها من معادلة الصراع فيه.

❖ خامسا: أثبتت سورية – وهذا استنتاج هام للغاية – كقطب مواز وحليف لإيران في الذود عن الإقليم، أنها قادرة رغم التطاولات والمقاطعة والحصار من الأعداء والأشقاء أن تفرض حضورها، وأنها القادرة دون غيرها عن أن تكون الوسيط القادر على التهدئة والمؤثر الذي يمتلك الحكمة والقوة، والذي ينبغي أن يحسب له ألف حساب كطرف حاسم في معادلة الصراع.

❖ سادساً: أنه لا مفر من أن يصمت تيار التبعية والجهلاء الذين ينساقون وراء الترويج لفتن مذهبية والكلام الغث عن «الهلال الشيعي» والخطر الإيراني، ذلك أن إيران في الحساب الأخير ظهير وحليف للعرب، مستهدفة كما العرب مستهدفون، وبالتالي فإنه ينبغي البناء على التحالف السوري الإيراني لإنقاذ المنطقة.

ولا شك أن هذا الحدث قد أنتج حالة من الارتباك في الموقف الغربي بشكل عام والأمريكي بشكل خاص، ولذلك فقد بدأ التحرك الإعلامي الغربي البريطاني لمحاولة محو أو على الأقل امتصاص النتائج الايجابية وللصورة التي تشكلت لدى الشعوب الغربية عن الإيرانيين والسوريين (والعرب والمسلمين) وأنهم ليسوا محاور شر كما روجوا طيلة سنوات، ولذلك تم الضغط على الجنود الأسرى ليتراجعوا عن الإشادة بالمعاملة الإنسانية الراقية وعن اعترافاتهم على شاشات التلفزيون باختراق المياه الإقليمية الإيرانية، وهي محاولة سوف تستمر أساسا من قبل الولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

وتجلى الارتباك الأمريكي أيضا في اضطرار رايس لموقف نصف ايجابي من إيران، حيث أعلنت أنها سوف تلتقي وزير الخارجية الإيراني على هامش مؤتمر دول جوار العراق القادم.

لكن ذلك لا يجب أن يؤدي بنا إلى الاعتقاد بأن الموقف الاستراتيجي الأمريكي إزاء المنطقة سوف يتغير، ذلك أن الاستراتيجيات لا تتغير بمثل هذه البساطة، فهي مبنية ومصاغة على أسس موضوعية، تلك الأسس في الحالة الأمريكية هي الأزمة الهيكلية الهائلة التي تعيشها الولايات المتحدة والتي لا يمكن حلها سوى بالتوسع والمزيد من التوسع. وبالتالي فإن التفاؤل بإمكانية عدول الأمريكيين عن مشروعهم ممكن إذا ما جاء الديمقراطيون إلى الحكم هو موقف غير صحيح، فالخلافات بين الجمهوريين والديموقراطيين هي مجرد اختلاف في أسلوب العمل وفي الممارسة (في التكتيك)، أما الهدف الاستراتيجي فهو واحد.

ولذلك فإن الاسترخاء خطأ استراتيجي فادح، والصراع طويل وممتد، لأنه حسبما أعلن ديك تشيني «صراع وجود».

لقد كسبنا معركة (إيران وسورية وقوى التحرر العربي)، وعلينا أن نناضل كي نكسب الحرب! ■■

الملف النووي الكوري: مَن يرهق مَن؟

أبلغت كوريا الديمقراطية وفدا أميركياً زائراً يرأسه حاكم ولاية نيو مكسيكو بيل ريتشاردسون أنها قد لا تتمكن من إغلاق مفاعلها النووي الرئيسي والسماح بعودة المفتشين الدوليين في المهلة المحددة التي تنتهي اليوم السبت بسبب بعض المشاكل الفنية، مشيرة إلى أنها قد تتمكن من إنجاز ذلك في غضون ثلاثين يوماً إضافياً.

وقالت بيونغ يانغ إنها ستبدأ إغلاق مفاعل يونغبيون وهو مصدرها للبلوتونيوم الذي يمكن استخدامه في صنع أسلحة في حال الإفراج عن أموال مجمدة في مصرف بانكو دلتا آشيا في مكاو، وهو ما تم الثلاثاء الماضي بعد إصرار كوريا الديمقراطية على حقها في رفع تجميد أصولها المالية في ذلك المصرف قبل استئناف المحادثات السداسية.

من جهته قال كبير المفاوضين الأميركيين كريستوفر هيل إنه سيلتقي المستشار في مجلس الأمن القومي فيكتور تشا الموجود ضمن الوفد الأميركي الزائر لبيونغ يانغ ليعرف منه طبيعة ردها بشأن إغلاق المفاعل بعد انتهاء قضية مكاو.

وعبر ريتشاردسون والوفد المرافق له الخط الحدودي الفاصل بين الكوريتين حاملا معه ما يعتقد أنها جثث ستة جنود أميركيين قتلوا أثناء الحرب الكورية.

من جهته ألمح المتحدث باسم البيت الأبيض شون ماكورماك إلى إمكانية تمديد المهلة الممنوحة لبيونغ يانغ لإغلاق مفاعلها.

وأوضح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية شون ماكورماك «إنه يمكن لأصحاب الحسابات المخولين أن يسحبوا أموالهم» مضيفا أن «السلطات في مكاو ستعلن عن كيفية تنفيذ السحب».

ومع استمرار لعبة شد الحبال بين الطرفين شككت واشنطن في إمكانية تنفيذ الاتفاق بشأن البرنامج النووي الكوري الديمقراطي في موعده، في حين مددت طوكيو عقوباتها ضد بيونغ يانغ ستة أشهر أخرى وهي التي تشمل حظرا على الواردات من كوريا الديمقراطية وتحظر على كافة السفن الكورية الديمقراطية دخول الموانئ اليابانية. وقال وزير الخارجية الياباني إن «تمديد العقوبات يرجع بشكل أساسي إلى عدم تحقيق تقدم سواء في حل مسألة اليابانيين الذين «خطفتهم» كوريا الديمقراطية أو إغلاق المفاعل النووي».

وحث كريستوفر هيل بيونغ يانغ على تطبيق اتفاق بكين الذي أمهلها مدة ٦٠ يوما لإغلاق مفاعلها النووي التي تنتهي يوم ١٤ نيسان الجاري، قائلا إن بلاده لن تقبل بإغلاق جزئي له.

وهدد أن على الكوريين الشماليين تطبيق الاتفاق بغض النظر عن النزاع المتعلق بتحويل أرصدتهم المالية المجمدة، مشيرا إلى أنه «من المؤكد أن هذه المسألة المصرفية تؤخرنا يوميا وتجعلنا غير قادرين على احترام الموعد» المحدد.

وجاءت تلك التطورات بعد تصريحات أدلى بها كيم كي غوان نائب وزير خارجية كوريا الديمقراطية لمسؤولين أميركيين يزورون بلاده قال فيها إن بيونغ يانغ مستعدة لاستقبال مفتشي الأمم المتحدة إذا سويت أزمة أموالها المجمدة.

والتقى كبير المفاوضين الكوريين كلا من ريتشاردسون وأنطوني برنسيبي أحد كبار المستشارين السابقين للرئيس جورج بوش، مؤكداً أن التزام بلاده بموعد الرابع عشر من نيسان «سيكون أمرا صعبا»، وهو ما ذهب إليه برنسيبي أيضاً، مضيفاً استبعاده لتفكيك البرنامج الكوري حالياً. ■■

إشارات ضرب إيران تصدر عن حزب اللّه

قبل الحديث عن اعتماده درجة أعلى من المكاشفة والصراحة ووضعه للنقاط على الحروف في تعاطيه مع أعداء لبنان وخصوم حزبه في الداخل والخارج والذين باتوا يريدون تصنيفه في أعتى المنظمات الإرهابية حتى أكثر من القاعدة ذاتها، وبعيداً عن تطرقه لتعاطيه الاستقلالي مع الأطراف الإقليمية والدولية بما فيها حلفاؤه بخصوص القضايا العالقة في لبنان، فربما كان الأبرز في خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله هو حديثه غير المسبوق عن احتمال قيام ضربة عسكرية أمريكية لطهران!

إن وصول الحديث عن عدوان ضد إيران إلى مستوى خطابات قيادة حزب الله حتى ولو وضعوها في سياق الاحتمالات يقدم مؤشراً جديداً على قرب حدوث ذلك العدوان ولا يقلل من نسبة الاحتمال بدليل تأكيد السيد نصر الله على عدم تخوف حزب الله من ذلك، بمعنى جهوزية الحزب لمواجهة ثانية وبالمعنى الأوسع تقديم إشارة أخرى عن جهوزية إيران للمواجهة هي الأخرى. تصريحات الأمين العام لحزب الله رافقتها «تسريبات» عن «عزم» «إسرائيل» ضرب لبنان مجدداً لفرض نزع سلاح حزب الله وإعادة الاعتبار لجيشها المهزوم في تموز. (ولكن «المفاجأة» أن فرنسا «رفضت!»، وهو رفض إن حدث فإنما يندرج في سياق تخوف فرنسا على جنودها الذين يقودون قوة اليونيفيل في جنوب لبنان، وتخوفها على حلفائها من قوى «الأكثرية» الحاكمة في لبنان، والأهم تخوفها من أن أي انتصار جديد للمقاومة اللبنانية سوف يقضي كلياً على مشروعها في لبنان والمنطقة وهو الملتحق بالمشروع الأمريكي الإسرائيلي).

وبطبيعة الحال لم تسكت الأبواق اللبنانية (المتأمركة) محاولةً الرد على ما كل ما جاء في حديث نصر الله، وتولى تلك المهمة «أبو الجعجاع»، رئيس حزب القوات اللبنانية، سمير «جعجع»، «مكتشفاً» أن «حزب الله يسير عكس التاريخ ولا يمكن أن يستمر.. وأن إستراتيجيته لن يكتب لها النجاح»(!!). وفي سعي متعثر منه للدفاع عن إسرائيل وأمريكا من جهة والتشويش وخلط الأمور والتحريض على حزب الله من جهة أخرى، قال جعجع مخاطباً السيد نصر الله «نعلم أن سبب وجودك هو إلقاء اليهود في البحر وتحرير كامل فلسطين والشيشان وإعادة الأندلس وفق ما يتمناه الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد»، (وكأن تحرير كامل فلسطين تهمة!؟) واصفاً في «فتوى سياسية دينية» تجمع أنصار المعارضة وبينها حزب الله وسط بيروت التجاري منذ كانون الأول الماضي بـ«الاحتلال» و«الحرام».

وبالعودة إلى الخطاب فقد أكد السيد أن الدولة التي تتواطأ على أهلها وشعبها وأشرف مقاوماتها «ليست دولة»، مشددا على أنه لا يمكن لأحد القضاء على حيوية حزب الله لأنه يمثل حركة شعبية لديها قضية واضحة.

وأشار إلى أن لبنان يمر بمرحلة تاريخية مصيرية تستهدف تغيير هويته، مستبقاً على من يريدون «تجريم» حزب الله تحت «تهم الإرهاب» برفض الاعتقال السياسي في لبنان مستشهداً بقضية الضباط الأربعة الموقوفين في ظل الحكومة الحالية بنظامها القضائي المتخاذل على ذمة لاشيء منذ عام ونيف.

وبينما أوضح أن الحوار مع ما يسمى بفريق الأكثرية وصل إلى طريق مسدود قال نصر الله إنه ومنذ استشهاد رفيق الحريري تكوّن بشكل واضح فريق مدعوم دوليا بقوة للسيطرة على كل مؤسسات الدولة السياسية والتشريعية والإجرائية والقضائية والأمنية والعسكرية والإدارية، ولنقل لبنان بالكامل إلى الموقع الأميركي بما يقتضيه هذا الموقع من التزامات أو عداوات، مشيراً إلى أن الأكثرية النيابية تقوم باستغلال دماء الحريري لاستنفار العواطف والمشاعر، وبدء تنفيذ الخطة بالسيطرة على المجلس النيابي على قاعدة قانون انتخابات ظالم، وتحالفات كانوا ينوون منذ البداية نقضها عن سابق تصور وتصميم من خلال ممارسة الخداع والغدر الانتخابي والسياسي مع حزب الله وحركة أمل.

وبعد أن استعرض بعض الاغتيالات التي تزامنت «مصادفة» مع تحولات جذرية تتعلق بلبنان، لفت نصر الله إلى أن الأكثرية، نجحت في شطب المجلس الدستوري واستبدلته بمجلس الأمن الدولي الذي بات يحدد أن هذه الحكومة شرعية أو غير شرعية، وقال: أصبح السيد بان كي مون وبقية «السادة الكرام» في مجلس الأمن خبراء دستوريين في الدستور اللبناني، مؤكداً أن نظام «المحكمة الدولية» قائم على أحكام صادرة مسبقاً من جانب أسياد الأكثرية فيما وراء البحار، وأن حزب الله يحتفظ بملاحظاته على المحكمة الدولية إلى حين توفر إطار جدي لمناقشة الموضوع، الذي لا يمكن مناقشته حتى من الأصدقاء والأطراف الإقليمية المختلفة موضحاً أن الجهة الوحيدة التي يمكن تقديم أي ملاحظات لها عن المحكمة هي حكومة جدية.

وجاء خطاب نصر الله غداة تسلم الأمم المتحدة مذكرة موقعة من ٧٠ نائبا لبنانيا من الأكثرية النيابية تطلب من مجلس الأمن «اتخاذ كل الإجراءات البديلة» لضمان إنشاء المحكمة ذات الطابع الدولي التي وافق عليها مجلس الأمن.

وفي معرض خطابة أشاد نصر الله بشجاعة وصمود الرئيس أميل لحود مضيفاً من جانب آخر أن رهان الأكثرية على حرب تموز التي توقعوا أن تسهم في إحداث تغيير خريطة المنطقة باء بالفشل!

■■

«الحصان قبل العربة ..!»

فجأة وفي غمرة توجه الأنظار نحو تفاعلات التحضيرات لما يعد للمنطقة العربية عند حدودها الشرقية مع إيران، تبرز الأنباء عن تفجيرات إجرامية متزامنة ومتلاحقة في غربها أي في المغرب والجزائر، والحديث يدور دائماً عن مجموعات مرتبطة بـ«القاعدة» أو تنظيمات سلفية تكفيرية، والحصيلة عشرات القتلى والجرحى من المواطنين أو رجال الأمن في البلدين، مع التأكيد على وجود (إرهابيين) طلقاء، ما يعني استمرار الترويع والخوف الاجتماعي والتمهيد لأي إجراءات استثنائية من جانب السلطات.

وبغض النظر عن الملابسات التي تتحدث في الجزائر مثلاً عن حدوث تلك التفجيرات رداً على الحملة الأمنية التي تجريها أجهزة الحكومة على «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب» في معاقله، لاسيما في شرق البلاد، إلا أن متطلبات البحث في عمق الظاهرة يعيدنا إلى إعادة التذكير وسرد أسبابها الحقيقية التي لا تتوقف عند حدود بلدان المغرب العربي بل تدخل في تفاصيل حياة كل بلد عربي بل وحتى أي بلد «عالم ثالثي».

فماذا عن تراكم عقود من استمرار واستفحال انتهاك الشخصية العربية وخيبات أمل القاع الشعبي العربي من نظمه الحاكمة العاجزة أو المنبطحة أمام القوى الاستعمارية قديمها وجديدها منذ نكبة فلسطين، وحتى «قمة» الرياض الأخيرة، مروراً بنكسة٦٧، واجتياح بيروت٨٢، وضرب العراق على دفعات حتى غزوه ٢٠٠٣، والمجازر الإسرائيلية المتواصلة في فلسطين منذ ما قبل ٤٨ وحتى ٢٠٠٧؟ بل وينسحب منطق انبطاح الغالبية شبه المطلقة من جانب النظم العربية حتى على عدوان تموز الإسرائيلي الأمريكي على لبنان٢٠٠٦، إلا أن المقاومة (وهي إسلامية وطنية) بمنطقها وإرادتها وأدواتها قدمت مثالاً يحتذى في القدرة على المواجهة وتحقيق الانتصار المشرف.

وماذا عن آثار اعتماد الوصفات الليبرالية الجديدة لحل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هذه البلدان وهي وصفات تقوم على الخصخصة وبيع مقدرات البلاد للاستثمارات الأجنبية وإجراء عمليات غسيل الأموال من جانب الطغم المالية المحلية التي راكمت ثروات طائلة من النهب والفساد وإفقار العباد، مترافقة مع عمليات «غسيل أدمغة» ونشر منهجي لثقافة الاستهلاك معيشياً ومعرفياً وثقافياً مع الترويج لنمط الحياة الغربية، الأمريكية تحديداً، ومحاولتها اقتحام تفاصيل حياتنا انقلاباً على كل موروثنا الحضاري والروحي والثقافي «بعجره وبجره»، وما يترتب على ذلك كله تباعاً من فقر وتخلف والعمل انطلاقاً ليس من قاعدة الفعل وإنما من قاعدة رد الفعل باتجاه الانغلاق والتطرف ولو أدى ذلك بالبعض المدفوع نحو التطرف، ولا سيما في صفوف المهمشين، إلى الارتباط استخباراتياً بالخارج، أي بذات الآخر المرفوض؟

وما يزيد الطين بلة هو إصرار النظم الحاكمة (التابعة) ذاتها على الحلول الأمنية وربط ذلك بمكافحة الإرهاب على الطريقة الأمريكية، أي زيادة القمع والاستبداد بل وقوننة ذلك (التعديلات الدستورية في مصر مثالاً). وتغييبها لأي مشروع وطني تنموي جامع مقابل استمرار انغماسها «حتى أخمص قدميها» في الفساد والتسلط ليبرز فرز طبقي حاد بين أقلية متخمة بترفها وأكثرية متخمة بفقرها وتجهيلها ولكن وسط انحسار قوى اليسار عن ساحة الفعل كمشروع وطني طليعي متكامل يؤدي دوره الوظيفي في المجتمع ويمتلك قوة تأثير حقيقية على الدولة، ما يعني إخلاء الساحة أمام تفاعلات وتداعيات ضغوط الابتزاز الخارجي من كل حدب وصوب وتلقف ذلك من جانب النظم بصيغة المزيد من صم الآذان أمام مطالب الشعوب، إلى جانب رد فعل الموتورين من صفوف قوى اليمين الأكثر ظلامية ورجعية.

في كل الأديان والعقائد وفلسفات تنظيم المجتمعات لايوجد شيء يبرر قتل الأبرياء وأي فعل بهذا الاتجاه لا يصب الماء إلا في طواحين المشروع الأمريكي الصهيوني من جهة وإطالة عمر النظم العربية المتهالكة من جهة ثانية.

في كل الأحوال ومالم يجر حل المشاكل الوطنية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية في البلدان العربية ضمن مشروع يشكل قاطرة حقيقية للنهوض واللحاق بركب التطور بخلطة عربية نقية (ليست منغلقة وليست منفلشة في انفتاحها) فلن يجري «اجتثاث الإرهاب من جذوره» بل سينتشر كالفطر في الغابة بعد المطر وسيبقى هؤلاء- بشقيهم الجهلة أو المأجورين على حد سواء- يصوبون أسلحتهم إما في الاتجاه الخاطئ أو في الاتجاه مدفوع الثمن أصلاً، ودائماً باتجاه الشرذمة والتفتيت والتخريب واختلاق الصراعات الثانوية خدمة للمشروع الإمبريالي الهادف للسيطرة على المنطقة و العالم.

■ **عبادة بوظو**
o.bozo@kassioun.org

إنهم لا يعرفون الجحيم المتجهين إليه!!

قالت صحيفة واشنطن بوست الأربعاء الماضي إن البيت الأبيض الأمريكي يريد أن يعين شخصية ذات مكانة عسكرية لإدارة الحرب على كل من العراق وأفغانستان لكنه يجد صعوبة في العثور على شخص مستعد لقبول المنصب. وذكر التقرير أن ما لا يقل عن ثلاثة جنرالات متقاعدين رفضوا المنصب حين عرضه البيت الأبيض عليهم خلال الأسابيع القليلة الماضية. وقالت الصحيفة إن (قيصر) الحرب الجديد سيتلقى الأوامر مباشرة من الرئيس جورج بوش ومن ستيفان هادلي مستشار الأمن القومي وسيكون من سلطته إصدار التوجيهات لوزارة الدفاع (البنتاجون) ولوزارة الخارجية.

وذكرت الصحيفة أن جنرال مشاة البحرية المتقاعد جون شيهان وكان قائداً كبيراً في حلف شمال الأطلسي كان من بين الذين رفضوا تولي المنصب. وقال شيهان لواشنطن بوست «المشكلة الرئيسية هي أنهم لا يعرفون الجحيم المتجهين إليه». ونقلت الصحيفة عن شيهان قوله إنه يعتقد أن ديك تشيني نائب الرئيس وحلفاءه من الصقور المتشددين مازالوا أكثر قوة داخل الإدارة من العمليين الباحثين عن مخرج من العراق. وقال «ولذلك وبدلاً من أن أذهب إلى هناك وأصاب بقرحة ثم في نهاية المطاف أرحل، فقلت (لا، شكراً!)»

ونقلت الصحيفة عن مصادر قولها إن البيت الأبيض عرض المنصب أيضاً على جنرال الجيش المتقاعد جاك كين وجنرال السلاح الجوي المتقاعد جوزيف رالستون لكن الاثنين رفضا .وذكرت الصحيفة أن رالستون رفض التعليق بينما أكد كين رفضه للمنصب. ولم يكشف البيت الأبيض علناً عزمه على استحداث هذا المنصب على أمل أن يجد مرشحاً يقبل به أولاً قبل الإعلان عنه. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين قولهم إنهم مازالوا يدرسون خيارات لإعادة تنظيم إدارة البيت الأبيض للحربين العراقية والأفغانية.

■■

إيران.. خطوة أخرى نحو «النادي النووي»

دخلت المواجهة بين إيران وما يسمى بـ«المجتمع الدولي» تحت القيادة الأمريكية انعطافة جديدة مع إعلان طهران بلسان الرئيس أحمدي نجاد دخولها نادي الدول المنتجة للوقود النووي عبر الوصول إلى مرحلة تخصيب اليورانيوم على المستوى الصناعي وأنها تخطط لنصب خمسين ألف جهاز طرد مركزي جديد في مفاعل نتانز مؤكدة عدم استسلامها للضغوط الهادفة إلى وقف برنامجها النووي وحقها في امتلاك الطاقة النووية، في مقابل إدانة هذه النقلة من جانب الولايات المتحدة وحلفائها، وهي إدانة تتناقض مع تشكيكهم بقدرة إيران على تحقيق تلك النقلة.

وقد نفت طهران يوم الأربعاء الماضي بلسان أحد مسؤولي هيئة الطاقة النووية الإيرانية الشكوك التي عبر عنها الغرب بشأن ما إن كانت استطاعت الانتقال إلى مرحلة التخصيب الصناعي، مشيرا إلى أن تلك الشكوك التي ظهرت في الماضي غير صحيحة، وأن ذلك تحقق بخبرات إيرانية.

وبينما لوحت واشنطن بفرض ما تسميه مزيداً من العزلة على طهران بسبب «تحديها المجتمع الدولي» اعتبرت مصادر دبلوماسية غربية أنه من المتوقع أن يعزز الإعلان الإيراني احتمالات موافقة مجلس الأمن على فرض مزيد من العقوبات على طهران بشأن برنامجها النووي، ولكنها أشارت إلى أن ذلك لن يجري قبل صدور تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقرر في أواخر أيار المقبل.

واشترك في ذلك كل من واشنطن وباريس وبرلين والاتحاد الأوربي فيما شككت الخارجية الروسية بالنبأ الإيراني.

وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي أكد استبعاد بلاده تعليق تخصيب اليورانيوم داعيا الدول الكبرى إلى تقبل التطورات الأخيرة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، مشدداً على رفض طهران «تعليق التخصيب كشرط مسبق لإجراء مفاوضات مع الدول ولا كنتيجة لها»، مضيفاً أن طهران «تجاوزت هذه المرحلة».

وغداة الإعلان الإيراني، وصل اثنان من مفتشي الوكالة الذرية الدولية الثلاثاء إلى طهران في زيارة تفقدية روتينية، وفقا لما أكده مسؤول إيراني، على أن يزورا موقع التخصيب في نتانز وسط إيران وسيبقيان مدة أسبوع بطهران.

وكان كبير المفاوضين عن البرنامج النووي الإيراني علي لاريجاني، قد هدد بأن طهران ستضطر إلى إعادة النظر في عضويتها بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إذا فرضت عليها ضغوط إضافية بشأن برنامجها النووي.

■

من روسيا إلى فنزويلا والصين...

الدول تعود بقوة للسيطرة على السوق النفطية

يشير تقريرٌ حديثٌ لشركة «وود ماك كينزي» للدراسات من أدنبرة أنّه سيكون من اللازم في المستقبل أن تقام استثماراتٌ ضخمة في مجال استخراج النفط، مع كلّ ما يعني ذلك من آثار سيّئة بيئيّاً. ويعيد هذا النص، بعد الكثير غيره، التأكيد على ندرة المصادر النفطيّة. ومنذ الآن يحتدم الصِّراع بين شركات النفط العالميّة وبين الشركات الوطنية والحكومات للحصول على النفط. والأمور تتوجه لصالح اللاعبين الأخيرين. وهكذا تعيد فنزويلا مناقشة شروط حقوق الاستثمار الممنوحة للشركات الكبرى، وتنذرهم كي يدخلوا في شركات مشتركة تُبقي للحكومات الأغلبيّة فيها. أما روسيا فتعيد السيطرة على قطّاع الغاز لديها، الذي كان قد بيع بأسعار بخسة في سنوات الثمانينات، وتصبح لحكومتها أغلبيّة الأسهم في شركة غازبروم. وتنشط من ناحيتها الصين، وبدرَجة أقلّ الهند، في الأسواق النفطيّة بشكل أوسع، ولا تتردّد في إقامة علاقات مباشرة مع الدول الإفريقيّة ودول الشرق الأوسط. وهكذا، بعد عقدين من الأفول، فأنّنا نشهد عودةً قويّة للقطّاع العام والإدارات الحكوميّة.

❖ ما وضع اللوحة النفطية في العالم؟

❖ كيف ينعكس تقلب أوضاع السوق النفطية على حصص الشركات التقليدية الكبرى وملكياتها؟

❖ إلى أين تتوجه واشنطن المتخوفة من تفشي ظاهرة التأميم النفطي؟

❖ وما هي المآزق التي تجد نفسها متورطة فيها مع إبعادها التدريجي عن المناطق التقليدية لنفوذها النفطي؟

❖ وبالاستنتاج، كيف ينعكس ذلك في سياساتها دبلوماسياً وعسكرياً؟

❖ وما الجرائم التي يمكن أن ترتكب بحق الجنس البشري للحفاظ على أرباح الاحتكارات النفطية الدولية؟

❖ مجموعة من الأسئلة التي تجيب عليها بشكل غير مباشر الدراسة التالية التي أعدها جان بيير سيريني ونشرتها لوموند دبلوماتيك الفرنسية وقامت قاسيون بترجمتها لتقدمها بتصرف اختصاراً وبالعناوين الفرعية.

في الرابع من كانون الأول ٢٠٠٦، تمكّنت الشركة النفطية الصينية الأولى، «بتروشينا»، المسجّلة في بورصتَيْ هونغ كونغ وول ستريت، من تجاوز شركة «شلّ»، التي تراجعت إلى المرتبة السادسة لجهة الرسملة في سوق الأسهم العالمية. علماً بأن الأولى ليست سوى فرع من شركة حكومية ضخمة، إضافة إلى شركتين صينيتين أخريين باتت عاملة في ما يقارب الأربعين بلداً.

وتحاول كلٌ من الصين والهند، من حيث جاء التزايد القويّ للطلب الإضافي على المحروقات خلال السنوات الثلاث الأخيرة، أن تنسّق حركة توسّعهما خارج أراضيهما في عملية مطاردة جماعيّة. وما هذا سوى دليل على الفوضى القائمة في الصناعة النفطية العالمية، المتوارية خلف التقلّب المستمرّ في أسعار الذهب الأسود، وهو ما يحفّز المضاربين ويُحبطُ أصحاب مصانع السيارات، ويثير جنون المستهلكين في طرفي الكرة الأرضية.

من يتقاسم «الكعكة النفطية»؟

حفنةٌ صغيرةٌ من اللاعبين تعمل في أوّل السلسلة، أي في مجال التنقيب والإنتاج في العالم كلّه، وتتقاسم الاحتياطات العالمية من النفط والغاز. وذلك في ظلّ اختلال كلّي في ميزان القوى بين مُهيمني الأمس من الشركات «الكبرى»، الأنكلوساكسونيّة على الأخص، التي انحسر عددها إلى خمس (هي أكسون وشلّ وبريتش بيتروليوم وتوتال وشيفرون)، ولا تكاد تسيطر على ٩٪ من الحقول النفطية، وبين «العمالقة» الجدد في مجال النفط الخام المتمثّلين في «الشركات النفطية الوطنية (CPN)» التابعة للدول الأعضاء في منظمة الدول المصدّرة للنفط (OPEP). وقد باتت عشر شركات من هذه الأخيرة تسيطر على معظم الاحتياطات (٥٣٪)، وتدرك تماماً أنّه لم يعد بالإمكان الاستغناء عنها. وتأتي وراءها، وعن بعد، شركاتٌ نفطيةٌ وطنيةٌ أخرى تستثمر ١٦٪ من الاحتياطات العالمية. وكثيرٌ منها تشكّل ذراعاً مسلّحة لدول مثل الصين أو الهند أو البرازيل أو ماليزيا، التي تتفجّر حاجاتها إلى النفط على وقع نموّها الاقتصادي الفريد.

وهناك أخيراً الشركات المستقلّة، وهي بشكل عام شركاتٌ خاصة، غربيّةٌ غالباً تسيطر فقط على خُمس الاحتياط النفطي العالمي.

وما عدا الدول العشر الأعضاء في أوبك، فإن المجموعات الثلاث الأخرى العاملة تستنفدُ ما تملكه من احتياط يتناقص حتماً، وتنظرُ بعين القلق إلى مستقبلها. وقد باتت الهوّة مخيفة أوّلاً بالنسبة إلى الشركات المستقلّة (٣٤٪ من الإنتاج العالمي إنما فقط ٢٢٪ من الاحتياط)، كما بالنسبة إلى الشركات الوطنية من خارج منظمة أوبك (٢٥٪ مقابل ١٦٪) وبالنسبة إلى الشركات الكبرى (١٣٪ مقابل ٩٪).

خداع المساهمين..

وبنتيجة ذلك، فإن ثلاثاً من أصل أربعة من الأطراف العاملة تواجه وضعاً غير مريح أبداً؛ إذ تُضطرُ إلى أن تستخرج يومياً من المحروقات أكثر مما تحصل عليه عبر اكتشافاتها أو من شراء الحقول من شركات أخرى. وفي لغة شركات النفط الشائعة يقال عنها، وبطريقة معبّرة، إنّها "عاجزة" كونها لا تستطيع أن تُعيد تكوين احتياطاتها. وإذا هي لم تحصل بالسرعة اللازمة على حقول جديدة فإنّ مستقبلها على المحك خصوصاً بالنسبة إلى المسجّلة منها في البورصة والتي يمكن أن تتهاوى أسهمها بأسرع مما تهاوت به احتياطاتها، وهو ما يجعلها على الدوام عرضةً لعرض شراء علنيّ متوحّش من جانب أحد المنافسين. ولذلك تأتي بعض «التحايلات» في قياس الاحتياطات في الأرض التي تقدّر عمداً بأكثر من حجمها الحقيقي. وقد اعترفت شركة «رويال داتش شلّ» في العام ٢٠٠٤ بأنها «خادعت» في زعمها أن احتياطاتها قد ارتفعت (+٢٠٪) وذلك لكي تحسّن صورتها لدى المساهمين.

وبحسب مؤسسة «بي إف سي. إنيرجي»، فإن ٧٧٪ من محروقات العالم تمتلكه الشركات النفطية الوطنية، أي القطاع العام. وبالتعبير الجيوسياسي فإنّ شركات الدول المستهلكة موجودة أكثر في الشمال أو في الغرب فيما الحقول في الجنوب... فالمواجهة المباشرة إذن محتومة بين الشركات الأولى، أي شركات النفط الدولية وبين حكومات الدول المصدّرة. أمرٌ محتّم ولكنّه يزداد صعوبةً.

ومنذ سبعينات القرن الماضي كان نموذج «الامتياز» التقليدي، الذي يقرّ للشركات بملكية الحقول، قد زال خارج الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا أو هولندا أو النرويج. وفي دول أخرى (كولومبيا وتايلاند ودول الخليج)، فإنّ عقود الامتيازات المتبقّية التي كانت قد أفلتت من موجة التأميمات الكبيرة في سبعينات القرن الماضي قد انتهت مدّتها أو ستنتهي قريباً. ففي أبو ظبي مثلاً، حيث ستنتهي مدّة ثلاثة امتيازات في العامين ٢٠١٤ و٢٠١٨، أبلغت السلطات الشركات الكبرى التي تستثمرها، أنها لن تُجدَّد العقود.

صراعات حول الإيرادات الضريبيّة

ويبدو «عقد تقاسم الإنتاج» مُربحاً أكثر ويتميّز بنقطة يتفوّق فيها سياسياً وقانونياً على مبدأ الامتياز: فالموارد الطبيعية تبقى ملكيّةً وطنيّة، كما بات يفرضه بالإجماع الرأي العام في الدول النفطية، من اليمين إلى اليسار، ومن القوميين إلى الإسلاميين. والبرهان الأخير على ذلك أتى من خيبة أمل الشركات الكبرى الانكلوساكسونية في العراق، حيث تمكّنت واشنطن دون صعوبة تُذكَر من صياغة دستور الدولة الواقعة تحت الاحتلال كما أرادت، لكن حتى يومنا هذا ذهبت سدًى كل المحاولات المبذولة لإلغاء نظام التأميم العائد للعام ١٩٧٢ والعودة إلى مبدأ الامتيازات...

وقد سمحت عقود تقاسم الإنتاج للشركات النفطية الدوليّة بالعودة إلى دول أُغلقت في وجهها لزمن طويل، مثل فنزويلا والجزائرَ وبورما (ميانمار) وإيران والاتحاد السوفيتي سابقاً... لكن هذه العودة جاءت في وقت انخفضت فيه أسعار النفط، وحيث بدا أن عقد منظمة أوبك سينفرط، وحيث الدول المصدّرة لم تكن تملك المال للاستثمار في قطاع النفط.

وبسبب قانون النضوب الطبيعي الحتمي، فإن إنتاج أيّ بئر يتناقص مع الوقت. فإذا لم تُحفر آبارٌ جديدة بانتظام للتعويض عن هذا التراجع فإن الإنتاج نفسه سينخفض ومعه عائدات الموازنات الحكوميّة.

بين مطرقة الضرائب وسندان التأميم..

ثم كان من شأن ارتفاع أسعار النفط ابتداءً من العام ٢٠٠٠، أن أعاد إلى طاولة البحث بشكل شبه عامّ مسألة الضرائب النفطية التي تدفعها الشركات العاملة. وطُرحَ بكل وضوح موضوع تقاسم «الريوع الإضافية». وفي العام ٢٠٠٢ رفعت لندن بنسبة ١٠٪ الضريبة على الشركات النفطية العاملة في بحر الشمال، لتصل بها في النهاية إلى ٦٠٪ في العام ٢٠٠٥ (مقابل ٣٠٪ سابقاً). وفي الولايات المتحدة وافقت لجنة الموازنة في مجلس الشيوخ ذي الغالبية الجمهورية في حينه، على رسم إضافي على الشركات وذلك لتقليص العجز في الموازنة. أمّا الديمقراطيون في واشنطن فقد جعلوا من الضريبة النفطية إحدى أولويّاتهم الستّ التي وعدوا بتحقيقها في «الساعات المائة الأولى» من تولّيهم الحكم، مدعّمين موقفهم بحجج دامغة، علماً بأن الضريبة النفطية الأميركية هي في محيط الـ٤٠٪ مقابل معدّل وسطي عالمي يتراوح ما بين ٦٠ و٦٥٪... بموازاة ذلك وجدت الدول المنتجة أن حصتها من الأرباح ضئيلةٌ جداً نسبةً إلى ما تجنيه الدول المستهلكة من ضرائب، وكذلك نسبةً إلى ما تحصل عليه الشركات العاملة والمصارف وسائر الوسطاء الماليين. وهكذا وافقت الشركات المرتبطة بعقد تقاسم الإنتاج، على التفاوض مجدّداً وبشكل سريّ على نظامها الضرائبي. وما ساعد في ذلك هو تغيّر «ظروف السوق». فبعملية حسابية بسيطة يتبيّن أن تقاضي ٢٥٪ من سعر برميل يساوي ٦٠ دولاراً يعطي مردوداً أكبر من ٣٣٪ على برميل يساوي ٣٠ دولاراً.

والخلاف الجدّي الوحيد حول النظام الضرائبي برز في فنزويلا، لأنّه ترافق مع الاعتراض على العقود بحدّ ذاتها. هناك تلاشى التفاهم.

وقد وصلت موجة التأميم النفطي إلى الإكوادور حيث تمّ طرد شركة «أوكسيدانتل بتروليوم» عملياً، وإلى البيرو وبوليفيا حيث تمّ إقرار تأميم حقول الغاز بكل سهولة بعد ستة أشهر من قبل الشركات الأجنبية وأهمّها شركة «بتروبراس» البرازيلية.

هل تتمكن روسيا من ترميم قطاعها النفطي؟

أما روسيا التي طالما أعلنت أن قطاع الطاقة هو قطاعٌ استراتيجيّ لها، فتحتاج إلى مداخيل النفط لتمويل الموازنة وإقامة التوازن في علاقاتها الاقتصادية مع الخارج وفرض وجودها على الساحة الدبلوماسية الدولية. فلم يعد من المقبول إذن السماح بنهب الثروة الطبيعية الرئيسية بدون أيّ حساب على يد حفنة من الأوليغارشيين الذين استولوا عليها دون أن يدفعوا شيئاً تقريباً في عهد يلتسين، والذي يُشبّهه في أنّه أراد أن يتخلّى للشركات الكبرى عن كامل ملكية الحقول النفطية.

في كتاب له صدر مؤخّراً حول أعمال القرصنة في روسيا يروي البروفسور مارشال إي. غولدمان، أستاذ الدراسات الروسية في جامعة هارفارد، أن الرئيس بوتين، وعند تسلّمه رئاسة الاتحاد الروسي، ثارت ثائرته بسبب الفرق الشاسع بين أسعار تصدير المحروقات والأسعار التي يدفعها المُشترون. فأين كان يذهب الفرق؟ وقد عمدت حكومته بشكل منتظم، وتدريجي إلى استعادة السيطرة على القطاع، بدءاً بشركة غازبروم، التي لم تعد الحكومة الروسية تمتلك سوى ٣٨٪ من رأسمالها، بعد أن وزّعت غالبيتها على زمرة يقودها رئيس وزراء يلتسين وأفراد عائلته. في هذه الأثناء خسرت شركة غازبروم ما معدّله ٢ مليار دولار سنوياً اختلسها مدراؤها، إضافة إلى ١٠٪ من احتياطها.

وبمجرّد وصوله إلى الحكم في عام ٢٠٠٠ عيّن بوتين رجلاً موالياً له على رأس المجموعة التي تسيطر على ربع، وربما على ثلث، احتياط الغاز الطبيعي العالمي. وشيئاً فشيئاً استعادت غازبروم، التي صارت الدولة تملك القسم الأكبر من أسهمها (٥١٪ من رأسمالها)، موجوداتها عبر شراء بعضها، إما بالتراضي، وإما عبر استملاك البعض الآخر، معتمدة على فرض ضرائب مرتفعة أو غرامات على الجرائم البيئية.

وكان من شأن السقوط اللافت لميخاييل خودركوفسكي ومجموعته يوكوس أن بيّن إلى أي حدّ يمكن أن يصل في هذا المجال عزم بوتين بالرغم من الضغوطات الأميركية القوية. ألم يستنكر ديك تشيني، في الصيف الماضي موضوع المحروقات الروسية معتبراً إيّاه «أداة ترهيب وابتزاز»؟ ولم يتوانَ حلفاء واشنطن الجدُد، المجنّدون من بين الجمهوريات السوفيتية السابقة أو من مَدارها، عن تكرار هذه الرسالة، معيّين ما أسماه الكاتب الروسي فيكتور إيروفييف: "الحرب الباردة الجديدة"... حرب الصورة.

منطق الحيتان..

وللمفارقة فإن زوال أيام السعد بالنسبة إلى الشركات الكبرى الواقعة بين مطرقة مساهميها، الذين يطالبونها بمداخيل دائماً أكبر، وبين سندان الدول المنتجة، التي تغلق في وجهها باب الوصول إلى الحقول الواعدة، يترافق مع مراكمة رساميل لا سابق لها. فشركة «إكسون-موبيل»، الأقوى بين الشركات الكبرى، بلغ حجم أعمالها ٣٦٠ مليار دولار عام ٢٠٠٥ (٤٥٠ ملياراً عام ٢٠٠٦ حسب تقارير وول ستريت)، وهو ما يفوق مجمل الناتج المحلي الخام لـ١٨٠ دولة من أصل ١٩٥ دولة في الأمم المتحدة. لكن على عكس ما يمكن تصوّره، فإن هذه الثروة المالية، الأبعد ما يكون عن كونها دليلاً على وضع جيّد، تُترجمُ عجزاً عن إعادة استثمار الأرباح الضخمة بشكل فعّال، وعن إيجاد مشاريع تستجيب لمعايير الربعية الخارقة التي تفرض على المهندسين.

كما تُبدي الشركات أفضليةً لا تكاد تخفى لالتهام بعضها بعضاً في سوق الأسهم؛ وآخر موجة تمركز للحصص تعود إلى أواخر تسعينات القرن الماضي، عندما أنشأ لورد براون أولى كبريات الشركات النفطية عبر دمج شركتي "ب.ب." و"آركو"، مما أجبر أكسون وتوتال وشفرون على التمثّل بها كيلا تخسر موقعها. ويروي أحد المشاركين السابقين في هذه المعركة في سوق الأسهم: "في السنوات العجاف حيث سقط سعر البرميل إلى ١٠ دولارات، كان العمل جارياً بكل طمأنينة لإعادة تشكيل «الأخوات السبع» التي كانت في العصر الذهبي، وذلك عبر ابتلاع الشركات الصغرى التابعة للدول التي نشأت بعدنا وعبر شل حركة منظمة أوبك.

واليوم تسري في الأسواق المالية ضجّةٌ حول حالات تجمّع جديدة تبدو فيها شركة «ب.ب» هي الطريدة بعد استقالة رئيسها المفاجئة في مطلع هذا العام. وفي الأسواق هناك حديثٌ متداولٌ حول دمج شركة شلّ، الرقم ٢، وشركة ب.ب.، الرقم ٣. وفي أواخر كانون الأول ضمّت شركتا ستايت اويل ونورسك هيدرو أعمالهما على المنصات البحرية وذلك «لمواجهة تحدّيات الصناعة النفطية». أمّا شركة ريبسول الاسبانية الكبيرة فهي معروضةٌ للبيع منذ عدة أشهر. ولم يتحقق البيع حتى الآن إذ يعتبر بعض رجال المال الذين يخشون شافيز أنّ الشركة متورطة جداً في أميركا الجنوبية. ويشكّك البعض في مستقبل المجموعة الإيطالية «إيني» التي أسّسها إنريكو ماتيي، وتقوم المضاربات على أساس الصعوبات التي ستواجهها لكي تبقى مستقلّةً لفترة طويلة.

الغاية تبرر الوسيلة خدمة للمشروع الأمريكي

والصورة الأكثر سخريةً لأوضاع «أنفد بريشك»، تجلّت في مراسم دفن رئيس تركمانستان سابارمراد نيازوف «أبو جميع التركمانيين»، والبطل بلا مُنازع للفساد ولسوء الحكم في منطقة آسيا الوسطى التي لا ينقصها الكثير من هؤلاء الحكّام، وذلك بحسب مؤسسة «ترانسبارنسي انترناشيونال» (الشفافية العالمية)! فالدول الديمقراطية الغربية التي تدّعي بشدة تعلّقها بحقوق الإنسان سارعت وبدون أي خجل، إلى إيفاد الرؤساء والوزراء، على أساس أن حقل غاز يولوتان الجنوبيّ المكتشف حديثاً يستأهل بالطبع التنكّر لهذه المبادئ.

أما أنغولا ونيجيريا وخليج غينيا وكل إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء فهي تكاد تكون مغرية بقدر آسيا الوسطى. وبحسب تكهّنات المجلس الأمريكي للاستخبارات القومية فإنّه سيكون بإمكان الولايات المتحدة في العام ٢٠١٥ أن تستورد من تلك المنطقة ٢٥٪ من نفطها مقابل ١٥٪ حالياً لتقلّل بذلك من ارتهانها للشرق الأوسط... فهذه المنطقة تمثّل منفعتين: العقود معها «معقولة»، والشركات الوطنية، على عكس شركات الشرق الأوسط، مفلسة جداً لدرجة تمنعها من إعادة شراء أصول الشركات الكبرى، كما يفعل بوتين أو شافيز في بلادهما. لكن هل أن تصويب المسارات هذا سيسمح فعلاً بتسوية حالة الخلل القائمة؟

■ **ترجمة قاسيون**

الأدب والصّحافة:

أما يزال ذاك الزواج الطويل سعيداً ؟

نشأت الصحافة في كنف الأدب، فرضعتْ من أقلام كتابه، وترعرعت في حدائقه، وربما ما كان لألقها أن يكون لولا هذا اللقاء المثمر. لذلك يرمي السؤال إلى مقاربة العلاقة عن كثب بين النص الأدبي، للكاتب، وبين مقالاته الصحفيّة. وهل تأخذ (الصحَافة) حصّة الأدب من ناحية الوقت والاهتمام. وما هو مدى التأثير، لكلّ منهما على الآخر، بالأخصّ ما يتجلّى أدبياً في النواحي التقنية واللغوية. وما الذي يشكله الآخرون الذين يكتبهم الكاتب.. أهم مجرد ذريعة ليقول فهمه ورؤيته، بحيث يعكس هواجسه الخاصة على نصوصهم حين يكتب عنهم مقالات؟ أم أنهم ترمومتراً حياتياً ووجودياً، حين يختبرهم في قصة أو قصيدة، أو رواية؟

د. نوفل نيوف «قاص ومترجم»:

الآخرون هم الوجوه الأخرى من الموشور الذي أتا

تبدو لي الصلة بين النص الأدبي والمقالة كالصلة بين شفافية الغموض وجلاء المنشود. وبغير ذلك تزول الحدود وتنعدم الخصوصية، بين الأدب والصحافة.

ما هو غامض، مقلق، يعتمل في أعماق النفس، ما هو مادة المكابدة، يكون عصياً على الالتقاط والتشكيل لغوياً إلا عبر الصياغة الفنية. وهنا في تقريري يكمن سره الشكوى من «ضيق العبارة» لدى الصوفيين، وفي هذا التعميم ثمة ما هو مشترك بين القصة القصيرة والمقالة، على أن الخوض في تفاصيل ما يفرّق بين هذين الجنسين يخرج عند حدود ما نحن بصدده الآن.. في المقالة ينصب السعي على أهداف معينة، على الكشف عن فكرة أو إيصال فكرة. وهنا أيضاً نجد ما يفرق بين النص الأدبي (الإبداع) والمقالة، وما يجمع بينهما أيضاً من ناحية ثانية.

الإبداع يتطلب مقدرة، من نوع خاص، على التعاطي مع الهواجس والآمال والأحلام والخيبات، على جعل هذه الأشياء جزءاً من كينونتك، همومك، محركاً لأسئلة تكويك، توسّع الحياة، تجعلها متعددة، مفتوحة الآفاق، بعيداً عن محاولات الإقناع والإثارة والتلقين والتوجيه والوعظ. الإبداع يولّد مشاعر وأفكاراً ولا يقولها، وبالمقابل، فإن المقالة هي قول الأفكار والهواجس والتطلعات والحجج بأكبر قدر من الوضوح والقوة على الإقناع أو دحض آراء الآخر.. على أنّ الأسلوب مكوّن شديد الأهمية في بناء النص الأدبي والمقالة، سواء بسواء، وفي صنع جمالياته الخاصة.

كان دستوفسكي يقول، ما معناه، «الصحافة خبز الأديب». كان يؤكد على ضرورة قراءة الصحف، ومتابعة ما تنشره من وقائع يومية اجتماعية وسياسية. ولعل عدد الأدباء الذين لم يتعاملوا مع الصحافة قليل للغاية، خلال تاريخ صاحبة الجلالة. بل إن كثيرين منهم كانوا منخرطين فيها بقوة، ونذكر همنغواي وماركيز على سبيل المثال لا الحصر. إلا أنّ العمل الصحفي لا ينبغي أن يستحوذ على عالم الأديب الذي لا بد له من «خلوة مع النفس»، من صفاء وانقطاع لعالمه الداخلي.

يخيّل إليّ أن التعامل مع الصحافة، متابعة وعملاً، يجب ألا يزيد عن «وقت مستقطع» من حياة الأديب اليومية. هذا عندما تكون هناك صحافة حقاً، تمثل منبراً لتعدد الرؤى والآراء ووجهات النظر.

شخصياً، كان انقطاعي شبه الكامل للعمل الصحفي (ثماني سنوات في موسكو ١٩٩٦-٢٠٠٣) تجربة متواضعة، دفعت ثمنها غالياً على حساب الأدب.

أعتقد أن شغلي الأدبي كان مؤثراً، لغة وأسلوباً، على عملي الصحفي، وليس العكس. قد يكون ذلك ظاهراً في كتابي «روسيا من الداخل». ربما أكسبتني الصحافة غنى في التجربة والمعرفة السياسية، يفوق كثيراً ما أضافت إلى تقنياتي الفنية واللغوية. وأظنّ أنّ الفضل في تعميق التكثيف، الاقتصاد في الكلام، امتلاء العبارة (ما يتطلبه قياس الزمن بالثواني في الإذاعة والتلفزيون) يعود في جزء منه إلى ما أفدته من العمل الصحفي، ولكن المسافة كبيرة جداً بين الكتابة الصحفية، وما أكتبه من أدب.

في الأدب، كما أرى، يختلط الـ«أنا» بالـ«الآخر» إلى درجة يصعب الفصل بينهما، الآخرون ليسوا ذريعة، أداة، مسوغاً للكتابة، للتعبير عن هواجسك، الآخرون هم الوجوه الأخرى من الموشور الذي هو الـ«أنا»، «الكون الصغير» الإنسان الآن وهنا. الموشور الذي أجهد لفهمه، واستكشاف كنهه. ثمة في الذهن، دائماً، حضور لشخصيات ما عندما أكتب. غير أنني لا أنسخ، لا تقيدني تلك الشخصيات. كل شخصية تمثل جماعاً عضوياً قوامه الأنا والآخر والمتخيل.

رباب هلال «قاصة»:

بين نص يقول بصراحة ونص يقول دون أن يقول..

أن تكتب مقالاً صحفياً وتكتب نصاً أدبياً فأنت في عالمين مختلفين تماماً، فكتابة الأدب تختلف بالتأكيد عن الكتابة حول الأدب، إن كان على صعيد اللغة أو التقنية الفنية.

كتابة النص الصحفي هي الكتابة في الوضوح والعلن، أمّا كتابة النص الأدبي فهي الكتابة الموارية المقنّعة بغلالات قد تشاكس أو تتغادى في شفافيتها، أو تخفّيها تبعاً لرؤية الكاتب ومراميه. في النص الصحفي نقول كل ما نريد قوله بصراحة، أما في النص الأدبي فإننا نقول كل ما نريد قوله دون أن نقول. وبهذا فإن اللغة تهيمن وتتغاوى باختلافها وتباينها اختلاف وتباين النصّين.

في النص الأدبي تنداح رؤية الكاتب النقدية إلى ما وراء النص، أمّا في النص الصحفي فإن تلك الرؤية تبرز داخل النص، من هنا، فإن الكتابة عن تجارب الآخرين الأدبية تعتبر ميداناً لعرض الآراء والمقولات الخاصة بكاتب المقال، وهذا ما يبرر تعدّد القراءات والدراسات والأبحاث لنصّ محدد أو كاتب معين.

لكتابة النص الأدبي وقته ولكتابة النص الصحفي وقته، وإن كان هذا الأخير يفعل فعل الجرذ بقرض الوقت المخصص للأول أحياناً، في الحال التي يكون فيها الدافع الاقتصادي يتصدر مقاصد الكتابة الصحفية، وللأسف، هذا واقع الكاتب السوري بشكل عام. ولكن، في الحين ذاته، فإن الكتابة الصحفية الثقافية بكافة تجلياتها فإنها تدفع بالكاتب إلى مواكبة الراهن ومتابعة الإنتاجات والإصدارات الثقافة الطازجة.

وائل السواح «روائي ومعلق سياسي»:

تطابق النص والمقال

بالنسبة إلي تنقسم حياتي الأدبية على نصفين تقريباً. فأنا بدأت قاصاً وروائياً، ثم بدأت أهتم أكثر فأكثر بالكتابة السياسية، حتى تخليت تماماً عن كتابة الأدب، و تفرغت للكتابة السياسية. وأعتقد أن في بلدنا أدباء كثيرون ولكن الكتاب السياسيين قلة، خصوصاً إذا عرفنا الكاتب السياسي على أنه باحث موضوعي في حقل السياسة وليس موظفاً في جريدة حكومية أو جهاز أمني من ناحية، أو داعية أيديولوجياً، يجيد الصراخ والشتائم أكثر من فهم الأمور والبحث في العلاقات التي تنتج الحدث السياسي أو تنتج عنه. ومن هنا أستطيع أن أقول أن ثمة تطابقاً الآن بين نصي الأدبي ومقالي السياسي الذي أكتبه.

ولأنني كاتب سياسي، فإن الصحافة هي المجال الأهم للقاء مع القارئ. ومرد ذلك أن بلادنا تخلو من المجلات السياسية المتخصصة أو الحوليات التي تراها منتشرة بين شعوب الأرض كافة. وفي معظم الدول المتخلفة تتخصص الجريدة بالمتابعة اليومية للحدث والتعليق عليه، فيما تخصص الحوليات بالخوض في تحليل الأسباب والدوافع والظروف واستشارف آفاق المستقبل المتعلق بحدث سياسي بعينه. في بلادنا، تحل الجريدة محل الاثنين معاً. ولذلك كان لا بد أن تكون الجريدة المكان الذي ينشر فيه الكتاب السياسيون كتاباتهم.

ولكن ثمة فرقاً بين الكاتب السياسي والصحفي. فالأخير يتابع الخبر لحظة بلحظة ويجد نفسه في غماره شاء ذلك أم أبى، أما الكاتب السياسي، فيعطي نفسه فرصة لينأى لحظة عن الحدث، ويضع الانفعال جانباً، ويأخذ بجانب التدقيق الموضوعي العلمي. وبالتالي، ففي حين يكون هم الصحفي السبق الصحفي، يكون هم الكاتب التدقيق العلمي.

ولا بد أن تكون لغة الصحافة قد أثرت كثيراً على لغة الكتاب السياسيين، ولكن دون أن توقعهم في دوامة اليومي، ودون أن تجرد أسلوبهم من رقي بلاغي وأدبي لا بد منه لكتابة تريد أن تستمر، لا أن تقرأ صباحاً لتنسى في المساء. ولعل بعضاً من الكتاب السياسيين في بلادنا يتمتعون بأسلوب يتفوق على نظرائهم الأدباء، وخذ مثلاً: سمير عطا الله أو غسان الإمام أو مشاري الذايدي، وهم كتاب سياسيون يمتلكون من رقي الأسلوب ما يقصر عنه كثير من الأدباء من أجيالهم.

طارق عبد الواحد - «شاعر»:

عندما تسنح الحرية...

تأسيساً، من الناحية المفهومية، هناك فرق كبير، بين الصحافة والكتاب، وبالتالي لا بد من إدراك هذا الفرق، أثناء مزاولة أحد هذين النوعين من الكتابة.

علاقة الكاتب بالصحافة تحمل أكثر من معنى وأكثر من إشارة، إنها من جهة تعكس علاقة الكاتب بالواقع والراهن والحاضر مكانياً وزمانياً، وهي (العلاقة) تدلنا إلى أي مدى يعيش الكاتب في زمنه أو في زمننا.

بهذا المعنى فإن علاقتي مع الصحافة هي بمثابة إعادة ارتباط مع الواقع والزمن، على خلاف العلاقة مع الأدب التي تتضمن إعادة إنتاج الوقع، وإعادة إنتاج الواقع هذه قد تتعالى عليه أو تلغيه أو تمسخه، أو تخلق واقعاً موازياً لا يستطيع التقاط مفرداته إلا من تمرس على عملية القراءة.

هناك علاقة راسخة «جديرة بالنظر» بين النص الصحفي والنص الإبداعي والتنقل بين النصين بمثابة التنقل بين غرفتين في المنزل – الخزان المعرفي والإبداعي. بهذا المعنى فإن نصي الصحفي شديد العلاقة مع النص الآخر. إنه نافذتي المباشرة على الحديقة والشارع وزحام البشر، بعكس النص الإبداعي الذي يحمل بعض المواربة أو التقنع، وهذا أمر تتطلب العملية الفنية نفسها.

استفدت كثيراً من النص الصحفي سواء في مستوى التقانة أو اللغة أو الأداء... فالصحافة تمكن الكاتب من تلقي الردود المباشرة والفورية، فضلاً على أنها توفر أعداداً أكبر من القراء.

أكتب عن الآخرين عندما يثيرونني سلباً أو إيجاباً، الآخرين القادرين على إطلاق الشرارة في، أو استفزازي موافقة أو مخالفة، والكتابة في هذه الحال ليست محايدة إطلاقاً، إنها تعنيني دائماً، إنها أنا. أحياناً يبلغ التعبير أقصاه، حتى يصل إلى مستوى الاتهام والإدانة، أو الضيق ذرعاً بهم. كثيرون هم – الكتاب– الذين يجعلونني أشعر بالتذمر، والتأفف، وهؤلاء لو أتيحت لي الفرصة لن أتأخر عن هجائهم أو الاستهزاء بهم..

كل ما سبق يمكن أن يكون صحيحاً فيما لو كانت هناك صحافة حقيقية، وبسبب انعدام هذا النوع عندنا، يمكن اعتبار كل ما سبق هذياناً أو ادعاء أو تبجحاً أو تطاوساً... لكن الأهم أنه قابل للتطبيق عندما تسنح الفرصة... والحرية.

■ **تحقيق: رائد وحش**

ربّما!

فسادٌ مرئيٌّ

امتلأت المدينة بصور المرشّحين لعضوية مجلس الشّعب، وباتت الجدران، الشوارع، الأعمدة.. بورتريهات معلّقة. والسؤال: لماذا ظهرت تلك الصور بهذا البؤس الفنيّ، أيعقل أنه لا وجود لمصوري فوتوغراف محترفين؟ أم للأمر علاقة بغشّ المطابع التي انتهزت زحمة الموسم الديمقراطي كي تمارس استبدادها؟

في هذا المعرض المفتوح، كلّ اللّقطات أخذت كيفما اتفق، لا حساب لحركة الوجه، لا قياس دقيق لكمية الضوء والظل، لا اهتمام بتناسق الألوان.. والحصيلة في النهاية فقدان للجاذبية.

لم نكنْ نطلب ملكات وملوك جمال، أو نجوماً، ليمثلوننا في البرلمان، كل ما كنّا نريده هو القليل من الاهتمام العملي بتأثير الصورة، ودراسة دورها في جذب الجمهور، بما يخدم البرنامج السياسي للنائب القادم، لا أن يطلعوا بعمل استديوهات شعبية، وتكبير صور الهويات الشخصية، لطيب نية، على الغالب، باعتبار الحالة أهلية محلية، ولا حاجة للتبروز. ومن وجه آخر، لم يفعلوا شيئاً من ذلك لأنهم يدرّكون أنهم لا يحتاجون إليه.

على كلٍّ، ها نحن ذا، نعبر هذا اليم شاردين بلا رغبة في النظر خشية اصطدام العين بصورة مرشّح.

raedwahash@kassioun.org ■

من التراث

«سُلطة المال»

- قال عمرو بن العاص لمعاوية: ما أشد حبّك للمال؟؟

فقال معاوية: كيف لا أحبه وقد استعبدت به مثلك، واشتريت به مروءتك ودينك.

- وقيل لبعض الحكماء: أيهما أفضل الأدب أو المال؟

قال: الأدب. فقيل له: فما بال الأدباء يأتون أبواب الأغنياء، ولا تأتي الأغنياء أبواب الأدباء؟

قال: ذلك لعلم الأدباء بمقدار فضل المال، وجهل الأغنياء بمقدار فضل الأدب وقال الشاعر:

من كان يملك درهمين تعلمت
شفتاه أنواع الكلام فقالا
وتقدم الأخوان فاستمعوا له
ورأيته بين الورى مختالا
ولولا دراهمه التي في كيسه
لرأيته أسوا البرية حالا
إن الغني إذا تكلم بالخطا
قالوا صدقت وما نطقت محالا
وإذا الفقير أصاب قالوا كلهم
أخطأ يا هذا وقلت ضلالا
إن الدراهم في المواطن كلها
تكسو الرجال مهابة وجلالا
فهي اللسان لمن أراد فصاحة
وهي السنان لمن أراد قتالا

- ودخل عمرو بن العاص على معاوية، يسأله حاجة فتشاغل معاوية عنه، فقال عمرو: يا معاوية، إن السّخاء فطنة، واللؤم تغافل، والجفاء ليس من أخلاق المؤمنين! فقال معاوية: يا عمرو بماذا تستحق منا قضاء الحوائج العظام؟ فغضب عمرو وقال: بأعظم حق وأوجبه، إذا كنت في بحر عجّاج فلولا عمرو لغرقت، في أقلّ مائه وأرقّه، ولكني دفعتك فيه فصرت في وسطه ثم دفعت فيه أخرى، فصرت في أعلى المواضع منه، فمضى حكمك ونفذ أمرك وانطلق لسانك بعد تلجلجه وأضاء وجهك بعد ظلمته.

فتناوم معاوية، وأطبق جفنيه ملياً، فخرج عمرو، فاستوى معاوية جالساً وقال لجلسائه: أرأيتم ما خرج من فم ذلك الرجل؟ فقال بعضهم: يا أمير المؤمنين، إن الحوائج لتقضى على ثلاث خصال: إمّا أن يكون السائل لقضاء الحاجة مستحقاً، فتقضى حاجته بحقه، وإما أن يكون السائل لئيماً، فيصون الشريف نفسه عن لسانه، وإما أن يكون المسؤول كريماً فيقضيها لكرمه صغرت أو كبرت. فقال معاوية: ما أحسن ما نطقت به وبعث إلى عمرو فأخبره، وقضى حاجته، فلما أخذها ولّى منصرفاً، فقال معاوية: «فإن أعطوا منها رضوا، وإذا لم يعطوا منها إذا هم يسخطون» فسمعها عمرو فالتفت غاضباً فقال: والله يا معاوية لا أزال آخذ منك قهراً، ولا أطيع لك أمراً، وأحفر لك بئراً عميقة، إذا وقعت فيها لم تدرك إلا رميماً!!

فضحك معاوية فقال: ما أردتك (ما قصدتك) يا أبا عبد الله بالكلمة، وإنما كانت آية تلوتها من كتاب الله، عرضت بقلبي، فاصنع ما شئت.

■ **هشام الباكير**
hisham@kassioun.org

(تم إغلاق تحرير هذا العدد ظهيرة يوم الأربعاء 2007/3/28) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

الطبقة التلفزيونية في سورية
وسط منقطع عن المجتمع

تبدو مؤسسة الدراما التلفزيونية السورية، إذا كان لنا أن نستعمل هذه التسمية، مثل ثقب أسود يسحب إليه جميع الطاقات الثقافية في البلد. فهاهم الروائيون يتحولون إلى كتاب سيناريو، والنقاد وصحفيو الثقافة إلى معلقين يتناولون الأعمال الدرامية، والفنانون التشكيليون إلى مهندسي ديكور ومصممي مناظر وملابس، والموسيقيون إلى مؤلفي موسيقا تراث وموسيقا تصويرية. لم يأت هذا من فراغ فالدراما التلفزيونية هي السلعة الثقافية الرابحة الوحيدة هذه الأيام، والفارق الكبير بين عائدات العمل فيها وأعمال أخرى ذات طابع ثقافي يجعل الإغراء من النوع الذي تصعب مقاومته.

تشكلت لدينا خلال السنوات الأخيرة، مع الفورة الإنتاجية في الدراما التلفزيونية التي كان للقطاع الخاص الدور الفعلي فيها، طبقة تلفزيونية، تكاد تكون طبقة اجتماعية، ولهذه الطبقة مركز وأطراف، ففي المركز المنتجون والمخرجون والممثلون والكتاب، وفي الأطراف من يزاولون تلك الأعمال الملحقة بمهنة التلفزيون أو الداعمة لها. لقد مكنت مهنة العمل التلفزيوني أصحاب الطموحات الإبداعية من المخرجين الذين وصلوا إلى درجة اليأس من السينما، والممثلون الذين وصلوا إلى حالة مماثلة مع المسرح، من تحقيق قفزات مادية. وبالتالي اجتماعية. سريعة، أما الكتاب فقد وجدوا البحبوحة المادية، وإمكانية إيصال أفكارهم إلى جمهور عريض غير متطلب.

تحول المعهد العالي للفنون المسرحية إلى فرع دراسي منافس في بورصة الأقسام الجامعية، ورغم الطبيعة الخاصة للمتقدمين إليه، إلا أن الفعالية المادية لمهنة التمثيل التي أثبتت نفسها، وتنامي الاحترام والقبول الاجتماعي لهذه المهنة التي كانت منبوذة لعقود خلت، والطابع الثقافي للمعهد حصراً، كل ذلك وسع من حجم الشريحة الاجتماعية المقبلة على هذه الدراسة، التي كانت في السابق مقتصرة على أبناء العاملين في الحقول الفنية وبعض المغامرين مستقلي التفكير. ورغم الإدعاءات الثقافية الكبيرة إلا أن المعهد استوعب متقدمين لم يكونوا يبحثون إلا عن الشهرة والمال ونوع من الحرية والاجتماعية والتخفف من القيود، دون أن يمتلكوا حداً أدنى من الجدية والفكرة العالية والتفكير المتحضر عن طبيعة المهنة التي هم مقبلون عليها.

نشأت لدينا طبقة تلفزيونية خرقت وعلى نحو مذهب القوانين الصارمة للصعود الاجتماعي والاقتصادي السائدة، فشباب الهوامش وجدوا أنفسهم خلال بضع سنين - يحتاج الممارس لأية مهنة أخرى لإضعافها - يمتلكون وضعاً مادياً مستقراً ومنازل وسيارات، كما راقت لهم الحالة الاجتماعية للمهنة بما فيها من شهرة وأسفار وسهرات وعلاقات، وعدم ارتباطهم بساعات عمل ثابتة تتطلبها معظم المهن، ورغم ما كانوا يبذلونه من جهود وساعات إعداد وعمل طويلة، إلا أنهم كانوا يمتلكون ترف التوقف عن العمل أو الاعتذار عن بعض طلباته دون أن تتأثر أوضاعهم المادية جدياً، فعجلة الإنتاج المتسارعة والبيع المضمون للفضائيات التي تتوالد يجد لمعظمهم مكاناً باستمرار. ورغم قسوة المنافسة وصعود نجومية البعض وانفتاح الأبواب أمامه، وبقاء البعض الآخر متوقفاً عند حد معين، إلا أنهم في أسوأ حالاتهم كانوا يملكون منَ المزايا ما لا يمكن الحصول عليه في مهن أخرى. لم يكونوا جميعهم من الموهوبين وكان العديد منهم مجرد مؤدٍ أدوار وبأية صورة. قبل فترة تساءل النجم العالمي عمر الشريف: أليس من الظلم أن يحصل الممثل لقاء قول أشياء بسيطة على مبالغ ضخمة، لا يستطيع الإنسان العادي الحصول على مثلها خلال سنوات!

الخطير في الظاهرة هو نشوء وسط منقطع الصلة بوعيه عن المجتمع الذي يحيط به. بدأنا نرى في الأعمال الدرامية انعكاس لحياة هؤلاء الناس، فنجد أبطالاً من كتاب السيناريو أو الممثلين ينقلون ما يفكر به خالقيهم مهما كان ذاتياً، نافلاً أو مبسطاً، أو يشيرون إلى الكتب التي يقرؤونها (وهي في معظمها من الأدب الرث والبست سيلر)، وظهر ذلك أكثر حين اقتحم المشهد كتاب سيناريو غير محترفين ليس لهم مرجعية أدبية أو مهنية، بل أشخاص يجيدون القراءة والكتابة ويستطيعون طبخ حكاية وكسب بعض المال.

كونت الطبقة التلفزيونية قيمها الخاصة، فهي متحررة إلى الحد الذي لا يهز عدداً من المواصفات الاجتماعية جدياً، وإن وجدت فيها حالات متطرفة جمعت بين المال الوفير والركاكة الثقافية فحاولت التصرف كنجوم هوليوود، فصنعت قصص زواجها وطلاقها، واستعراضها الاجتماعي عبر إظهار ما تملكه من سيارات ومنازل فخمة وما تقوم به من رحلات.

العيش ضمن هذا الوسط الهش، المؤقت، الذي يتميز بعناصر نمو كاذبة كالريعية النفطية، دفع هذه الطبقة إلى نوع من الاستعلاء الاجتماعي، وممارسة ضرب من السخرية تجاه ما هو شعبي (حتى عبر أعمالها)، متنكرة لأصولها التي هي متواضعة بمعظمها. الأضواء المسلطة بقوة على نجومها جعلت الثرثرة التي تصدر عنهم ترتقي إلى مستوى الثقافة، وجعلت من مواقفهم الملتبسة في القضايا العامة مواقف مبدئية وجوهرية.

يتميز هذا الوسط بكونه غير متشدد في شروطه، فستجد التاجر صاحب عقلية الدكنجي الذي تحول إلى منتج، والغانية وفتاة الإعلان اللتين تحولتا إلى فنانتين، ونماذج من شذاذ الآفاق الذين تحولوا إلى شخصيات محترمة اجتماعياً، مع الفنان الجاد والموهوب والمثقف. وهذا الوسط بقدر ما يبدو منفتحاً وديمقراطياً، بقدر ما هو منغلق وعدائي تجاه من لا ينتمي إليه.

واءم أفراد هذه الطبقة، أو حاولوا أن يوائموا بين متطلبات الظهور الاجتماعي والشباب الدائم، وبين متطلبات الأسر التي كونوها، وبعضهم تقبل مؤسسة الزواج نفسها على مضض. ومع أسر كهذه عمل هؤلاء على الاستفادة من مهن ومؤسسات تعفيهم من الواجبات الطبيعية لأصحاب الأسر، فاستفادوا من خدمات جيش من الخادمات وجليسات الأطفال والسائقين والمدرسين الخصوصيين والمعاهد المدارس الخاصة والمطاعم والمصابغ، وعاشوا حياتهم لاهين كالعزاب، أو كعدد من الأزواج الساحرين المتنقلين من حفلة إلى أخرى، ومن مناسبة إلى ثانية، بعد أدوا قسطهم للعلا أسرياً وتقبلوا القوانين الطبيعية، والتفوا على القيم الاجتماعية التقليدية ولم يتجاوزوها، أما الأولاد فتنتظرهم المهن الفنية بالوراثة وعلاقات الأهل.

■ **منار ديب**

صفر بالسلوك

■ **لقمان ديركي**

أسطورة «صلاحو»

صلاح رسول مطرب الأعراس الكردية الأول، إنه «صلاحو» الذي يتلاعب بأجساد الراقصين بأصابعه البهلوانية التي تتراقص على زند البزق، إنه معبود الجماهير وخاصة شباب حي قدور بك في القامشلي، وهو أسطورة حية حيثما تحرك تتحرك القصص والروايات عنه، فهو الذي كان يعزف في عرس فتوقف عازف في عرس مجاور عن العزف وانهمك بالرقص على أنغام طنبور «صلاحو» من العرس الآخر، وهو الذي أصدر إمام جامع ظريف فرماناً يقضي بعدم إقامة الأعراس التي يعزف فيها قرب الجوامع لأن المصلين عندما يسمعون عزفه يرقصون مباشرة وبدون وعي، وهو الذي يقود فريقاً خاسراً على الدوام بكرة القدم بسبب كونه قلباً للهجوم بينما نظاراته سميكة لا تسمح له برؤية المرمى جيداً، وهو الذي ألّف أغنية عن مرافقه خير الله عازف الدربكة الأول في الجزيرة، وهو الذي أوقف أغنية كان يغنيها بسبب ضغط الجماهير عليه كي يغني أغنيته الشهيرة «كروانو» فتوقف عن الغناء والعزف فجأة وقال: «ماذا أفعل.. الجمهور يريد كروانو»، ثم انطلق بـ «كروانو» وسط لهيب تصفيق الجماهير، وهو الذي تحدث في مقابلة لإذاعة مصرية باللغة الكردية لكن بلهجة مصرية، وهو الذي قال: «انشقت .... نا .. لحتى وصلنا لمستوى فريد الأطرش».

كان «صلاحو» ملك الأعراس الكردية، وكان العرس الذي فيه «صلاحو» هو العرس الأفضل، وكان بالإضافة لفنه يعمل في محل له لبيع الكاسيتات، فكان محله ملتقى لعشاقه من الفهمانين بالفن حيث يتبادلون النقاشات الفنية، ومن أساطير «صلاحو» أنه كان يعزف في عرس قريب من دار للعزاء فاضطر المعزون للرقص ودخلوا في غيبوبة «صلاحو»، كما لا ينسى شباب قدور بك كيف صوّر أبو روجين فيديو كليب على ضفاف نهر جغجغ وبدل أن يرمي بحجر صغير الى النهر كالعادة حمل أبو روجين حجراً كبيراً ورماه فأيقظ كلباً نائماً حوّل الأفراح إلى أتراح.

ارتبطت الطرفة بـ «صلاحو» كما ارتبطت به المهارة والحيوية، وهو كمثله من المطربين الأكراد لم يجد سوقاً لأغانيه سوى الأعراس لأسباب كثيرة بتنا نعرفها ولم نعد بحاجة إلى تكرارها، «صلاحو» المهاجر إلى ألمانيا، يتنقل بين الأعراس أيضاً وينقل القامشلي معه أينما حل وارتحل، فتغلي بقعة من ألمانيا بروح الجزيرة ورقصها تحت سطوة بزق «صلاحو» المهاجر.

وبعد «صلاحو» بقيت الأغنية الكردية الشعبية حاضرة وجاء مطربون شعبيون جدد ينقلون البهجة إلى الأعراس، بل واستعار العرب في الجزيرة الموسيقا الشعبية الكردية وشكلوا بها ظاهرة جديدة من البهجة، ومع ذلك لا مهرجان في الجزيرة، لا أسبوع من الفرح، وكأن البهجة ممنوعة على الجزيرة، كم أتمنى أن يقام مهرجان للأغنية الشعبية الكردية في القامشلي، وأن يتم تكريم صلاح رسول في أول دورة من هذا المهرجان. صعبة؟!!! ■■

مختارات

سمك القرش

في السينما وفي الأدب، يبحر هذا المسخ الدموي المحتال في بحر العالم بشدقين مفتوحين على الدوام، وبفكين فيهما ألف خنجر - وهو يفكر فينا ويلحس شفتيه.

خارج السينما والأدب، لا يبدي القرش أيّ اهتمام باللحم البشري. نادراً ما يهاجمنا، اللهم إلا للدفاع عن النفس أو نتيجة خطأ ما. وعندما يخطئ قرش ضعيف البصر، ويظننا دلفيناً أو ذئب بحر، يقضم قضمة ثم يبصقها بقرف: إننا قليلو اللحم، كثيرو العظم، وللحمنا القليل طعم مريع.

الخطرون هم نحن، وأسماك القرش تعرف ذلك جيداً، ولكنها لا تصنع أفلاماً، ولا تكتب روايات.

■ **إدواردو غاليانو**
«أفواه الزمن»

الأنماط الثقافية للعنف

تدرس الكاتبة باربرا ويتمر، في كتابها هذا، العنف من وجهة نظر معرفية متداخلة مستندة إلى مجموعة مهمة من النقاشات الثقافية والمعرفية مثل سوسيولوجية العنف وسيكولوجيته، وتشريعه وبساطة الإيديولوجيا والأسطورة.

وتقدم رؤى ثاقبة بخصوص مسائل مهمة مثل العنف والحرب، والعنف ضد النساء، والعنف والتلفاز، والإرهاب الدولي وما شاكل ذلك.

تقول المؤلفة التي خبرت تجليات كثيرة له «العنف يقوض تواصل الحياة».. الكتاب صادر حديثاً ضمن سلسلة «عالم المعرفة». ■■

قصيدة تثير أزمة في مصر

قررت الهيئة المصرية العامة للكتاب وقف توزيع مجلة أدبية تصدر عنها، وهي مجلة «إبداع» التي يرأس تحريرها الشاعر المعروف أحمد عبد المعطي حجازي، وذلك لتضمنها قصيدة «تسيء إلى الذات الإلهية». وقال حجازي إن رئيس الهيئة الحكومية الدكتور ناصر الأنصاري أبلغه بأنه اتخذ القرار «بعدما تلقى شكاوى تعترض على مقطع يتعرض للذات الإلهية بشكل مسيء في قصيدة حملت توقيع الشاعر حلمي سالم عنوانها: «شرفة ليلى مراد».

وأكد حجازي رفضه القرار، مشيراً إلى أنه سيصر على السماح بتوزيع بقيمة نسخ العدد بعد نفاذ ما طرح من المجلة في السوق الأسبوع الماضي. وأعرب عن اعتقاده بأن «الاعتراض على القصيدة جاء من عمال مطابع هيئة الكتاب» التي تعتبر أكبر دار نشر حكومية في العالم العربي وتتبع رسمياً لوزارة الثقافة المصرية.

والعدد المصادر هو الأول من المجلة بعد توقف عن الصدور استمر سنوات، وسبق أن واجه وزير الثقافة فاروق حسني قبل نحو عشر سنوات

استجواباً في البرلمان، بسبب احتواء أحد أعداد مجلة «إبداع» صوراً عارية عبارة عن لوحات تحكي قصة خلق الإنسان. ■■